الجمهـــــورية الجزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليـــم العـــالي و البحـــث العلمـــي
المركـــز الجـــامعي عبد الحفيـظ بوالصـوف ميلـة

معهـــــد العلـــــوم الاقتصـــــادية و التجـــارية و علـــوم التسييـــر
قسم: علوم التسيير

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
فرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

المرجع : ...../2018

مذكـــرة بعنـــوان:

دور شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني

- دراسة حالة الجزائر-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص " إدارة مالية "

إعـــداد الطلبـــة:
- **لكحل عبد الوهاب**
- **عبديش موسى**

إشـــراف الأستـــاذ (ة):
- **بعلي حسني**

لجنـــة المناقشـــة:

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
السنوسي أسامة	المركـــز الجامعـــي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـــة	رئيسا
صديقي سعاد	المركـــز الجامعـــي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـــة	مناقشا
بعلي حسني	المركـــز الجامعـــي عبد الحفيظ بوالصوف ميلـــة	مشرفا ومقررا

السنـــة الجـــامعيـــة: 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٥

دعـــــــاء

قال الله تعالى:﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾

سورة التوبة-105-

اللهم من اعتز بك فلن يذل

ومن اهتدى بك فلن يضل

ومن استكثر بك فلن يقل

ومن استقوى بك فلن يضعف

ومن استنصر بك فلن يخذل

ومن استغنى بك فلن يفتقر

ومن استعان بك فلن يُغلَب

ومن توكل عليك فلن يخيب

ومن جعلك ملاذه فلن يضيع

ومن اعتصم بك فقد هدى إلى صراط مستقيم

اللهم فكن لنا وليا ونصيرا، وكن معينا ومجيرا، إنّك كنت بنا بصيرا

اللهم صل وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

"والحمد لله رب العالمين"

شكر وعرفان

أولا و قبل كل شيء نحمد الله تعالى على توفيقه إلى ما كنت اطمح إليه.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذ المشرف **"بعلي حسني"** على كافة مساعداته وتوجيهاته

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة معهد العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي **عبد الحفيظ بوالصوف** الذين رافقونا في فترة دراستنا الجامعية.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد.

إهـــداء

الحمد لله الذي أعاننا على أداء هذا العمل ووفقنا في انجازه

إلى ملاكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة الحياة إلى من كان دعاؤها سر نجاحي إلى أغلى الحبايب أمي صليحة أطال الله عمرك

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل افتخار أبي الغالي علي أطال اله في عمرك

كما اهدي هدا العمل إلى ماهو أجمل من الحياة إلى من كانوا ملاذي وملجئي إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات حلوها ومرها: شقيقاتي

شقيقي الأول والأخير محمد يسر الله دربك

إلى الكتكوتة ألفة

إلى كل الأهل والأقارب من قريب أو من بعيد وبالأخص من يحمل لقب لكحل

كما اهديه إلى زملائي :محمد – نجيب – موسى – يوسف – مروان – أسامة.....

إلى كل الأصدقاء: لقمان – حمزة – حسين – عماد – نزار – هارون – فايز– محمد.....

إلى شريكي في هذا العمل المتواضع: موسى

إلى كل من تذكرهم عقلي ونسيهم قلمي

عبد الوهاب

إهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلا بطاعتك و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك، و لا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من حصد الأشواك عن طريقي ليمهد لي طريق العلم و رمز العطاء المتواصل و الدعاء المستجاب إلى من خط لي المبادئ و الأخلاق على صفحة بيضاء أبي العزيز:*صالح*

إلى أملي و سراج دربي و رمز عزتي إلى من كان سندا و عونا لي في الحياة و الدعاء المستجاب إلى من كانت دائما و أبدا قوتي في هذه الحياة أمي الغالية :*علجية*

إلى من حبهم يسري في عروقي إلى من عشت معهم أجمل اللحظات حلوها و مرّها ، إلى ينبوع الصبر و الأمل "الإخوة و الأخوات"

إلى كل الأهل و الأقارب

كما أهديه إلى أعز الأصدقاء : مّحمد ، فوزي ، وليد ،أمير ، نجيب ،عبد الرءوف ، يحي، عادل ، يوسف ...

والى من شاركني في العمل المتواضع زميلي: "عبد الوهّاب"

إلى كل من أعرفهم ويتعذر علي ذكرهم جميعا أقول لهم منّي السلام على من لست أنساهم ولا يهل لساني قط من ذكرهم إن غابوا عني فالقلب مأواهم ومن يكون بقلبي ليسهم أنساهم.

إليك أنت من تتصفح مذكرتي***

Moussa

الملخص

الملخص:

يعد قطاع التأمين من أهم القطاعات الحساسة اليوم في عالم المال والأعمال والخدمات على مستوى العالم الحديث، والذي بات من الضروري إعطاءه الأولوية القصوى، كونه من الأنشطة الفعالة في تحريك النشاط الاقتصادي، وبالتالي أصبحت مس ألة التأمين وتنميته وتطويره بجميع الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية أمر ضروري لابد منه، حيث تبرز أهميته في أن خدماته تعتبر حيوية حيث تستفيد منها القطاعات الاقتصادية.

كما يساهم قطاع التأمين أيضا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، فهو بدوره يساعد على زيادة القدرة الإنتاجية للدول ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسين الوضع الاقتصادي فبالإضافة إلى إدخال الأمان والاستقرار للفرد ومنحه الثقة بالنفس وتحرير عقله من التفكير بالمخاطر التي تشغله إذا أراد القيام بمشروع معين، فهي تعمل على تجميع حصيلة معتبرة من الموارد المالية وتوظيفها في شتى مجالات الحياة الاقتصادية.

حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على واقع التأمين في الجزائر في الفترة من 2006-2015 وأهم معوقات مساهمة قطاع التأمين في التنمية الاقتصادية في الجزائر وافترضنا أن التغيرات المتمثلة في ضعف السياسة الاستثمارية وضعف القوة العاملة وضعف رأس المال والثقافة التأمينية تمثل أهم هذه المعوقات، وقد تم إثبات ذلك من خلال دراسة واقع قطاع التأمين في الجزائر من واقع تقارير هيئة الإشراف ومدونة المجلس الوطني للتأمينات (CNA) ومدونة وزارة المالية الخاصة بنشاط التأمينات.

الكلمات المفتاحية:

التأمين- شركات التأمين – التنمية الاقتصادية- التوظيفات المالية – استثمارات شركات التأمين.

Résumé:

Le secteur de l'assurance est l'un des secteurs les plus sensibles aujourd'hui dans le monde de la finance, des affaires et des services au niveau du monde moderne, qui est devenu nécessaire pour lui donner la plus haute priorité, pour être efficaces et pour faire progresser les activités économiques, il est donc devenu une position d'assurance et de son développement et la progression de tous les moyens technologiques et informatique est essentielle, car son importance est soulignée par le fait que ses services sont Vitaux pour les secteurs économiques.

L'industrie de l'assurance contribue également à stimuler le développement économique et social de la roue de l'Etat, à son tour contribue à augmenter la capacité de production des pays et augmenter le taux de croissance économique et d'améliorer sa situation, en plus de l'entrée de la sécurité et de la stabilité de l'individu et lui donner de soi et de libérer son esprit de réflexion sur les dangers de la confiance Cela fonctionne s'il veut faire un projet spécifique, il recueille une quantité considérable de ressources financières et les emploie dans divers domaines de la vie économique.

tant donné que cette étude vise à identifier la réalité de l'assurance en Algérie durant la période 2006-2015 et les obstacles les plus importants à la contribution du secteur de l'assurance dans le développement économique en Algérie et a supposé que les changements de la politique de la faiblesse des investissements et de la force du travail et du capital et la culture d'assurance représente les obstacles les plus importants Et cela a été prouvé en étudiant la réalité du secteur de l'assurance en Algérie à partir des rapports de l'Autorité de surveillance et du Code du Conseil national des assurances (CNA) et du Code des activités d'assurance du ministère des Finances.

Les mots clés:

- Assurances – Développement économique – recrutements financiers
- Investissements des compagnies d'assurance.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
بسملة	I
دعاء	II
شكر و تقدير	III
إهداء	IV
الملخص	V
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	VII
فهرس الأشكال	VIII
مقدمة عامة	أ – د
الفصل الأول: مدخل عام للتامين و التنمية الاقتصادية	2 – 22
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة عن التامين	3
المطلب الأول: نشأة التامين، تعريفه و أهميته	3
المطلب الثاني: أنواع التامين و مبادئه	7
المبحث الثاني: عموميات حول شركات التامين	12
المطلب الأول: ماهية شركات التامين	12
المطلب الثاني: الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركات التامين	14
المطلب الثالث: مجالات الاستثمار في شركات التامين	16
المبحث الثالث: التامين وعلاقته بالتنمية الاقتصادية	18
المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية	18
المطلب الثاني: التامين وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية	20
خلاصة الفصل.	22

الفصل الثاني: واقع قطاع التامين في الجزائر	24 - 44
مقدمة الفصل	24
المبحث الأول: تطور نشاط التامين في الجزائر	25
المطلب الأول: نبذة تاريخية عن قطاع التامين الجزائري	25
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لقطاع التامين في الجزائر	27
المبحث الثاني: سوق الصناعة التأمينية في الجزائر	31
المطلب الأول: منتجات قطاع التامين في الجزائر	31
المطلب الثاني: الهيئات المراقبة لقطاع التامين في الجزائر	34
المبحث الثالث: شروط مزاولة نشاط التامين في الجزائر و معوقاته	38
المطلب الأول: شروط مزاولة نشاط التامين في الجزائر	38
المطلب الثاني: معوقات عمل النشاط التأميني في الجزائر	42
خلاصة الفصل	44
الفصل الثالث: تحليل وضعية قطاع التامين في الجزائر خلال الفترة 2006-2015	45 - 76
مقدمة الفصل	46
المبحث الأول: مكانة قطاع التامين الجزائري على المستويين إفريقيا و عالميا	47
المطلب الأول: موقع قطاع التامين الجزائري على المستوى العالمي	47
المطلب الثاني: موقع قطاع التامين الجزائري على المستوى الإفريقي	50
المبحث الثاني: تطور إنتاج قطاع التامين في الجزائر خلال الفترة 2006- 2015	54
المطلب الأول: تطور إنتاج القطاع حسب الفروع	54
المطلب الثاني: تطور إنتاج القطاع حسب الشركات	56
المبحث الثالث: مساهمة قطاع التامين في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2006-2015	59
المطلب الأول: التوظيفات المالية لقطاع التامين حسب مؤشري الناتج الداخلي الخام PIB و نصيب الفرد	59

المطلب الثاني: التوظيفات المالية لشركات التامين في الاقتصاد الوطني	63
خلاصة الفصل	76
خاتمة عامة	78
قائمة المراجع	

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الجدول رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الحصة السوقية لقطاع التامين الجزائري على المستوى العالمي 2006-2009	47
02	الحصة السوقية لقطاع التامين الجزائري على المستوى العالمي 2011-2013	48
03	الحصة السوقية لقطاع التامين الجزائري على المستوى العالمي 2014-2015	49
04	الحصة السوقية لقطاع التامين الجزائري على المستوى الإفريقي 2006-2009	50
05	الحصة السوقية لقطاع التامين الجزائري على المستوى الإفريقي 2010-2013	51
06	الحصة السوقية لقطاع التامين الجزائري على المستوى الإفريقي 2014-2015	53
07	تطور رقم الأعمال التامين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة 2006-2015	54
08	تطور رقم أعمال شركات التأمين في السوق الجزائري للفترة 2006-2010	56
09	تطور رقم أعمال شركات التأمين في السوق الجزائري للفترة 2011-2015	57
10	نسبة أقساط التامين من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2006-2015	59
11	نصيب الفرد من أقساط التامين في الجزائر خلال الفترة 2006- 2015	61
12	التوظيفات المالية لشركات التامين الجزائرية من 2007-2010	64
13	التوظيفات المالية لشركات التامين الجزائرية من 2011-2015	65

14	التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف2007 – 2015	66
15	التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية 2007- 2010	68
16	التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية 2011- 2015	72

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

الشكل رقم	العنوان	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لقطاع التامين في الجزائر إلى غاية سنة 2015	30
02	الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للتأمينات	36
03	رقم الأعمال التامين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة 2006-2015	55
04	منحنى يبين نسبة أقساط التامين من ناتج المحلي الخام	60
05	يمثل نصيب الفرد من أقساط التامين من 2006-2015	61
06	منحنى يمثل رقم أعمال قطاع التامين	62

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تقوم عليها اقتصاديات الدول لما له من أهمية بالغة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما يمثل إنتاجه من نسبة معتبرة في الناتج الداخلي الخام له ذه الدول.

و التأمين دور مهم في المجتمعات الحديثة كونه يوفر الحماية للأفراد والمنشات، فهو يخلق نوعا من الراحة والطمأنينة من جهة ويساعد في دفع عجلة النمو ودعم خطط التنمية من جهة أخرى ونظرا لدوره الفعال بات قطاع التأمين يحتل مكانة بارزة في اقتصاديات الدول فهو يساهم في تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق تجميع أموال ضخمة لتخفيف الادخار وتمويل المشاريع الاقتصادية التي تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني.

ونجد أن قطاع التأمين قد ولد لدى شركات التأمين نشاطا آخر مكملا له ألا وهو النشاط المالي الذي جعل من شركات التأمين منشات مالية فاعلة في النظام المالي، حيث يتمحور النشاط الأساسي لهذه الأخيرة بتلقي الأقساط من المؤمن لهم (تعبئة الادخار) ليتم توظيفها في أوجه الاستثمار وفق ما تحدده الدولة، ومن هنا يبرز دور شركات التأمين في تمويل الاقتصاد ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول عرفت تطورا متزايدا في مجال التأمين خاص ة بعد دخولها اقتصاد السوق، حيث شهدت توسعا في قطاع التأمين، وعلى ضوء ه ذا اختارت السلطات العمومية خلال الفترة من 2001 إلى 2014 سياسة الإنفاق الحكومي لإعادة دفع عجلة التنمية الاقتصادية باعتمادها على سياسة الإنعاش الاقتصادي والذي يعتمد على إستراتيجية الاستثمارات العمومية، تبحث من خلالها الدولة الجزائرية على بناء اقتصاد قوي يمكنها من الاعتماد على قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات ولعل من أبرزها قطاع التأمين.

ومن هذا المنطلق وبغية الإلمام بجميع جوانب الموضوع والخوض فيه بصفة أكثر تفصيلا سنحاول من خلال بحثنا الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تساهم شركات التأمين في تنمية الاقتصاد الوطني ؟

ومن خلال هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- لماذا نلجأ إلى التأمين ؟ وما علاقته بالمتغيرات الاقتصادية المختلفة ؟
- ما هي أفاق قطاع التأمين في الجزائر؟
- كيف تساهم التوظيفات المالية لقطاع التأمين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

الفرضيات:

- يعتبر التأمين من بين الركائز الأساسية التي تبنى عليه السياسة الاقتصادية التنموية لأي دولة.
- إن للأوضاع الاقتصادية السائدة أثار على شركات التأمين، وكذا على فعاليتها في تقديم الخدمات التأمينية، فمنها ما يؤثر بالإيجاب ومنها ما يؤثر بالسلب.
- آفاق قطاع التأمين في الجزائر مرتبطة بمدى اهتمام الدولة به.
- تعتبر التوظيفات المالية النشاط الرئيسي لشركات التأمين حيث تساهم في تمويل المشروعات الاستثمارية ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في الدور الحيوي لقطاع التأمين في تنشيط الاقتصاد الوطني، من خلال مساهمته في توظيف الوفرات المالية الناجمة عن أقساط التأمين في أوجه الاستثمار المختلفة، أما الوجه الثاني للتأمين فيقوم بتوفير الأمن والحماية وتغطية المخاطر.

أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

- الهدف الرئيسي لاختيار البحث هو الإجابة على التساؤلات الواردة في الإشكالية والأسئلة الفرعية.
- إبراز دور القطاع في تعبئة الادخار وفي تنشيط الاستثمارات المنتجة التي تعتبر ركيزة أساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- محاولة وصف وتحليل واقع التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الدوافع التي كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع دون غيره ما يلي:

- حداثة الموضوع، واقترانه بالإصلاحات الراهنة في القطاع.
- الرغبة في اختيار موضوع في سياق التخصص- إدارة مالية.
- قلة الدراسات والأبحاث في هذا المجال من جهة ومن جهة أخرى الأهمية الكبيرة التي يتمتع بها موضوع البحث في وقتنا الحالي.

صعوبات البحث:

- هناك صعوبات في الحصول على مراجع في هذا المجال خاصة الكتب.
- صعوبة الحصول على إحصائيات ومعطيات مالية للسنوات الثلاث الأخيرة، خاصة منها التوظيفات المالية للقطاع في الاقتصاد الوطني.
- قلة الإصدارات الجديدة سواء كانت مجلات أو كتب أو غير ذلك.

الدراسات السابقة:

لا ندعي أننا أول من تناول ه ذا الموضوع بل سبقتنا دراسات في هذا المجال، لو لا قلتها إلى أنها لها الفضل كبير علينا، لكن في حدود علمنا أن ه ذه الدراسات تناولت أهمية التأمين في الاقتصاد بشكل عام دون التطرق إلى الحجم الحقيقي للأموال الموظفة من طرف شركات الت أمين في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ه ذه الدراسات نذكر:

- **خيري محمد**، دور مؤسسات التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011. تناولت هذه الدراسة الدور الذي تلعبه مؤسسات التامين في تمويل الاقتصاد عن طريق تجميع أقساط التامين و توظيفها في مجالات استثمارية محددة إلى انه خلص إلى ضعف القطاع مقارنة بالدول المغاربية.
- **حدباوي أسماء**، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات، حالة السوق الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2012. حاولت من خلال دراستها إبراز أهمية قطاع التأمين في الجزائر والبحث وراء الأسباب الحقيقية لضعف مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال دراسة ميدانية تتمثل في ثلاثة استبيانات موجهة لجانبي الطلب والعرض، الطلب ممثل في الأفراد والمؤسسات الاقتصادية الطالبة للتأمين والعرض ممثل في شركات التأمين؛ كما حاولت معرفة أهم العراقيل التي تقف أمام النهوض بقطاع التأمينات في الجزائر ومن ثم حاولت اقتراح بعض الحلول لتلك العراقيل.

منهج الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب موضوع البحث، قمنا باستخدام المنهج الوصفي لعرض الجوانب النظرية العامة للموضوع والى المنهج التاريخي لدراسة مراحل تطور الت أمين في الجزائر، وفي الأخير ركزنا على المنهج التحليلي لدراسة تطور إنتاج سوق التأمينات بالاستناد على إحصائيات ومعطيات المجلس الوطني للتأمينات CNA، وأهم توظيفات القطاع في الاقتصاد الجزائري.

هيكل البحث:

قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاث فصول تتمثل فيما يلي:

الفصل الأول: بعنوان مدخل عام للتأمين والتنمية الاقتصادية ناقشنا فيه بعد تقسيمه إلى ثلاث مباحث، مفاهيم عامة حول التأمين في المبحث الأول ، عموميات حول شركات التامين في المبحث الثاني، أما في المبحث الأخير فكان بعنوان التأمين وعلاقته التنمية الاقتصادية.

وفي الفصل الثاني: تطرقنا الى واقع قطاع التأمين في الجزائر قسم أيضا إلى ثلاث مباحث، أولها بعنوان تطور نشاط التامين في الجزائر ، كما عرضنا في المبحث الثاني سوق الصناعة التأمينية في الجزائر، وفي المبحث الثالث فقد تناولنا فيه أهم شروط مزاولة النشاط التأميني في الجزائر ومعوقاته.

أما الفصل الثالث: بعنوان تحليل وضعية قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة 2006-2015

قسم كذلك إلى ثلاث مباحث، تطرقنا في مبحثه الأول مكانة قطاع التأمين الجزائري على المستويين العالمي و الإفريقي في الفترة (2006- 2015)، وفي مبحثه الثاني فتناولنا فيه تطور إنتاج القطاع خلال الفترة (2006 - 2015) حسب الشركات وحسب الفروع ،أما مبحثه الأخير بعنوان مساهمة قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2006 - 2015).

الفصل الأول: مدخل عام للتامين و التنمية الاقتصادية

مقدمة:

أصبح التأمين من أهم خدمات القطاع الثالث حتى أصبح يطلق عليه ب"صناعة التأمين " فالتأمين مشتق من كلمة الأمن أي طمأنينة النفس يعطي " للمؤمن له" راحة بال اتجاه الخطر المؤمن ضده فهو تحويل عبء الخطر بخسارة قليلة مؤكدة وهي قسط التامين مقابل خسارة كبيرة غير مؤكدة.

كما أن التأمين مصدر من مصادر تكوين رؤوس أموال إذ تعتبر وظيفة الاستثمار من بين وظائف شركات التأمين، كما أنه يقلل من ظاهرة التضخم وهذا من خلال امتصاص السيولة بين أفراد المجتمع وبالتالي تخفيض ميولهم الاستهلاكي، كما للتأمين فوائد اجتماعية كمحاربة البطالة والعجز والمرض والفقر الذي قد يلحق بالمؤمن لهم.

وفكرة التأمين في شكلها المعاصر لم تعد تهدف فقط إلى حماية الأفراد ضد المخاطر التي تواجههم من خلال رد الخسائر ودفع التعويضات، بل أصبح العمل التأميني هدف قومي كبير من خلال مساهمته في تمويل الاستثمارات المنتجة التي تسمح بدفع عجلة التنمية الاقتصادية للبلد.

لذلك سوف نتطرق في هذا الفصل إلى الجوانب المتعلقة بالتأمين إلى:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين.
- المبحث الثاني: عموميات حول شركات التأمين.
- المبحث الثالث: التأمين وعلاقته بالتنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التأمين

يواجه الفرد العديد من المخاطر التي قد تصيبه في ذاته أو ممتلكاته أو في ذمته، وتتعدد محاولاته لإيجاد طرق الوقاية والحماية من هذه المخاطر، ومن بين هذه الطرق نجد التأمين الذي يعتبر وسيلة للتصدي والتخفيف من حدة المخاطر كونه أداة حماية وادخار.

المطلب الأول: نشأة التأمين ، تعريفه وأهميته

يتعرض الإنسان منذ القدم للعديد من الأخطار التي تنتج عن تحققها خسائر قد تصيبه في ذاته أو ممتلكاته أو تصيب غيره، وقد حاول الإنسان منذ وجد أن يجد طرقاً ووسائل لمواجهة تلك المخاطر وبهذا ظهر التأمين بمفهومه الحديث كوسيلة متطورة لحماية الفرد من الخسائر المتوقعة عند حدوث المخاطر المختلفة، لذلك سوف نحاول وفي هذا المطلب أن نتطرق لنشأة التأمين ومفهومه وأهدافه.

أولا: نشأة التأمين وتطوره

إن نظام التأمين كما نعرفه في أيامنا هذه هو وليد القرن التاسع عشر ميلادي، حيث اكتملت فيه قواعده وأشكاله المختلفة بعد تطور بطيء وطويل بهدف حصول الإنسان على الأمان في مختلف جوانب حياته.

إلا أن تطبيقاته الأولية هي ضاربة في تاريخ الحضارة الإنسانية، فاعتبار أن فكرة التأمين قائمة على التعاون والتكافل والتضامن نجد أن هناك صورا عديدة له لدى الشعوب القديمة كما هو الحال بالنسبة لقدماء المصريين، الذين كانوا يقيمون جمعيات لدفن الموتى ممولة من اشتراكات الأعضاء أثناء حياتهم لقاء التكفل بنفقات التحنيط والدفن الباهظة الثمن، كذلك كان عرب الجاهلية أثناء رحلة الشتاء والصيف يتعاونون فيما بينهم لتعويض من يفقد بعيره من الأرباح المحققة من الرحلة.

لكن يرى المؤرخون أن النواة الأولى للتأمين قد انبثقت عن فكرة مغايرة تماما لفكرة التعاون والتكافل وهي فكرة المقامرة والرهان ذات الطابع الفردي، والتي كانت مجسدة مع نهاية القرن الثاني عشر ميلادي في عقد القرض البحري الذي كان يسمى أيضا بعقد المخاطرة الجسيمة كان هذا العقد منتشرا في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط وخاصة في مدينتي روما وأثينا إثر انتشار التجارة البحرية، يقوم الشخص المقرض بمقتضى هذا العقد بإقراض صاحب السفينة أو صاحب الشحنة مبلغا من المال على أن يسترد هذا القرض مع فوائد باهظة إذا وصلت السفينة أو الشحنة إلى ميناء الوصول بسلام، أما إذا غرقت السفينة أو أتلفت الشحنة فإن الشخص المقرض يفقد قرضه. (صدقي عبدالهادي، محمد الزماميري،2014، ط1، ص37).

إلا أن هذا النوع من العقود قد حرمته الكنيسة لما يتضمنه من فوائد محرمة، مما أدى إلى تطوره في القرن الرابع عشر ميلادي، وأصبح يقوم على فكرة التعاون والتكافل بدل المقامرة، وبهذا يكون أول شكل من أشكال التأمين ظهورا هو التأمين البحري.

وما جعله يتطور أكثر هو ظهور منشآت متخصصة كبيرة في تقديم هذا النوع من العقود نتيجة لتطور الرأسمالية التجارية مما أضفى عليه الطابع الجماعي، ولعل أهم عامل ساعد على التخلص النهائي من فكرة المقامرة والرهان هو ظهور علم الإحصاء والاحتمالات الذي سمح بقياس احتمالات تحقق الأخطار وجعله أساسا لحساب الأقساط.

في القرن السابع عشر، ظهر التأمين البري إثر حريق كبير حدث في لندن عام1666 حيث نتج عنه خسائر جسيمة في الأرواح والممتلكات، الأمر الذي أدى إلى التفكير في تكوين جمعيات تعاونية للتأمين ضد الحريق، لتنشأ بعد ذلك منشآت مختصة في تقديم هذا النوع من التأمين، ظهرت لأول مرة في إنجلترا ثم انتشرت بعد ذلك إلى باقي البلدان الأوروبية والأمريكية.

بعد ذلك ظهر التأمين على الحياة في إنجلترا، غير أنه بقي لمدة طويلة ينظر إليه على أنه عمل منافي للأخلاق باعتباره مقامرة على حياة الإنسان، إلى حلول القرن الثامن عشر حيث بدأ القيام بإحصائيات الوفيات، والقرن التاسع عشر حيث تمكن خبراء رياضيات التأمين من وضع جداول الحياة وجداول الوفيات التي تعطي احتمال أن يبقى شخص معين عمره (x) سنة قيد الحياة، أو أن يتوفى على مدى (n) سنة، وبالتالي يمكن حساب قسط التأمين على أسس علمية وفنية .

ومع تطور الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر، وانتشار الآلات الميكانيكية و وسائل المواصلات ازدادت الأخطار وازدادت معها دعاوى المسؤولية من الإصابات التي تحدث للغير وقد أدى هذا إلى ظهور التأمين على المسؤولية بأشكاله المختلفة، مثل تأمين المسؤولية على حوادث السيارات، وتأمين المسؤولية على الحوادث التي تقع للعمال، وغيرها من تأمينات المسؤولية الأخرى.

ومع مطلع القرن العشرين بدأت دول العالم التي ذاع فيها التأمين تقنن هذا النشاط، فقد صدر القانون الألماني للتأمين في ماي 1908 ، ثم القانون الإنجليزي عام 1906 والقانون الفرنسي في 13 جويلية 1930 .

وخلال النصف الثاني من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة ومع تطور وانتشار الاختراعات والصناعات و وسائل المواصلات وتغير نمط حياة الأفراد انتشر التأمين وتطور بشكل مذهل، حيث أصبح الشخص خاصة في البلدان المتقدمة يؤمن على كل شيء حسي أو معنوي يمتلكه بطريقة اختيارية أو إجبارية، فيؤمن التاجر على جميع ممتلكاته، ويؤمن الخبير على خبراته ومؤلفاته ويؤمن السياسي على فوزه في الانتخابات إلى غير ذلك من التأمينات. (هدى بن محمد،2005، ص8،9).

ثانيا: تعريف التأمين:

توجد العديد من التعاريف للتأمين نذكر منها مايلي:

1 تعريف: التأمين في اللغة

التأمين في اللغة العربية مشتق من الأمن وهو طمأنينة النفس وزوال الخوف، وله معاني عديدة منها إعطاء الأمان، مثل التأمين الحربي إذا نزل في بلاد المسلمين، ومنها التأمين على الدعاء وهو قول أمين أي استجب. (عزالدين فلاح،2011 ، ط1، ص06).

وأقرب معاني التأمين في المصطلح المالي المعاصر هو "إعطاء الأمن " ذلك أن الت أمين هو نشاط تجاري غرضه أن يحصل ت أمين الأفراد والشركات من بعض ما يخافون من المكاره مقابل عوض مالي فهو معنى جديد وإن كان اشتقاقا صحيحا من كلمة أمن.(عزالدين فلاح،2011، ،ط1، ص06).

2 -**تعريف أخر:** يعرف التأمين على أنه" عقد يلتزم بمقتضاه أن يدفع المؤمن إلى المؤمن له أو إلى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغا من المال أو إيراد أو مرتب أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الحادث أو تحقق الخطر المبين في العقد، وذلك مقابل قيمة أو أية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له إلى المؤمن" (صدقي عبدالهادي، محمد الزماميري،2014، ط1، ص38).

3 تعريف: بعض كتاب وأساتذة التأمين.

يعرفه بعض كتاب وأساتذة التأمين، حيث عرفه الأستاذ (احمد جاد عبد الرحمان) بأنه" وسيلة لتعويض الفرد عن الخسارة المالية التي تلحق به نتيجة لوقوع خطر معين وذلك بواسطة توزيع هذه الخسارة على مجموعة من الأفراد ويكونوا معرضين لهذا الخطر " (وليد أبو العدس، 2016، ط1، ص107،108).

كما عرفه الدكتور (سلامة عبد الله)"التأمين بأنه نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى المستأمن وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى المؤمن والذي يتعهد للمؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي يتكبدها".(وليد أبو العدس، 2016، ط1، ص107،108).

كما عرفه كذلك الدكتور(عادل عز)"التأمين بأنه يهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة من تحقق الأخطار المحتملة الحدوث والتي يمكن أن تقع مستقبلا تسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها ".(وليد أبو العدس، 2016، ط 1، ص،107،108).

ومن التعاريف السابقة نتوصل إلى أن الت أمين " وسيلة تهدف بصفة أساسية إلى حماية الأفراد والهيئات من الخسائر المادية الناشئة من تحقق الأخطار المحتملة الحدوث و التي يمكن أن تقع مستقبلا وتسبب خسائر يمكن قياسها ماديا ولا دخل لإرادة الأفراد أو الهيئات في حدوثها "

من خلال هذه التعاريف نخرج بمجموعة من المصطلحات التي ستتكرر معنا خلال دراستنا أهمها:

المؤمن: هو الطرف(شخص أو شركة) الذي يقوم بتغطية قيمة التأمين لطالب التأمين ضد خطر معين والمؤمن غالبا ما يكون شركة. (صدقي عبالهادي، محمد الزماميري،2014، ط1، ص38،39).

المؤمن له: هو شخص أو شركة الذي يتعرض لخطر في شخصه كما في تأمين الحياة أو في ماله كما في التأمين على الحريق فيتجه للمؤمن لطلب التأمين ضد هذا الخطر حيث يؤدي له القسط المتفق عليه مقابل التزام هذا الأخير بدفع مبلغ معين عند تحقق الخطر. (صدقي عبالهادي، محمد الزماميري، 2014، ط 1، ص38،39).

المستفيد: هو الطرف الذي تؤول إليه المنفعة المترتبة على عقد التأمين قد يكون المؤمن له نفسه أو ذويه أو أية جهة أخرى. (صدقي عبالهادي، محمد الزماميري،2014، ط1، ص38،39).

ثالثا: أهمية التأمين:

يعد التأمين اليوم من أهم القطاعات في الاقتصاديات الحديثة وهذا نظرا للدور الذي يلعبه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، لذلك يمكن إبراز أهميته من خلال ما يلي:

1 -**الأهمية الاجتماعية للتأمين:**

يتجلى الدور الأساسي للتأمين من الناحية الاجتماعية في الحفاظ على المجتمع، وترابطه ورفاهيته فيمكن للمؤمن له أو المستفيد عن طريق أداء مبلغ تأمين المؤمن من إعادة بناء منزله الذي احترق أو تعويض ممتلكاته المسروقة، وحصوله على الوسائل المالية عند مرضه أو عجزه وعلى معاشه عند شيخوخته، كما يمكن للأرملة واليتامى ضمان حد معين من الدخل بعد فقدان رب العائلة.

ونبرز أهمية التأمين في العنصرين الآتيين:

أ -**تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد و الأسرة:**

يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له الحد الأدنى لمستوى المعيشة له ولأسرته عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث في دخله نتيجة لمرضه أو عجزه أو بلوغه سن الشيخوخة أو تعرضه للبطالة، كما أن التأمين التجاري يحقق الغرض المشار إليه عند تعرض ممتلكات الفرد لأخطار الحريق أو السرقة، كل هذا يعود على المجتمع بالاستقرار والتماسك .(بن عمروش فايزة، 2008، ص52)

ب **تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث:**

إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض في بعض فروع التامين إذا كان هناك إرادة للمستأمن في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين لا يستحق المؤمن منه تعوضا إلا إذا زادت الخسارة عن حد معين، ووجود مثل هذه الاشتراطات و التحفظات بالت أمين تنمي لدى الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب تحقق الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان، كما نجد شركات وهيئات التامين تتعامل بإعداد البحوث والدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة على زيادة حدتها، وذلك تمهيدا للعمل على تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار ومدى انتشارها، وإن مثل هذه

الجهود من شركات التامين للعمل على التقليل من الحوادث لا يعود بالفائدة عليها أو على المؤمن عليهم فقط بل يعود بالفائدة على المجتمع ككل.(بن عمروش فايزة، 2008، ص53)

2 الأهمية الاقتصادية للتأمين:

للتأمين أهمية اقتصادية نبرزها في النقاط التالية :

- نظرا لان نظام التأمين يقدم حماية ضد الخسائر التي تترتب عن تحقق الكثير من الأخطار التي يواجهها الأفراد و الهيئات، ومن هنا وجود التأمين يشجع على القيام بالمشروعات المختلفة حيث لم يعد هناك مجال للتردد في إنشاء هذه المشروعات بسبب الخوف من ضياع الأموال المستثمرة فيها نتيجة لتحقيق الكثير من الأخطار مثل السرقة والحريق.
- يعتبر التأمين وسيلة ادخارية هامة لما تقوم به شركات الت أمين من تجميع الأقساط التأمينية، في انتظار وصول تاريخ استحقاق مبالغ التأمين تقوم باستثمارها في توظيفات مختلفة، وبالتالي يعتبر التأمين هنا مصدر من مصادر التمويل الغير مباشر التي يسعى إليها الأفراد والهيئات للحصول على القروض اللازمة لهم.
- تكمن أهمية التأمين أو الخدمة التأمينية في زيادة الكفاءة الإنتاجية، حيث أن التأمين يؤدي إلى إزالة الخطر من حياة الأفراد مما يبعث الأمان في نفوسهم بخصوص المستقبل الأمر الذي يمكنهم من تركيز تفكيرهم وطاقتهم في العمل وابتكار واستحداث الوسائل الكفيلة لزيادة الإنتاج وتحسين مستواه.
- تحقيق التوازن التلقائي بين العرض والطلب في الاقتصاد الوطني، ففي أثناء الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، مما يؤدي إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يساعد على التخفيف من الموجة التضخمية، وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية على زيادة قيمة التعويضات للعملاء في حالة المرض والإصابات وغيرها، هذا من ش أنه زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات بما يساعد على التخفيف من حدة الكساد.(طارق قندوز، بلال بتيش،2016، ط1، ص28،27)

المطلب الثاني: أنواع التأمين ومبادئه

يعرف التأمين بأنه مجال شاسع للغاية، فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة للتامين.

الفرع الأول: أنواع التأمين

تختلف أنواع التأمين على عدة أسس ونميز بين مختلف أنواع التأمين حسب المعايير الآتية:

أولا: حسب أساس أداء مبلغ التأمين:

1- تأمين الأضرار(الممتلكات): إن التأمين من الأضرار يتمثل في تأمين المؤمن له من الخسارة التي تصيبه في ذمته المالية، أي تأمين كافة المخاطر التي يترتب على حدوثها إلحاق الضرر بالذمة المالية للشخص، وذلك بتعويضه عن الخسائر الناجمة عن هذه المخاطر، فهو يخضع إلى المبدأ التعويضي ينقسم بدوره إلى قسمين:

1-1- التأمين على الأشياء: يقصد به تعويض المؤمن له عن الخسائر التي تلحق بشيء من أمواله فهو يهدف إلى تغطية النقص الذي قد يصيب العنصر الإيجابي للذمة المالية، وذلك بتعويض الأضرار التي تلحق بالأموال إذا تحقق الخطر، وتتعدد صور التأمين على الأشياء بتنوع أوصاف الأخطار التي يمكن أن تصيب أنواع الأشياء المؤمن عليها، ويندرج تحت هذا التأمين:

-التأمين ضد الحريق.

-التأمين ضد السرقة.

-التأمين ضد هلاك الماشية وضد أضرار المياه.

-التأمين ضد البرد والصقيع بالنسبة للفلاحة.

2- التأمين على المسؤولية: يراد به تأمين المؤمن له من الرجوع عليه بالمسؤولية، أي ضمان المؤمن له ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تعويض المؤمن له عن المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، من أمثلته: تأمين المسؤولية عن حوادث العمل وحوادث السيارات وتأمين المسؤولية عن النقل والمسؤولية المهنية... الخ.(مسعود صديقي، مصعب بالي،2016، ص23).

3- تأمين الأشخاص: هو التأمين الذي يكون موضوعه شخص المؤمن له ذاته وليس ماله، ويلتزم المؤمن بدفع مبلغ التأمين المتفق عليه بكامله، والذي يحدد مسبقا عند التعاقد بطريقة جزافية، حيث يقوم الإنسان بالتأمين ضد الأخطار التي تهدد حياته أو سلامة جسمه أو صحته أو قدرته على العمل، وله عدة صور منها: (مسعود صديقي، مصعب بالي، مرجع سابق، ص23).

-التأمين على الإصابات والحوادث.

-التأمين على المرض.

-التأمين على الزواج والأولاد.

-التأمين على الحياة والوفاة.

ثانيا: حسب طبيعة الأخطار المؤمن عليها:

بلغت عقود التأمين ضد المخاطر البحرية و الجوية أهمية كبيرة في الحاضر، وزاد من توسعها تطور التجارة الدولية وسهولة تنقل البضائع عبر بلدان العالم، وتنقسم إلى قسمين هما:

1 -عقود التأمين على الأخطار البحرية:

تعريفها: يقصد به "ذلك العقد الذي يلتزم بمقتضاه المؤمن بتعويض المؤمن له عن الأضرار الناجمة عن وقوع خطر بحري، نظير قسط مع من المال". (خيري محمد، 2011، ص35)

خصائصها: تتميز بعدة مميزات نذكر منها:

- **الطبيعة التجارية:** فالموضوع يخص العمليات التجارية، وهي البضاعة المؤمن عليها والسفينة وطرفي العقد هما مؤسسة التامين ومؤسسة الشحن.

- **الطبيعة الدولية:** وتظهر هذه الميزة من خلال تنقل البضائع من دولة لأخرى، حيث العقد في هذه الحالة لا يخضع لقانون دولة واحدة، بل له صبغة دولية، أما الجزائر فقد اعتبرته من العقود الاقتصادية الدولية. (خيري محمد، 2011، ص35)

2- عقود التأمين على الأخطار الجوية:

تعرف بأنها عقود يلتزم بموجبها مؤسسة التأمين بتغطية الأخطار الجوية، بتنوع أشكالها مقابل قسط التأمين مرتفع نوعا ما مقارنة مع العقود الأخرى. (خيري محمد، مرجع سابق، ص37)

- أنواع عقود التأمين الجوية:

- التأمين على هيكل الطائرة: ويشمل ضمان جسم المركبة، والتجهيزات الضرورية عند استعمالها وكل لواحقها.

- التأمين على البضاعة المنقولة جوا: حيث يتعين على كل مستورد يرغب في تأمين البضائع أو مواد التجهيز المنقولة جوا، اكتتاب التأمين لدى مؤسسة تأمين معتمدة بالجزائر.

- التأمين من المسؤولية المدنية: ومنه يجب على كل ناقل جوي أن يكتتب تأمينا لدى مؤسسة معتمدة بالجزائر لتغطية مسؤوليته المدنية تجاه الأشخاص والبضائع المنقولة وتجاه الغير .

(خيري محمد، مرجع سابق، ص38)

ثالثا: التأمين حسب الشكل القانوني:

وينقسم إلى عدة أقسام وتتمثل في:

1- التأمين التعاوني أو التبادلي:(Assurance mutuelle)

يقوم بهذا النوع من التأمين مجموعة من الأشخاص تجمع بينهم مصلحة مشتركة بمحض إرادتهم للتأمين على خطر أو مجموعة من الأخطار التي تواجههم في إطار جمعية تعاونية، حيث يقوم كل شخص منهم بدور المؤمن والمؤمن له في نفس الوقت.

لا يهدف هذا النوع من التأمين إلى تحقيق الربح لذا يعمل على تخفيض قيمة الاشتراك إلى أقل قدر ممكن، حيث يتم أداء مبلغ التأمين من مجموع الاشتراكات المجمعة من كل عضو، ويعتبر هذا الاشتراك قابلا للتغير بالزيادة أو بالنقصان تبعا لعدد الأخطار المحققة وجسامتها خلال مدة التعاقد. (هدى بن محمد، مرجع سابق، ص20)

2- التأمين التجاري (Assurance commerciale) :

حيث يلتزم المؤمن في هذه الحالة بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن عليه مقابل دفع المؤمن له لأقساط ثابتة تحدد عند إبرام العقد تبعا للدراسات الإحصائية والفنية يتميز هذا النوع من التأمين بانفصال المؤمن عن المؤمن له، ويسمى هذا التأمين بالتأمين التجاري لأنه يسعى لتحقيق الربح، لذا نجد أن قيمة قسط التأمين في هذا النوع هي أكبر من قيمة الاشتراك في الأنواع الأخرى من التأمين، ومن جهة أخرى لأن المؤمن في هذا النوع من التأمين يعتبر مالكا للأقساط المجمعة لديه، فإذا ما كانت قيمة أداء مبلغ التأمين أقل من مجموع الأقساط فإن المؤمن يحتفظ بالجزء المتبقي دون أن يوزعه على المؤمن لهم، أما في حالة ما إذا كانت قيمة أداء مبلغ التأمين تفوق مجموع الأقساط فإن المؤمن يتحمل هذه القيمة لوحده دون إلقاء العبء على المؤمن لهم. (هدى بن محمد، مرجع سابق، ص20)

3- التأمين الاجتماعي(Assurance sociale) :

هذا النوع من التأمين هو إجباري على الطبقة العاملة، وهو يغطي جملة من الأخطار التي تحول دون مباشرة هذه الطبقة لعملها كإصابات العمل والمرض والبطالة والعجز والشيخوخة والوفاة، وعادة ما تشرف عليه الدولة (الضمان الاجتماعي) حيث تحدد المبالغ التي تقتطع من استحقاقات العمال وتتحمل هي وصاحب العمل الجزء المتبقي لتغطية هذه الأخطار.

ويهدف هذا النوع من التأمين إلى التكافل والتضامن الاجتماعي لتحقيق مصلحة عامة كضمان الاستقرار العائلي ورفع المستوى المعيشي لطبقة العمال. (هدى بن محمد، مرجع سابق، ص20)

الفرع الثاني: مبادئ التأمين

يخضع عقد التأمين لعدد من المبادئ القانونية التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **مبدأ منتهى حسن النية :** ويلزم كافة أطراف التعاقد بتوافر حسن النية في عملية ما قبل التعاقد وأثناءها وفترة سريان عقد التأمين، فعلى كافة الأطراف الإدلاء بكل البيانات (أساسية أو ثانوية) للآخر بطريقة سليمة وصحيحة خالية مما قد يشوبها من غش أو تظليل بطريقة متعمدة قد تؤثر على شكل أو مضمون العملية التأمينية بكافة مراحلها. (هبور أمال،2013، ص41)
2. **مبدأ المصلحة التأمينية:** يقوم عقد التامين على حماية مصلحة المؤمن له أو المستفيد وبذلك لابد أن يكون للمتعاقد مصلحة تأمينية في شخص أو في الشيء موضوع التأمين أو في المستفيد . (شيخ كريمة،2010 ، ص21)

3 **مبدأ التعويض:** في عقود التعويضات لا يجوز أن يحصل المؤمن له على تعويض أكثر من قيمة الخسارة الفعلية والمحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه.(هبور أمال، مرجع سابق، ص41)

4 **مبدأ الحلول:** يقصد بمبدأ الحلول في الحقوق أن المؤمن بعد دفع التعويض يحل محل المستأمن في حق الرجوع على الغير الذي قد يكون أحدث الضرر بإهماله أو بعمده، وهذا المبدأ يطبق على عقود تامين الممتلكات و المسؤولية ولا يطبق على عقود ت أمين الحياة أي يطبق على العقود التي يطبق عليها أصلا مبدأ التعويض، ويهدف هذا المبدأ إلى منع المستأمن من الحصول على أكثر من تعويض كامل بالنسبة للخسارة التي لحقته . (وليد أبو العدس، 2016، ص150)

5 **مبدأ المشاركة في التامين:** ويقصد به أنه إذا تحقق الخطر المؤمن ضده في وقت يكون فيه المستأمن حاملا وثائق أخرى تؤمن نفس الشيء موضوع التأمين ضد نفس الخطر فان الهيئات المؤمن لديها جميعا تشترك في دفع التعويض المستحق للمستأمن، كما أن نصيب كل هيئة من هذا التعويض يكون معادلا لنسبة المبلغ المؤمن به لديها إلى مجموع المبالغ المؤمن بها لدى الهيئات .(وليد أبو العدس، مرجع سابق، ص148،149)

6 **مبدأ السبب القريب:** إذا ما وقع الخطر المؤمن قام المؤمن بدفع مبلغ التامين أو التعويض اللازم ويقصد بالسبب القريب هنا السبب المباشر الذي أدى وقوعه إلى سلسلة من الحوادث أدت في النهاية إلى وقوع الخطر المؤمن منه. (هبور أمال، مرجع سابق، ص41)

المبحث الثاني: عموميات حول شركات التأمين

تعتبر شركات التأمين مؤسسة مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها، فتحقق بذلك عوائد للاقتصاد وتساهم في تقديم الخدمات الاجتماعية إلى أفراد المجتمع كما بإمكانها تحقيق قدر من الأرباح طالما هي تتبع سياسة تحليل ودراسة مختلف البيانات المتوفرة لديها عن المؤمن لهم، وسوف نتعرض بشيء من التفصيل إلى ماهية شركات التأمين وأشكال الاستثمار فيها.

المطلب الأول: ماهية شركات التأمين

تعددت أنواع شركات التأمين نتيجة للتطورات المتسارعة، فصارت كل منها تؤدي نوعا من أنواع التأمين كما اختلفت نتيجة للغاية من وراء التأمين.

أولا: مفهوم شركات التأمين

إن شركة التأمين هي الطرف الأول في عقد التأمين والذي يتعهد بدفع مبلغ أو قيمة التعويض عن الخسائر المادية المحققة، مقابل حصوله على قسط التأمين الوحيد أو مجموعة الأقساط والتي تدفع في شكل منتظم والتي تقل في مجموعها نسبيا عن مبلغ التأمين المقرر.

كما يطلق عليها المؤمن وهي تتعهد بدفع تعويض بمبلغ معين للطرف الثاني المؤمن له، أومن يعينه في حالة تحقق خطر معين مقابل حصولها على قسط متفق عليه. (معوش محمد أمين، 2014، ص3)

كما يرى :" Christian Sainrapt " أن شركة التأمين هي هيئة مرخصة من طرف السلطات العمومية تتحصل على الاعتماد الإجباري من أجل ممارسة عمليات تأمينية محددة تتضمنها القائمة الملحقة بهذا الاعتماد، بحيث أن معظم الهيئات التأمينية هي شركات تجارية، وأغلبيتها هي شركات مساهمة وذلك لضخامة رأسمالها ولطول مدة حياتها. (فطيمة يحياوي، 2012، ص34)

وعلى ضوء ما سبق يمكننا القول أن شركات التأمين هي شركات لها ميزة تعاقدية بينها وبين جمع المؤمن لهم، من خلال وثائق التغطية التأمينية المصدرة من قبلها والتي تتعهد فيها بدفع مبلغ التعويض لجمهور المستأمنين في حالة تحقق الخطر المؤمن منه، مقابل أقساط أو اشتراكات متفق عليها في فترة زمنية محددة، تقوم خلالها شركة التأمين باستثمار مبالغ الأقساط المجمعة لديها، بهدف تحقيق العائد للوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها(المؤمن لهم– حملة الوثائق).

ثانيا: تصنيف شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين إلى صنفين أساسيين هما، تصنيف أول وفقا للشكل القانوني وتصنيف ثاني وفقا للأنشطة التأمينية التي تمارسها، وفيما يلي سنوضح كل صنف على حدا، وعرض الشركات التي تندرج ضمنه بالتفصيل.

1 -التصنيف وفق الشكل القانوني:

تأخذ شركات التأمين من ناحية شكلها القانوني، شكلين قانونيين أساسيين هما شركات التأمين التجارية (المساهمة) وشركات تأمين تعاونية

1-1 شركات التأمين التجارية(شركات المساهمة): تتخذ شركة التأمين شكل شركة تجارية ذات أسهم وتخضع بذل للأحكام العامة المنصوص عليها في القانون التجاري بالإضافة إلى الأحكام الخاصة بها والمنصوص عليها في الأمر المتعلق بالتأمينات، وهي شركة ينقسم رأسمالها إلى حصص، وتتكون من شركاء لا يمكن أن يقل عددهم عن سبع شركاء، لا يتحملون الخسائر إلا بقدر حصتهم، وهي من أكثر صور المؤمن(شركة التأمين)انتشارا وأنسبها لعملية التأمين من الناحيتين الاقتصادية والتقنية، حيث أن طبيعة تكوينها الرأسمالي والعدد الكبير من المساهمين، يساعدها على الاستمرارية والبقاء والمنافسة. (بن عمروش فايزة، مرجع سابق، ص55)

1-2 شركات التأمين التعاونية : هي الشكل الثاني من شركات التأمين حسب التصنيف القانوني تؤسس بين الأشخاص المنخرطين المستأمنين في نفس الوقت (500 منخرط على الأقل)، تخضع لقانون خاص تتمتع بالشخصية المعنوية وهي شركة مدنية هدفها غير تجاري، حيث تهدف إلى وضع نظام تعاضدي بين منخرطيها لحمايتهم أو تغطيتهم تأمينيا من الأخطار، حيث تكون الجمعية العامة من الأعضاء المنخرطين غير المتأخرين في دفع اشتراكاتهم اللذين بدورهم ينتخبون أعضاء مجلس الإدارة. (معوش محمد أمين ،2014، ص5)

2- التصنيف وفق الأنشطة التأمينية:

يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التأمينية التي تمارسها إلى شركات التأمين على الحياة وشركات التأمين الصحي، شركات التأمين على الأضرار وشركات التأمين الشاملة، وفيما يلي سنعرض كل صنف بالتفصيل:

2-1 شركات التأمين على الحياة:

إن النشاط التأميني لهذه الشركات، يتمثل في توفير كافة المنتجات التأمينات المتعلقة بوفاة أو حياة المؤمن له أو التي تجمع بين الاثنين معا(التأمين المختلط)، فهنا وثائق يستحق فيها مبلغ التأمين في حال البقاء على الحياة، أخرى لا يستحق فيها إلا في حالة الوفاة ليؤول مبلغ التأمين إلى المستفيدين أما التأمين المختلط ففيه يستحق مبلغ التأمين في كلتا الحالتين سواء وفاة أو بقاء المؤمن له على قيد الحياة. (مختاري زهرة، مرجع سابق، ص26)

2-2 شركات التأمين الصحي:

هي تلك الشركات التي تختص في إصدار وثائق التأمين التي بموجب العقد تلتزم بتعويض المؤمن له عن مصاريف العلاج والأدوية عند إصابته بمرض معين وقد يأخذ هذا التأمين شكلا فرديا

بأن يخص شخصا واحدا أو جماعيا إذا خص العائلة مثلا، وفي الغالب نجد هنا شركات تمارس التأمين على الحياة إضافة للتأمين الصحي فيطلق على هذا النوع تسمية شركات التأمين على الأشخاص.

2-3 شركات التأمين على الأضرار(التأمين العام):

تتخصص هذه الشركات بصفة أساسية في تأمين الممتلكات(التأمين على الأشياء) والمسؤولية المدنية تجاه الغير، حيث تأمين الممتلكات يغطي المخاطر التي يتعرض لها الشخص أو المنشأة في ممتلكاتهم (الأصول والمنقولات) ، كالتأمين من الحريق، التأمين من السرقة وتأمين السيارات، أما فيما يتعلق بتأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير فهو ضمان المؤمن له عند رجوع الغير عليه بسبب الأضرار الواقعة عن خطأ ارتكبه، فهو يرمي إلى تغطية المؤمن له من المبالغ التي يدفعها للغير إذا تحققت مسؤوليته، مثل تأمين المسؤولية المدنية ضمن وثيقة التأمين على السيارات، وتأمينات الحريق وغيرها.

2-4 شركات التأمين الشامل:

هي شركات لا تتخصص في فرع أو نوع معين من التأمين لأنها تقوم بإصدار جميع أنواع الوثائق التأمينية التي تصدرها الشركات الثلاثة السابقة، أي هي تلك الهيئة التأمينية الممارسة لجميع عمليات التأمين سواء تعلق الأمر بمال المؤمن له أو بشخصه. (معوش محمد أمين ،2014، ص5)

المطلب الثاني: الأنشطة والوظائف الرئيسية في شركات التأمين

شركات التأمين كباقي المؤسسات الاقتصادية لها وظائف متكاملة لتحقيق الأهداف العامة للشركة لكن تختلف بشكل واضح عن الوظائف المتعارف عليها في مجال الإدارة:

أولا: وظيفة التسعير: تهتم هذه الوظيفة التأمينية بوضع سعر معين لكل نوع من أنواع التأمينات المختلفة يتناسب مع درجة احتمال تحقق الخطر. (بوفولة نبيلة، 2006، ص67)

ثانيا: وظيفة الإنتاج: يقصد بالإنتاج في مجال التأمين (المبيعات والنشاطات التسويقية) ، حيث على شركة التأمين حتى تعمل بوظائفها لابد و أن يكون لها موارد مالية ومصادر لقيم الأخطار ودراستها ومن هنا ترد أهمية استخدام وكلاء الإنتاج أو السماسرة الدين يقومون بتقصي الأعمال والحصول على هيئات وأفراد لديهم الرغبة في التأمين. (محمد رفيق المصري، 2009، ص90)

ثالثا: وظيفة الاكتتاب: تهتم هذه الوظيفة باختيار وتبويب طالبي التأمين بموجب السياسة التي تحددها شركة التأمين بما يحقق أهدافها وغاياتها، ويهدف الاكتتاب إلي تجميع محفظة فرعية من وثائق التأمين المختلفة وبذلك تقوم الشركة من خلال هذه الوظيفة بقبول طالبات إصدار الوثائق والمتوقع أن ينتج عنها أرباح وترفض الطلبات المتوقع أن ينتج عنها خسائر أو لا تكون مجدية، وتقوم الإدارة العليا بالشركة بوضع سياسة واضحة للاكتتاب تتماشى مع غايات الشركة وقد تكون هذه السياسة الحصول على مجموعة كبيرة من وثائق التأمين المختلفة و التي تعطي ربحا منخفضا، أو تكون سياسة الشركة

الحصول على عدد قليل من وثائق التأمين والتي تعطي ربحا مرتفعا وعادة ما تقوم الشركات بإصدار دليل تبين فيه أنواع التأمينات التي تقبلها والأخطار التي تقبلها والمناطق الجغرافية التي تعمل بها والأخطار الخاصة التي يجب أخذ الموافقة عليها مسبقا وغير ذلك . (شيخ كريمة، 2010، ص34)

رابعا: وظيفة تسوية المطالبات : هي تلك الوظيفة المتعلقة بدفع مبلغ التأمين أو دفع التعويضات المستحقة للمؤمن عليه أو له عند تحقق الخطر المؤمن ضده وفي شركات التأمين هناك جهة أو دائرة متخصصة بدراسة المطالبات المقدمة، وتحديد مدى التعويض المستحق من خلال تسوية الخسائر والشخص المسؤول عن تسوية الخسائر هو" مسوي الخسائر "وهناك ثلاث أسس متبعة في تسوية المطالبات هي: (فطيمة يحياوي، مرجع سابق، ص37)

1- التحقق من صحة المطالبة المقدمة.

2- الإنصاف والسرعة في تسديد المطالبات.

3- تقديم المساعدة للمؤمن لهم.

خامسا: وظيفة إعادة التامين: تعرف إعادة التأمين بأنها "وسيلة تساعد شركات التأمين على أن تتفادى الخسائر المالية الضخمة التي يمكن أن تترتب على تحقق الخطر"، وتعتبر عملية إعادة التأمين أهم وسائل إدارة الأخطار التي تتعرض لها شركات التأمين وذلك عن طريق توزيع الخطر على عدة هيئات تأمين في مناطق مختلفة. (شيخ كريمة، 2010، ص34)

سادسا: وظيفة الاستثمار: كون أقساط التأمين يتم جمعها في بداية العملية التأمينية فانه سيتوافر لدى شركة التامين مبالغ ضخمة يمكن استثمارها وحسب مبدأ الملائمة في الاستثمار فأن شركات التأمين التي تمارس التأمين على الحياة تقوم باستثمار أموالها في أدوات استثمارية طويلة الأجل وذلك كون الالتزامات المتوقعة تكون طويلة الأجل.(فطيمة يحياوي، مرجع سابق، ص38)

المطلب الثالث: مجالات الاستثمار في شركات التأمين

يتكون لدى شركات التأمين عادة أموال طائلة، فوجب عليها أن تستثمر أموالها المجمدة حتى تغطي التزاماتها المتوقعة مستقبلا، لذا سوف نتعرض لأشكال الاستثمار في شركات التأمين.

تجمع شركات التأمين الأقساط لاستثمارها في عدة أشكال لتحقيق عوائد تستعملها في تسديد التزاماتها والتي تتنوع في شكل أوراق مالية واستثمارات عقارية، والاستثمار في الرهونات.

1 -الاستثمارات في الأوراق المالية:

أدت التطورات الاقتصادية والسياسية خلال العقدين الماضيين إلى نمو سريع في حجم الأسواق المالية بحيث لم يعد المكان شرطا أساسيا لوجود السوق بعد أن نجحت وسائل الاتصال الحديثة المختلفة في تجاوز الحدود والأطر المكانية التقليدية، وأصبحت الصفقات المالية تعقد سواء مباشرة أو عن طريق وسطاء، مما أعطى هذه الأسواق مرونة عالية وتنوعا كبيرا، أضحت معه الصفقات المالية تبرم بكل سهولة مهما كان حجمها، وبكفاءة عالية في ظل توافر كم كبير من نوعية وطبيعة المتعاملين ونوعية الأدوات المالية المستخدمة. (طبايبية سليمة،2014، ص38)

2 -الاستثمارات العقارية:

تلجأ شركة التأمين لاستثمار جزء من أموالها في شكل استثمارات عقارية ثابتة لغرض المتاجرة، أو لغرض استثمارات طويلة الأجل، وتكمن مبررات اقتناء العقارات فيما يلي:

حاجة شركات التأمين لمجموعة متنوعة من العقارات كأصول ثابتة تستخدمها في إدارة أنشطتها المختلفة، وعلى الرغم من أنه يمكن اختيار بديل الاستئجار من الغير فيما يختص بتلك العقارات، إلا أنه بالنسبة لشركات التأمين يعد بديل التملك هو المفضل ليس بانخفاض تكلفته أحيانا، ولكن بسبب ما تنطوي عليه ملكية الشركة لمبانيها من معان ودلالات في سوق ابسطها أنها تمثل برهانا ملموسا على قوة واستقرار المركز المالي للشركة.

- يدخل الاستثمار في الأراضي والعقارات نطاق الاستثمارات الجيدة والمضمونة نتيجة ازدياد قيمتها عبر الزمن، مما ييسر فرصة تحقيق مكاسب رأسمالية في الآجال الطويلة، كما يمكن للمستثمر فيها أن يحصل على عوائد دورية وبصفة منتظمة في صورة إيجارات في حالة القيام بتأجيرها للغير.(بارة سهيلة،2013، ص194)

توجد ثلاثة أنواع للاستثمارات العقارية تختلف فيما بينها حسب الهدف من تملكها:

أ -استثمارات عقارية ثابتة: تمتلكها الشركة بهدف استخدامها في نشاطها العادي، وقد تم شراؤها أو بناؤها بقصد استخدامها بصفة دائمة ومستمرة دون وجود أية نية لبيعها أو التخلص منها مادامت صالحة للاستخدام.

ب استثمارات عقارية للمتاجرة: هي عقارات تمتلكها الشركة بهدف إعادة بيعها في الأجل القصير.

ج- استثمارات عقارية طويلة الأجل: تمتلكها الشركة بهدف الحصول على عوائد سواء في الأجل الطويل بعد إعادة بيعها، أو مجرد تحقيق أرباح بصفة مستمرة من وراء تملكها.

3 الاستثمار في الرهونات:

تحتل الرهونات في المباني والفنادق والمحلات والمكاتب وغيرها نسبة مرتفعة من استثمارات شركات التأمين، مما تدر عائد مرتفع عليها، فقد أدى الارتفاع المستمر في معدلات التضخم وتقلب أسعار الفائدة إلى قيام الإدارة في شركات التأمين بالبحث عن استثمارات ذات عائد مرن وهو ما شجع على عقد صفقات الرهونات.(حدباوي أسماء، 2012، ص32)

المبحث الثالث: التأمين وعلاقته بالتنمية الاقتصادية

تمثل قضية التنمية الاقتصادية إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية، على اعتبار أنها الخيار الوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي، وسد الهوة الواسعة والمتزايدة في ميادين تراكم الثروة والحرية وضعف ثقافة الأفراد في عدة مجالات خاصة في مجال التأمين.

المطلب الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

لقد تعدد وتباين مفهوم التنمية وأهدافها، حسب وجهات نظر المفكرين والباحثين لدى تعريفهم للتنمية الاقتصادية.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية

إن مصطلح التنمية يعني أشياء مختلفة إلى مختلف الأشخاص، له ذا من الضروري أن يكون لدينا تعريف محدد ومقبول، وقد اختلفت تعريفات التنمية فيما بين الاقتصاديين والكتاب.

فقد عرفها البعض بأنها العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى التقدم، و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان الاقتصادي ، ويعرفها (Edgar Owen) التنمية في كتابه، عام 1987، بأنها لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل أنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع. (مدحت القريشي، 2007، ط1، ص122)

وفي تعريف آخر يعرف التنمية بأنها "إجراءات و سياسات و تدابير معتمدة في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني، و تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد " (منصوري الزين، 2012، ط1، ص82)

وعرفها كذلك الأستاذ الدكتور عبد الرحمن يسري أحمد " التنمية تغير هيكلي في المناخ الاقتصادي و الاجتماعي يتبع تطبيق شريعة الإسلام والتمسك بعقيدته ويعبئ الطاقات البشرية للتوسع في عمارة الأرض و الكسب الحلال بأفضل الطرق الممكنة في إطار التوازن بين الأهداف المادية والأهداف غير مادية " . (طالم علي، فيلالي بومدين، 2016، ص98)

والتعريف الأفضل بالمفهوم الشامل هو أنها ذلك التطور البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع.

وترتكز هذه التعاريف على عنصرين أساسين هما: تغير بنياني، وتوفير الحياة الكريمة، فالتنمية الاقتصادية بهذا المعنى تعني إحداث تغيير جوهري في النسب والعلاقات التي يتميز بها الاقتصاد الوطني مثل معدل الادخار، معدل الاستثمار ونسب القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي ..الخ. (مدحت القريشي، 2007، ط1، ص123)

- **ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية:** تهدف التنمية الاقتصادية إلى: (بوضياف ياسين، ص 05)
- رفع المستوى المعيشي للأفراد: يعتبر تحقيق مستوي مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعي التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومسكن وغيرها وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوي معيشة السكان وبدرجة كافية لتحقيق مثل هذه الغايات.
- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات: هذا الهدف من الأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية حيث نجد أنه في معظم الدول المتخلفة ورغم انخفاض الدخل القومي وانخفاض متوسط نصيب الفرد منه، تفاوتا كبيرا في توزيع الدخول والثروات، إذ تحصل طبقة صغيرة فقط من أفراد المجتمع على حصة كبيرة من هذه الثروة فتحدث فجوة بين الطبقة الغنية و الفقيرة مما يؤدي إلى اضطرابات فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه.
- زياد الدخل القومي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المتخلفة ذلك أن الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلدان إلى القيام بالتنمية الاقتصادية، إنما هو فقرها وانخفاض مستوي معيشة سكانها ولا سبيل للقضاء على هذا الفقر، وانخفاض مستوي المعيشة وتحاشي تفاقم المشكلة السكانية إلا بزيادة الدخل القومي.
- تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي: نعني بذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج و الأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء و استقرار مجرى الحياة الاقتصادية، لذالك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي.

المطلب الثاني : التأمين وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية

إن قطاع التأمين إذا كان يأخذ هذه الأهمية في الاقتصاديات المعاصرة فهذا راجع إلى دوره الاجتماعي والاقتصادي وهذا انطلاقا من علاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والتي سندرج أهمها والمتمثلة في: التضخم، ميزان المدفوعات، الدخل الوطني.

أولا: علاقة التأمين بالتضخم

مثل الكثير من الأنشطة الاقتصادية فأن النشاط التأميني لا يمكن له التطور بطريقة منسجمة ومتناسقة، إلا إطار من الاستقرار السياسي والقانوني والاقتصادي، وبحكم طبيعة هذا النشاط فأنه أكثر حساسية من غيره لعوامل عدم التأكد.

حيث أن التأمين يلعب دورا مهما في الحد من الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة الكتلة النقدية المتداولة، وذلك من خلال مساهمته في تحقيق التوازن بين العرض والطلب، ففي حالة الرواج الاقتصادي يمكن للدولة التوسع في التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الإجبارية، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة المدخرات الإجبارية بما يحد من التضخم وهذا خاصة في الدول النامية، فهذا الإجراء يساعد على التقليل من الطلب المتزايد على السلع الاستهلاكية لأنه يقلص من حجم الدخل الممكن التصرف فيه عن طريق اقتطاع قيمة الأقساط للتأمين الإجباري.

أما في فترات الكساد يعمل التأمين الإجباري على زيادة التعويضات المستحقة للمؤمن لهم وبالتالي ارتفاع مستوى الإنفاق على السلع والخدمات، كما أن توفير التأمين للموارد المالية واستثمارها في المشاريع المنتجة يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة في السوق والإجراءات السابقة للدولة تساعد على زيادة الطلب الفعال وبالتالي القضاء على الكساد وتتضح هذه الظاهرة بصورة محسوسة في الدول الرأسمالية التي تتعرض له لهزات اقتصادية عنيفة نتيجة للدورات الاقتصادية من رواج وكساد. (إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص80، ص81)

ثانيا: علاقة التأمين بميزان المدفوعات

يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات، وتسجل فيه عمليات متعددة منها:

- أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية أو تحول إليها، بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج .
- تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين.
- العمليات المرتبطة بالاستثمارات المباشرة التي تقوم بها شركات إعادة التأمين الوطنية في الخارج أو شركات إعادة التأمين الأجنبية في الداخل.
- تحويل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الأجنبية في السوق المحلية إلى مراكز رئيسية في الخارج أو التحويل باتجاه الداخل احتياطي التأمين الناتج عن فروع الشركات الوطنية في السوق الأجنبية.

وتتميز عملية إعادة التأمين بالصفة الدولية، أي أنه لنجاح هذه العملية يتطلب الأمر التعاون بين مختلف دول العالم في هذا المجال، ويمكن تقسيم دول العالم في المجال إلى نوعين هما:

1 -دول مصدرة للخدمة التأمينية: ونجد أن ما تحصل عليه سنويا من أقساط وتعويضات يفوق ما تدفعه إلى الدول الأخرى، وتظهر المتحصلات في العمليات الجارية في ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، وزيادة هذا البند يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات وبالتالي التقليل من العجز.

2 - دول مستوردة للخدمة التأمينية: ففي حالة تحقق الخطر المؤمن منه فإنها تستفيد من هذه التغطية التأمينية، حيث أن اقتصادها الوطني يستأثر بنسبة بسيطة فقط والجزء الأكبر من هذه الخسائر ستحصل على تعويضاته من الدول الخارجية المعاد لديها التأمين. (إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مرجع سابق، ص82، ص83)

ينتج عن عملية تصدير إعادة التأمين ارتفاع الموجودات من العملة الصعبة، وعلى عكسها فعملية دفع التعويضات إلى المتضررين تؤدي إلى التخفيض من موجودات العملة الصعبة للدولة أما عملية استيراد إعادة التأمين فإنها تخفض من موجودات العملة الصعبة، إلا أنها ترفع منها في حالة الحصول على التعويضات.

ويرتبط التأمين برصيد ميزان المدفوعات من خلال رصيد العمليات التأمينية، الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وقد يكون هذا الرصيد موجبا في حال ما إذا كان التأمين مصدرا لجلب العملة الصعبة، أما إذا كان الرصيد سالبا فالتأمين يؤدي إلى عجز أو إلى تخفيض الفائض، وبصفة عامة يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التامين المحلية.(غجاتي الهام، 2012، ص55)

ثالثا: علاقة التأمين بالدخل الوطني

تظهر أهمية التأمين في الاقتصاد من خلال العلاقة ما بين مبلغ أقساط التأمين للفرد الواحد والناتج الداخلي الخام أي نسبة أو حصة التأمين في الناتج الداخلي الخام PIB للدولة أو ما يسمى بمعدل النفاذية أو معدل الاختراق **(معدل الاختراق= مجموع الأقساط المجمعة في قطاع التأمين /الناتج المحلي الخام)**. (حدباوي اسماء، 2012، ص44)

بصفة عامة تكون الدولة متطورة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي مرتفعة بينما تكون الدولة متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون حصص التأمين في الناتج المحلي الخام لديها منخفضة أو غير معتبرة بالإضافة إلى ذلك يساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة، تقاس هذه الأخيرة بالفرق بين رقم أعمال قطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال سنة معينة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير. (حدباوي أسماء، 2012، ص45)

وتحسب القيمة المضافة في مجال التأمين كالتالي:

القيمة المضافة = رقم الأعمال الإجمالي – (تسوية المتضررين، الزيادة في الاحتياطات التقنية، مشتريات السلع والخدمات الوسيطة)

رقم الأعمال الإجمالي= الأقساط المحصل عليها خلال الدورة (في غالب الأحيان تكون سنة) +المنتجات

خلاصة الفصل الأول:

لقد حاولنا في هذا الفصل ولو بشكل مختصر إبراز وتوضيح مختلف المفاهيم والتقنيات التي يستند عليها نشاط التأمين وعلاقته بمختلف التغيرات الاقتصادية ، والتي تميزه عن باقي الأنشطة الأخرى، وكذا أهميته الاجتماعية والاقتصادية.

في الواقع لا يمكن لشركات التأمين ممارسة هذا النشاط بمعزل عن نشاط آخر مكمل له ألا وهو النشاط المالي، فهي تقوم بتحصيل الأموال من المؤمن لهم في شكل أقساط(مدخرات) ثم تقوم بعد ذلك بتوظيف هذه الأموال (الاستثمارات) بحكم الفارق الزمني بين تحصيل الأقساط وأداء مبلغ التأمين وهذا ما يجعل منها مؤسسة مالية فاعلة في الاقتصاد، ونتيجة لهذين النشاطين يمكن لشركات التأمين تحقيق عوائد معتبرة على أموالها المستثمرة، ولكن في مقابل ذلك يجب عليها أن تكون في أية لحظة مستعدة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المؤمن لهم.

وتعتبر نظم التأمينات من أهم ركائز التنمية الاقتصادية في الدول النامية فهي تهدف إلى تعظيم المدخرات الوطنية من خلال ما تقوم به من تجميع الاشتراكات وإعادة استثمارها في مجالات استثمارية محددة.

الفصل الثاني: واقع قطاع التامين في الجزائر

مقدمة:

يعدّ قطاع التّأمين من أهم القطاعات الإستراتيجية التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول، والجزائر كغيرها من الدول التي أعطت أهمية بالغة لقطاع التامين نظرا للتطور الكبير الذي عرفه هذا الأخير على المستوى العالمي، حيث أنه وفي إطار الإصلاحات الهيكلة للاقتصاد الوطني عرف قطاع التامين على غرار بقية القطاعات سنة 1995م تغير في أنظمة التسيير، وقد حدد الإطار النظامي الذي يحرك نشاط سوق التأمينات، فحركية هذا القطاع ترجمة إلى الواقع وذلك بالمرسوم رقم 95- 07 في 23 شعبان 1415م الموافق ل 25 جانفي 1995م المتعلق بالتأمينات، هذا المرسوم المخصص لتحرير نشاط التامين في الجزائر يسمح بدخول مؤسسات تامين جديدة وطنية كانت أو خاصة والهدف من هذا الإجراء هو إخضاع سوق التأمينات للمنافسة ورفع احتكار الدولة على هذه العمليات والذي يؤدي إلى تحسين الخدمات وبيع المنتجات التأمينية.

ومنه سنتناول في هذا الفصل واقع قطاع التامين في الجزائر والذي يتضمن ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تطور نشاط التامين في الجزائر.
- المبحث الثاني: هيكل سوق الصناعة التأمينية في الجزائر.
- المبحث الثالث: شروط مزاولة نشاط التامين في الجزائر و معوقاته.

المبحث الأول: تطور نشاط التأمين في الجزائر

يعد التأمين احد القطاعات الخدماتية الهامة في اقتصاديات الدول، إلا أن هذا القطاع يعاني من قلة الأهمية في الجزائر لأسباب ثقافية خاصة بالمواطن الجزائري الذي لا يعي بأهمية تأمين الأملاك أو تأمين الأشخاص، فالتامين في الجزائر لا يمثل سوى 0.03 % من معدل الدخل الوطني.

المطلب الأول: نبذة تاريخية عن قطاع التأمين في الجزائر

يرتبط تطور قطاع التأمين الجزائري بالمراحل التاريخية التي مرت بها الجزائر، حيث يمكن أن نميز بين عدة مراحل منها المرحلة الاستعمارية، مرحلة الاستقلال واحتكار الدولة للقطاع، مرحلة تحرير القطاع، ومن خلال هذا المطلب سنتناول مراحل تطور قطاع التأمين الجزائري من خلال عرض الإصلاحات التي شهدها القطاع.

- **المرحلة الأولى: فترة ما قبل 1962 :**

لم تكن وضعية الجزائر سهلة في المرحلة الاستعمارية التي تراوحت بين سنة 1830 و1962 فيما يتعلق بمجال التأمين، ويرجع السبب في ذلك إلى التقدم البطئ الذي شهدته الجزائر خلال هذه المرحلة، خاصة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية إلا أن نظام التأمين في الجزائر تطور بتطور نظام التأمين الفرنسي.

وعموما فقد تميز سوق التأمين في هذه المرحلة بتزايد وتوسع التأمين على السيارات وإلزامية التأمين ضد حوادث العمل، هذين الفرعين مثلا الجزء الأهم في تحقيق أرباح شركات التأمين مقارنة بباقي الفروع الأخرى للتأمين، كما تميز أيضا باختلال في توازن السوق الذي ظهر من جهة من خلال الاختلاف في رقم الأعمال المحقق من طرف فروع التأمين المختلفة، ومن جهة أخرى نتيجة لضعف تسيير القطاع آنذاك. (صندرة لعور، 2005، ص151)

إن أهم النصوص التي سنت خلال هذه المرحلة كان قانون 13 جويلية 1930 الذي يعد من أقدم القوانين المنظمة لعقد التأمين، وكذلك قانون 25 أفريل 1946 المتعلق بتأميم 32 مؤسسة وإنشاء المدرسة الوطنية (C.C.R) ، وإنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين للإدارة والمجلس الوطني للتأمين، إضافة لهذه القوانين الهامة صدرت مجموعة من المراسيم المختلفة سمحت للجزائر الاستفادة مؤقتا من تنظيم خاص بالتأمين. (doukani sara et autres, 2017, p2)

- **المرحلة الثانية: فترة ما قبل الاحتكار 1962- 1966 :**

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الاستقلال، و من بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين والخبراء في مجال التأمين، وهذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين وتشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270 شركة.

لقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخيل إلى الخارج وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الادخار، كما كانت تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث ونظرا لخطورة الأمر قامت السلطات الجزائرية باتخاذ إجراءات و التي تهدف من ورائها إلى حماية مصالح الدولة و مصالح المؤمن لهم. (طبابيية سليمة، مرجع سابق، ص234)

- **المرحلة الثالثة: احتكار الدولة لقطاع التأمين 1966 – 1978 :**

تمتاز هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث بدأت بصدور قانون رقم66 –127 المؤرخ في 27 ماي 1967، حيث تم تأميم شركات التأمين العامة و انتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة، و بذلك وضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى من الأمر المذكور أنه : "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين إلى الدولة"، و لهذا الغرض أنشأت الدولة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة (CAAR) الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)، وفي 1967 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التامين (CCR) بموجب الأمر /10/ 54 المؤرخ في 1-10- 1973، والتي يتجلى دورها في إعادة التامين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركات الوطنية . (Charef fatiha ,2016, P19)

المرحلة الرابعة: ما قبل تحرير السوق 1980 -1995:

سير قطاع التأمين في الجزائر بعد الاستقلال وفقا للتشريع الفرنسي القديم بمجموعة من النصوص واللوائح القانونية ولقد ألغي هذا التشريع في 5 جويلية 1975 دون أن يحل محله أي تنظيم بديل حيث عانى قطاع التأمين في الجزائر من فراغ قانوني لمدة 5 سنوات إلى غاية سنة 1980 أين أصدر المشرع الجزائري القانون80 –07 بتاريخ 09 اوت1980 وبذلك سد هذا الفراغ بقانون وضع خصيصا ليلاءم البيئة الجزائرية بصفة خاصة وليساير التوجهات السياسية والاقتصادية بصفة عامة فالقانون رقم 80 لاشتراكية أكبر وللسيطرة على نشاط التأمين" بما أنه أداة للدولة من أجل توجيه ومراقبة الاقتصاد."

ولقد تضمن هذا القانون كافة مجالات التأمين الكبرى (البرية، البحرية، الجوية) وكذلك رقابة الدولة على سوق التأمين واستثنى إعادة التأمين والتأمين التعاوني، وأنشأ عددا من التأمينات الإجبارية من خلال إلزام الهيئات العقارية العمومية بالاكتتاب في التأمينات الحريق وأضرار المياه وإلزام أصحاب المهن الحرة (مهندسين، معماريين، مقاولين،...) والقطاع الاستشفائي وأعضاءه بالاكتتاب في التأمينات المسؤولية المدنية المهنية.

وقد شهدت حركة النقل البحري والبري في الجزائر تطورًا كبيرًا مما أدى بالمشرع لإنشاء الشركة الجزائرية النقل CAAT بموجب القانون85/ 82 المؤرخ في 30 أفريل 1985 وفي إطار الإصلاحات التي عرفتها الجزائر سنة 1988 تمتعت شركات التأمين بأكثر استقلالية في شكل شركات

اقتصادية عمومية، وفتح لها المجال لممارسة نشاطها في جميع فروع التأمين ابتداء من سنة 1998حيث كان للإصلاحات الاقتصادية أثر كبير في إلغاء التخصص بالنسبة لشركات التأمين العمومية لتتماشى مع استقلالية المؤسسات ولتحقيق التوازن من الناحية الفنية ما بين فروع التأمين من أجل تدارك الاختلال الحاصل، حيث تم تغيير وتعديل قانونها الأساسي لتتمكن من ممارسة جميع عمليات التأمين. (حدباوي أسماء،2012، ص50)

- **المرحلة الخامسة: تحرير القطاع 1995 :**

أهم ما يميز هذه المرحلة هو إلغاء احتكار الدولة لممارسة عمليات التأمين، والذي جسّد ذلك هو المرسوم 95- 01 الصادر بتاريخ 25 جانفي 1995 المتعلق بنشاط التامين في الجزائر، حيث قضى في مادته 278 بإلغاء جملة القوانين ذات الصلة بالاحتكار ولأول مرة يفتح المجال للشركات الخاصة والأجنبية ممارسة عمليات التأمين بالجزائر، كذلك أهم ما جاء به هذا المرسوم هو إنشاء المجلس الوطني للتأمينات CNA كذلك في هذه المرحلة وخلال سنة 2005 جرت أعمال مناقشة مشروع مراجعة الأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995 المتعلق بالتأمينات، أدت هده الأعمال في فيفري 2006 إلى إصدار القانون رقم 06-04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات. (مسعود صديقي، مصعب بالي، 2016، ص27)

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لقطاع التامين في الجزائر

ويتمثل في الإطار القانوني والتنظيمي لعمل شركات التامين الذي يرمي إلى تطوير وتنظيم الصناعة التأمينية في الجزائر.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر

تتسم شركات التأمين عموما بالضخامة وكبر الحجم، و ذلك يرجع إلى تعدد وتنوع أنشطتها وعملياتها التأمينية، وضخامة حجم معاملاتها ، وتبعا لذلك فيتمثل هيكل النظام الإداري لقطاع التأمين بصفة عامة في مجموعة من الشركات التأمينية المتخصصة في المجالات المختلفة للعملية التأمينية يتكون قطاع التأمين في الجزائر من 16 شركة تامين و هي كالآتي:

أولا: الشركات العمومية: وهي أربع شركات عمومية معتمدة في كل فروع التأمين و إعادة التأمين وتتمثل هذه الشركات في:

1 -الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين CAAR:

وهي شركة وطنية ومؤسسة عمومية اقتصادية تأسست في 08-06-1968 وكانت متخصصة في مجال تأمين الأخطار الصناعية حتى سنة 1990 مما اكسبها خبرة في المجال، وكذلك الأمر بالنسبة لإعادة التامين، وهي الآن تمارس كافة نشاطات التامين التجاري بالإضافة إلى مشاركتها بنسبة 18,5 مليار من رأسمال الشركة الجزائرية القطرية المختلطة المسماة TRUST ALGERIA وبنسبة 10% من نسبة رأسمال الصندوق الجزائري لضمان الصادرات CAGEX. (شيخ كريمة، مرجع سابق، ص63)

2 -الشركة الوطنية للتامين SAA:

وهي مؤسسة عمومية اقتصادية تأسست في 12-12-1965 حيث كانت مختلطة بين الجزائر ومصر (61 % بالنسبة للجزائر و 39 % بالنسبة لمصر) وأممت في 27 ماي 1966 في إطار احتكار الدولة لقطاع التأمين، كان اهتمامها قبل 1989 بفروع تأمين السيارات والأشخاص والأخطار الصغيرة، وبعد هذا التاريخ تحولت إلى شركة عمومية ذات أسهم ووسعت محفظة نشاطها بعد رفع التخصص بعد ضم كل فروعها. (شيخ كريمة، مرجع سابق، ص64)

3 - الشركة الجزائرية لتأمينات النقلCAAT:

أنشأت وفقا للمرسوم 85-82 الصادر يوم 08-10-1985 وذلك بعد إعادة هيكلة الصندوق الجزائري للتأمين CAAR حيث أوكل لها مهمة التأمينات على النقل وبعد سنة 1989 أصبحت شركة عمومية ذات أسهم و أصبحت تمارس كل أنواع التأمينات. (Charef fatiha ,2016,P26)

4 -شركة تأمين المحروقاتCASH :

هي شركة ذات أسهم برأسمال قدره 1800 مليون، وتباشر عمليات تأمين المحروقات إلى جانب فروع التأمين الأخرى. (بوسبعين محمد أمين، أعراب عبد الحق،2015، ص 68)

ثانيا: الشركات الخاصة: عددها سبعة شركات و هي كالآتي:

1 - شركة (TRUST ALGERIA)الجزائر:

وهي شركة للتأمين و إعادة التأمين مختلطة جزائرية بحرينية قطرية، تساهم فيها البحرين بحصة 60 %، و قطر بحصة 5% أما حصة الجزائر فتقسمها كل من CAARبنسبة 17,5 % و CCR الشركة المركزية لإعادة التامين 17,5 %.

2 -الشركة الجزائرية للتأمينات2A:

أنشأت هذه الشركة بموجب أمر 95-07 في 25 جانفي 1995 و منح لها الاعتماد في 15 أوت 1998 لتمارس نشاط التأمين و إعادة التأمين، بقدر رأسمالها ب 500 مليون دينار جزائري.

3 -الشركة الدولية للتأمين و إعادة التامين CIAR :

اعتمدت في 15 أوت 1998 لتباشر مختلف عمليات التأمين برأس مال اجتماعي 450 مليون دينار جزائري و تضم شبكة توزيع ب 25 وكيلا عاما. (أسامة سنوسي، 2011، ص103)

4 -شركة سلامة SALAMA:

وقد تأسست في 26 مارس سنة 2000 ورأسمالها يقدر 2 مليار دينار جزائري. (لزعر صليحة،2017، ص 26)

5 -الشركة العامة للتأمينات المتوسطية GAM :

أنشأت في 8 جويلية 2001 وتقوم بتدعيم موقف التأمين في الجزائر وتعتمد 9 سماسرة تأمين.

6 -شركة أليانس للتامين ALLIANCE ASSURANCES:

أنشأت في 30 جويلية 2005 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، وهي مختصة في التأمينات العامة.

7 -شركة كارديف CARDIF DJAZAIR :

تأسست في 11 أكتوبر 2006 متخصصة في التأمين على الأشخاص. (لزعر صليحة،2017، ص 26)

ثالثا: الشركات المتخصصة: عددها ثلاث شركات متخصصة وهي:

1 -الشركة المركزية لإعادة التأمينCCR :

أنشأت الشركة سنة 1973 تقوم بعمليات التامين على اختلاف أشكاله، و يتعلق نشاط هذه الشركة بكل أشكال إعادة التأمين في السوق الوطنية وبكل الفروع، إذ تربطها علاقات عمل بكل شركات التامين الجزائرية والعديد من الشركاء(مؤمنين، معيدي التامين و وسطاء) عبر مختلف أنحاء العالم. (أسامة سنوسي، 2011، ص103)

2 -الشركة الجزائرية لضمان الصادرات CAGEX :

تأسست الشركة سنة 1995 وهي متخصصة في مجال التأمين على الصادرات وهدفها في ذلك حماية المصدر من الأخطار التجارية والسياسية والكوارث الطبيعية، وتسهيل عملية الحصول على القروض من البنوك وهي تقوم بتفعيل سياسة الدولة و خصوصا في تشجيع قطاع الصادرات خارج نطاق المحروقات. (شيخ كريمة، مرجع سابق، ص64)

3 -الشركة الجزائرية للضمان العقاري SGCI :

أنشئت في ديسمبر 1997،برأسمال قدره 1000 مليون دينار جزائري، تتمثل مهام هذه الشركة في تقديم ضمانات القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مسكن . (أسامة سنوسي، 2011، ص104)

رابعا : شركات ذات الطابع التعاضدي :

1 -الصندوق الوطني لتعاون الفلاحي CNMA:

تأسس الصندوق سنة 1966 حيث يقوم على مبدأ التعاون و التضامن بين أبناء المنخرطين إذ أن لكل تعاونه مع الصيادين والفلاحين، ويمارس كل أنواع التأمين المتعلقة بالفلاحة مثل الحرائق، موت المواشي وغيرها. (شيخ كريمة، مرجع سابق، ص65)

2 -التعاونية الجزائرية لتأمين عمال التربية و الثقافة MAATEC :

أنشأت في 16-09-1964 و كما جاء في تسميتها اهتمت بالأخطار المتعلقة بعمال التربية والمثقفين.

والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لقطاع التامين في الجزائر.

الشكل رقم (1): الهيكل التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر إلى غاية سنة 2015

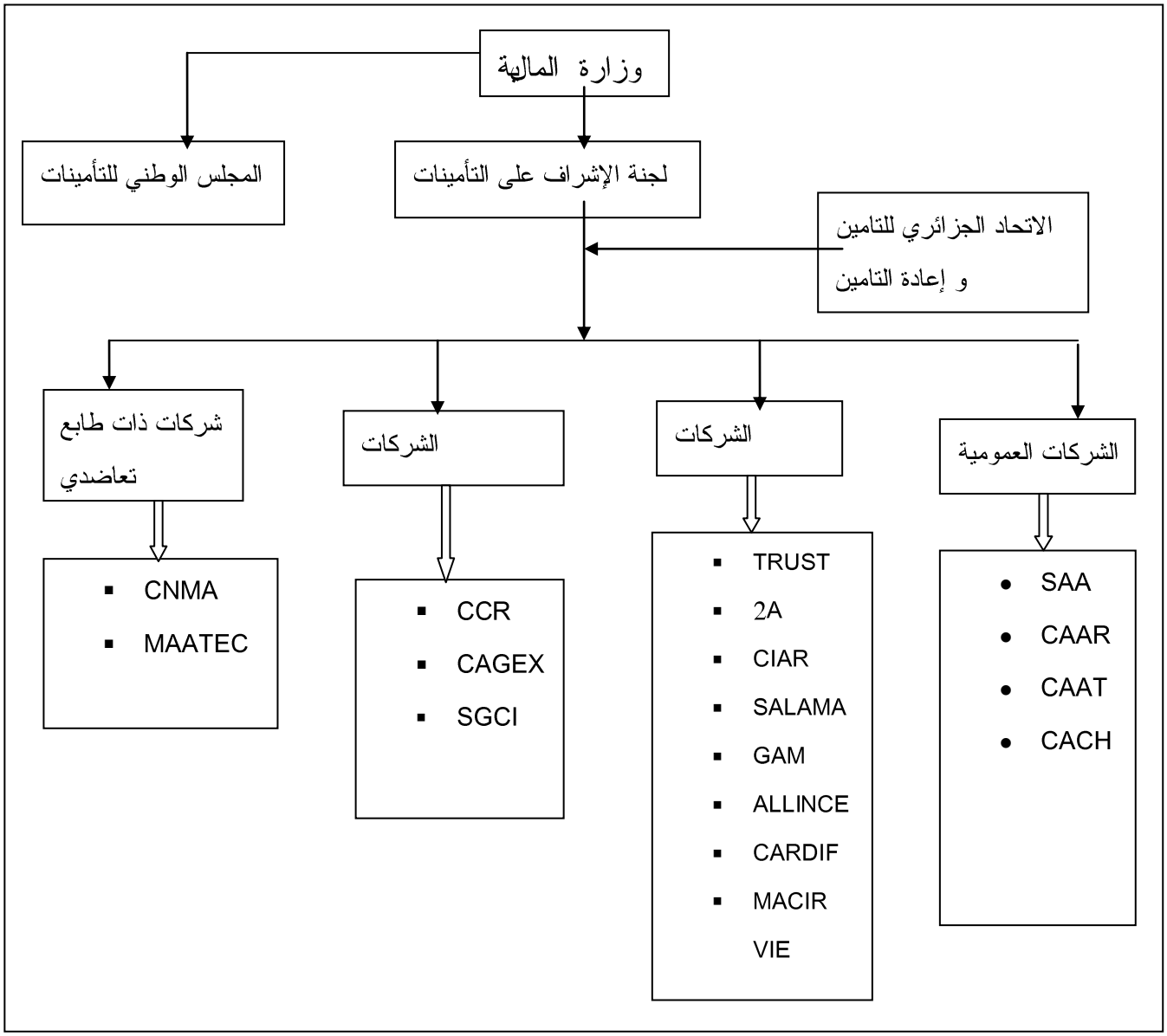

المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على مذكرة أسامة السنوسي، هيكل قطاع صناعة التامين في الجزائر، شهادة ماجستير علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص101

المبحث الثاني: سوق الصناعة التأمينية في الجزائر

ويتمثل في الإطار القانوني والتنظيمي لعمل شركات التامين و المنتجات التي تقدمها التي ترمي إلى تطوير وتنظيم الصناعة التأمينية في الجزائر.

المطلب الاول: منتجات قطاع التأمين في الجزائر

تقوم شركات التأمين في الجزائر بتقديم عدة منتجات تأمينية كل حسب مجال تخصصها من أهمها ما يلي:

1 **التأمين على السيارات:**

في 30 جانفي 1974 صدر أول نص قانوني متعلق بإلزامية التأمين على السيارات والذي ينص في مادته الأولى على أن " التأمين إجباري لكل السيارات التي لها محركات وتتنقل على الطريق العمومي سواء كان لها عجلتان أو ثلاث أو أربعة أو أكثر، وكذلك بالنسبة للمقطورات النصفية ".

و يغطي هذا النوع من التأمين مجموعة من الأخطار المضمونة و هي: (صليحة فلاق، مرجع سابق، ص63)

- المسؤولية المدنية: يتوجب على كل مالك أن يكتتب تأمين المسؤولية المدنية عن الأضرار المعنوية و المادية التي يمكن أن يسببها للغير. (bouchebah rima et ouabi sara, 2016, P25)
- التأمين على هيكل السيارة وضمان خسارة الاصطدام.
- ضمان السرقة والحرق وضمان انكسار الزجاج.
- ضمان السرقة لصالح الراكبين في السيارة.

2 **التأمين من الحرائق الأخطار الزراعية وهلاك الماشية:** و يضم ما يلي:

- التأمين على الحريق: يضمن المؤمن جميع الأضرار التي تتسبب فيها النيران، غير انه إذ لم يكن هناك اتفاق مخالف لا يضمن الأضرار التي تتسبب فيها تأثير الحرارة أو الاتصال المباشر الفوري للنار أو لإحدى المواد المتأججة إذا لم تكن هناك بداية حريق قابلة للتحول إلى حريق حقيقي.
- التأمين على الأخطار الزراعية وهلاك الماشية: يهدف المؤمن له من هدا العقد تعويض الخسارة التي قد تلحق به نتيجة تضرر المحاصيل الزراعية من جراء العاصفة، الجليد، الفيضانات، وكذلك تضرره من هلاك الماشية. (الجريدة الرسمية العدد 13 المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 1996/01/28).

3 - **التأمين على الأشخاص:** تتكون من منتجين هامين هما

- **التأمين الجماعي:** وهو منتج تأميني يوجه للمؤسسات لتغطية موظفيها و عمالها من الحوادث التي قد تؤدي لحالات عجز جزئي أوكلي أو تؤدي إلى الوفاة، يمكن أن تكون هذه المنتجات ذات طبيعة ادخارية هدفها التوفير و الرسملة في سوق المال أو يمكن أن تهدف لخلق حماية اجتماعية فقط.

❖ **التأمين الفردي:** وهو منتج يوجه لأفراد المجتمع في شكل ضمانات غايتها تغطية حوادث تؤدي في حال حدوثها إما لعجز أو وفاة للفرد المؤمن، وتوفير سيولة لتمويل المؤسسات وشركات الأعمال عن طريق البورصة. (عمر موساوي ، عبد الغاني دادن، 2014، ص28)

4 التأمين على البضائع و نقلها:

يلزم القانون الجزائري للتأمينات على ضمان كل الأضرار و الخسائر المادية التي تلحق البضائع أثناء نقلها، وعند عملية الشحن وعملية التفريغ، فكثيرا ما تفقد البضائع أثناء النقل أو تتلف بسبب عوامل طبيعية مثل الحرارة.

ويشمل التامين على كل البضائع أيا كان نوعها، أو أيا كانت قيمتها لرحلة واحدة أو لعدة رحلات لمدة زمنية قصيرة أو غير محددة، فإذا كانت البضائع مواد خطيرة كالمتفجرات أو مواد سامة أو كانت من الأشياء الثمينة مثل المجوهرات أو اللوحات ذات القيمة المعتبرة، وجب تحديد الشروط الخاصة التأمين منها في وثيقة التأمين ، وتستبعد من نطاق التأمين هلاك البضاعة أو تلفها أو فقدانها بسبب تحزيم غير كاف أو رديء من المؤمن له، وهدا الحكم يعتبر من النظام العام فلا يجوز مخالفته.

كما يستبعد نفس لقانون التأمين هلاك البضاعة بسبب عيب ذاتي، ولكن يمكن لطرفي العقد أن يتفقا على إدخالها في الضمان.

وتؤمن البضائع مهما كان نوعها وطبيعتها على العديد من الأخطار وذلك ناتج عن الوسيلة المستعملة في النقل، حيث نجد:(خيري محمد، مرجع سابق، ص106)

➢ **تأمين البضائع المنقولة بحرا:**

وهو الأكثر استعمالا، فأثناء القيام برحلة تضمن الأخطار من خلال اكتتاب وثيقة التأمين البحري على البضائع.

➢ **تأمين البضائع المنقولة جوا:**

هو ذلك التأمين الذي يغطي مخاطر النقل الجوي؛ والذي يتم بواسطة الطائرة، ويشمل الأضرار التي تلحق الطائرة ذاتها وحمولتها من البضائع، والأضرار التي تصيب المسافرين.

وعليه فان التامين الجوي ثلاث أنواع:

- **التأمين الجوي على جسم المركبة:** ويشمل هذا النوع من التأمين جسم المركبة الجوية، والتجهيزات الضرورية لاستعمالها والتابعة لها.
- التأمين الجوي على البضائع: ويشمل الأضرار الناجمة عن الهلاك الكلي أو الجزئي للبضائع، أو الإنقاص في كميتها ووزنها.
- **التأمين من المسؤولية المدنية:** يتضمن التأمين من المسؤولية المدنية تغطية الأضرار التي يتسبب فيه الناقل الجوي والتي تصيب الغير سواء كان هذا الغير من الركاب، أو من غيرهم وهو تأمين ذو طبيعة إلزامية. (ليتيم حسين، 2014، ص21)

5 تأمين الصادرات:

يضمن تأمين الصادرات نوعين من الأخطار:

أ. الخطر التجاري: وينتج عن إعسار المدين أو عدم الدفع.

ب .الخطر السياسي: وينتج عن قرار تأخذه الدولة يعرقل إتمام الصفقة، أحداث سياسية، كوارث طبيعية، قرار عدم التحويل، عدم الدفع من طرف مسير عمومي.

توجد عدة أنواع لوثائق التأمين على الصادرات، نذكر من بينها ما يلي:

❖ **وثيقة تأمين عمليات التنقيب، المعارض، التظاهرات التجارية:**

وتخص المصدرين المقيمين في الجزائر، والذين يبحثون على أسواق جديدة، وتضمن هذه الوثيقة بنسبة (60%) خطر عدم اهتلاك المصاريف المقدمة من طرف المؤسسة المرتبطة بعملية التنقيب للمشاركة في المعارض.

❖ **وثيقة تأمين قرض المشتري (Le Crédit Acheteur):**

تضمن وثيقة تأمين قرض المشتري العقود الكبرى للتصدير والتي تمول بواسطة قرض المشتري على المدى المتوسط، في هذه الحالة يمنح البنك المصدر مباشرة للمشتري الأجنبي قرضا يمكنه من تسديد المصدر نقدا، وتضمن هذه الوثيقة خطر عدم تحصيل الحقوق المستحقة والناتجة عن خطر تجاري بنسبة 80% أو عن خطر سياسي بنسبة 90 %. (غجاتي الهام، 2010، ص146).

❖ **وثيقة التأمين الفردية (Assurance Individuelle):**

تغطي وثيقة التأمين الفردية عمليات التصدير الظرفية لعقود مواد التجهيز، صفقات الأشغال العمومية... الخ و يتضمن بذلك كل من الخطر التجاري و السياسي.

❖ **وثيقة التأمين الشاملة (Assurance Globale):**

تضمن وثيقة التأمين الشاملة الصفقات التجارية أو المبيعات الدورية لمواد الاستهلاك أو الخدمات والتي لا تتعدى مدة قرضها 180 يوما، ويلتزم المؤمن له بالإدلاء عن إجمالي رقم الأعمال الموجه للتصدير، وتحدد نسبة الضمان كما هو الحال في الوثائق السابقة 90 % بالنسبة للخطر السياسي و80% بالنسبة للخطر التجاري. (غجاتي الهام، 2010، ص146).

6 تأمينات الأضرار الأخرى:

6 1 تأمين خسائر الاستغلال وتامين كسر الآلات:

أ –**تأمين خسائر الاستغلال:** يسعى هدا النوع من التامين إلى تعويض المؤمن له بجزء من النفقات العامة التي ليمكن امتصاصها بعد تدني رقم أعمال المؤسسة من جراء وقوع حادثة.

ب –**تأمين كسر الآلات:** تضمن الأضرار التي تلحق بالآلات المؤمن عليها بسبب الاستغلال السيئ خلل في التركيب، انقطاع التيار...الخ.

6 2 الأخطار الصناعية وأخطار التركيب:

أ -**الأخطار الصناعية:** إضافة إلى خطر الحريق توجد أخطار مكملة مثل الفيضانات، الانفجار، سقوط أجهزة، ظواهر طبيعية....الخ.

ب -**أخطار التركيب:** ويضمن العتاد المؤمن عليه من أخطار كهربائية، حريق ضغط متزايد.

6 3 تأمين متعدد الأخطار:

من اجل ضم عدة أخطار في عقد تامين وحيد، لجا المؤمن إلى استعمال عقود ت أمين تسمى بالأخطار المتعددة، وهي تضمن الأخطار الرئيسية التي يتعرض لها المؤمن له مثل الحريق انفجار، أضرار المياه، انكسار الزجاج، السرقة....الخ، ومنها: (قادة سليم، 2012، ص77)

- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للتاجر و الحرفي.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للسكن.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للعمارات.
- التأمين المتعدد الأخطار الموجه للصناعة.

المطلب الثاني: الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

تعتبر الرقابة جزاءًا مهما لأي قطاع خصوصا لقطاع التأمين، حيث أن قطاع التأمين في العالم يخضع للصرامة و ذلك بغية تطويره، و الجزائر من الدول التي تسعى إلى ذلك، لذلك سوف نوضح أهم هيئات التي تقوم بالعملية الرقابية على قطاع التأمين في الجزائر.

أولا: مديرية التأمينات

هي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل هذا القطاع وتنقسم مهام مديرية التأمينات حسب كل نيابة إلى:

1 نيابة مديرية التنظيم : تتكفل بما يلي:

- إعداد وتطبيق أي نص ذو طابع تشريعي أو تنظيمي متعلق بالتأمين وإعادة التأمين.
- فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين، وبشكل عام أي وثيقة موجهة للتوزيع على الجمهور العام.
- المساهمة في دراسة وإعداد مشاريع ونصوص تشريعية وتنظيمية كانت قد شرعت فيها إدارات أخرى والتي تهم نشاط التأمين. (حدباوي أسماء، 2012، ص118)

2 نيابة المديرية للتحليل والدراسات: وتقوم ب:

- إعداد خلاصة للعمليات المحاسبية والمالية لقطاع التأمين.
- إعداد توقعات حول آفاق تنمية نشاط قطاع التأمين.

3 **نيابة المديرية للرقابة:** و تتكفل ب:

- الحرص على قانونية عمليات التأمين وإعادة التأمين.
- القيام بعمليات المراقبة والفحص الميداني للعمليات المحاسبية والمالية في شركات التأمين والوسطاء. (حدباوي أسماء، 2012، ص119)

ثانيا: المجلس الوطني للتأمينات(CNA) :

أنشأ المجلس الوطني للتأمينات **(CNA)** في 25 جانفي 1995 من خلال التنظيم 95-07 في 10-04-1994 و الذي يضطلع بتنظيم و تطوير السوق التأمينية من خلال القيام بالمهام و الأدوار المخولة له، و من مهامه:

- تحسين ظروف التوظيف والتسيير داخل شركات التأمين وإعادة التأمين والغرض منها هو ضمان السيولة اللازمة للوفاء بالتزاماتها اتجاه المستفيدين من العقود المختلفة للتأمين.
- وضع تسعيرات التأمين التي تطابق سوق التأمين الجزائري، وذلك على أساس قاعدة إحصائية وطنية.
- تطوير العلاقات الخارجية وخاصة الدول التي لها علاقات اقتصادية مع الجزائر وذلك بجلب التجربة الدولية وشراء قنوات جديدة في نشاط إعادة التأمين وذلك من أجل إعطاء حيوية لقطاع التأمين.
- تسيير مختلف شركات التأمين بطرق حسنة.
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية.
- مراقبة مدى تطبيق شركات التأمين للتنظيمات و المراسم القانونية.
- إنشاء مراكز للبحوث والتي تقوم بدراسات إستراتيجية تتماشى مع نظام التأمين في الجزائر وخصوصا مع عولمة الاقتصاد .
- تجتمع الأطراف التي تتعلق بالتأمين بما فيهم ممثلين من وزارة المالية، شركات التأمين وسطاء التأمين والمؤمن لهم و ذلك عن طريق المجلس الوطني للتأمينات. (قرواني مريم، 2015 ص23)

و يتكون المجلس الوطني للتأمينات من أربعة لجان:

- ✓ لجنة الاعتماد.
- ✓ لجنة تحديد الأسعار (التعريفات) والدفاع عن المؤمن لهم.
- ✓ لجنة تنظيم وتطوير السوق.
- ✓ اللجنة القانونية و الاستشارية.

وتكلف بإدارة وتنسيق أشغال هذه اللجان أمانة دائمة تتصرف بمديريات محاسبية و إدارية وبأربعة أقسام و هي: (غجاتي الهام، 2012، ص123)

- القسم التقني.
- قسم الإحصاء و التسعيرة.
- قسم التنظيم والمراقبة.
- قسم تطوير التعاون الدولي.

والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للتأمينات.

الشكل رقم(2):الهيكل التنظيمي للمجلس الوطني للتأمينات.

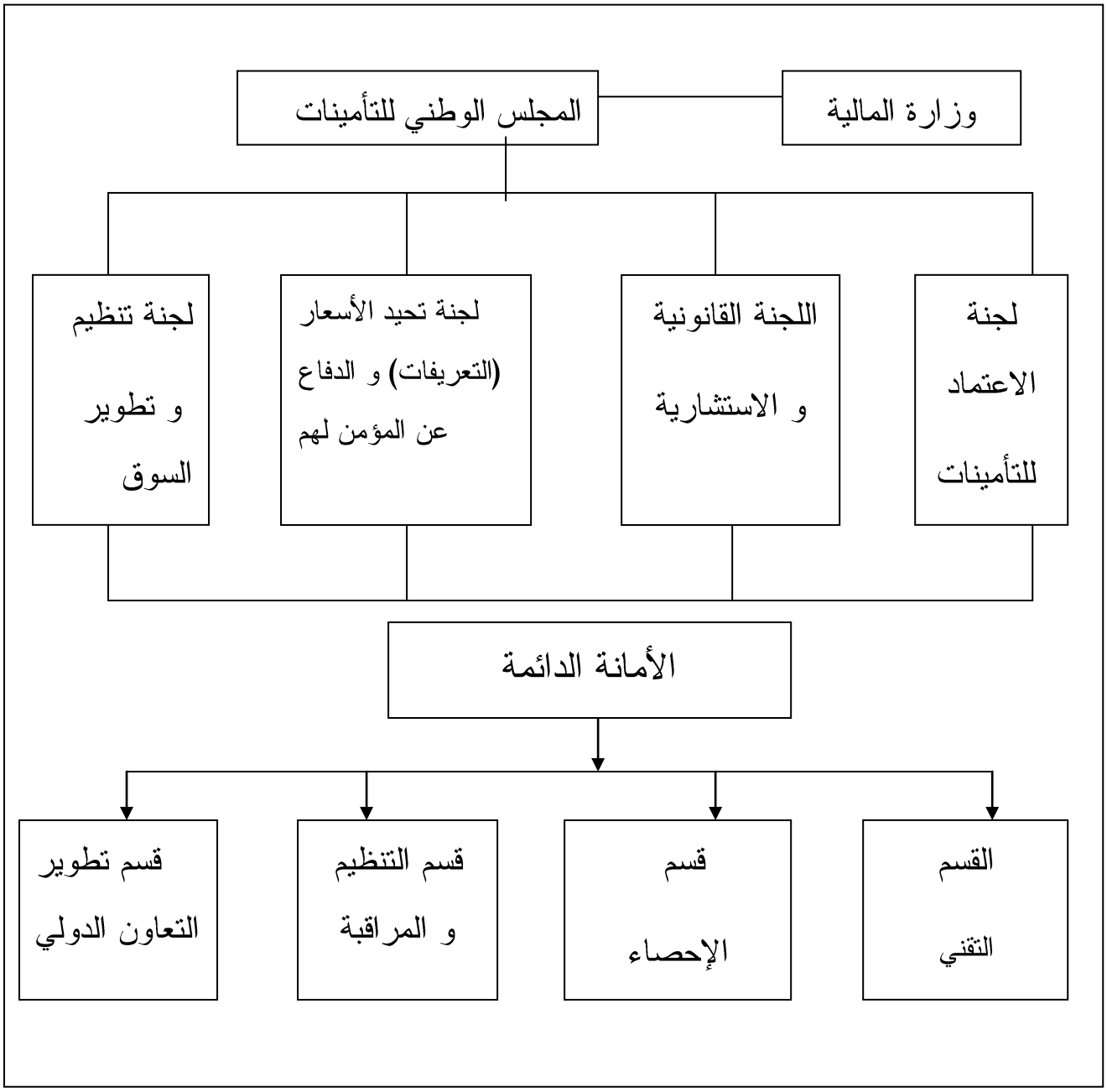

المصدر: حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات وضرورة تجاوز المعوقات –دراسة السوق الجزائرية–رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية، المسيلة، 2012 ، ص 122.

ثالثا: الإتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين UAR

أنشئ الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين في 22 فيفري 1994، و له صفة الجمعية المهنية، و يختلف المجلس الوطني للتامين كونه يهتم بمشاكل المؤمنين حيث لا تشمل عضويته إلا شركات التامين أما المجلس الوطني للتامين فيهتم بمشاكل السوق بصفة عامة وهذا ما يفسر اختلاف طبيعة المتدخلين فيهم، حيث نجد في الاتحاد الجزائري للتامين و إعادة الت أمين ممثلين عن وزارة المالية و وزارات أخرى ، شركات التأمين، المؤمن لهم.....الخ، ومن أهداف الاتحاد **(UAR)** مايلي: (قادة سليم، 2012، ص73)

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين.
- تحسين مستوى التأهيل والتكوين لعمال القطاع.
- ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة و المؤسسات المعنية.
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.

ولقد أصبح التامين في المجتمعات الحديثة ضرورة ملحة لدرء الأخطار فلا يمكن للأفراد والمجتمعات إهماله وإغفال دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالتأمين وحده هو الوسيلة المثلى لحكاية الممتلكات ووسائل الإنتاج ورؤوس الأموال وضمانا لحماية الأسرة والأفراد من كافة الأخطار التي قد يتعرضون لها . بالإضافة إلى مساهمة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تجميع شركات التأمين لرؤوس أموال ضخمة باستثمارها في المشروعات الإنتاجية ، ولا ننسى أن نقول أنه قد تم استخدام قطاع التامين كقناة لمحاربة عدة عمليات غير قانونية كجريمة تبييض الأموال التي لها أثار سلبية على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. (قادة سليم، 2012، ص74)

المبحث الثالث: شروط مزاولة نشاط التأمين في الجزائر و معوقاته

إن عملية ممارسة مهنة أو نشاط التامين يتطلب ترخيص من وزارة المالية و ذلك حسب عدة شروط تبنى عليها حيث أن بعض هذه الشروط باتت عائقا أمام بغض الأشخاص الراغبين شركات التأمين.

المطلب الأول : شروط مزاولة نشاط التأمين في الجزائر

حسب الأمر 95-07 الموافق ل25 جانفي1995 المتعلق بالتأمينات نوجز أهم الشروط المتعلقة بفتح قطاع التأمينات للمستثمرين المحليين و الجانب.

أولا : منح الاعتماد

خارج شروط القانون العام للشركات(القانون التجاري و كيفية منح الاعتماد)، فإن النص رقم 07-152 المعدل للنص رقم 96-267 المتعلق بأشكال منح الاعتماد لشركات التامين، يسمح بإنشاء شركات (مؤسسات و تعاونيات) التأمين و /أو لإعادة التأمين وفق شروط خاصة بنشاط التأمين وإعادة التأمين. وحسب أوامر النص المعدل و المتمم بالقانون رقم 06-04 الموافق ل 20 جانفي 2006 والأوامر التنفيذية، فشركات التامين و/أو إعادة التامين لا يمكن لها ممارسة النشاط إلا بعد تحصلها على اعتماد مصادق عليه من وزارة المالية.

وأيضا بالتوافق مع النصوص (النص رقم 07-152 المعدل للنص رقم 96-267)، فإن ملف الاعتماد عليه أن يودع لدى مقر وزارة المالية والمتضمن التالي:

1 -طلب يشير إلى العملية أو العمليات التأمينية التي تقترحها الشركة المراد إنشاؤها لممارستها.
2 -محضر الجمعية العامة المكون للشركة.
3 -نسخة من العقد التأسيسي للشركة .
4 -وثائق إثبات رأسمال الشركة المراد تأسيسها.
5 -نموذج القانون الأساسي للشركة.
6 -قائمة المدراء الرئيسيين، والإداريين مع الاسم، اللقب، العنوان، الجنسية، تاريخ ومكان الميلاد، مرفقة بوثائق الثبوتية للتأهيل المهني للمعنيين .
7 -الإداريين، عليهم أن يقوموا بإمضاء تعهد في رسالة التزام بشكل صريح وواضح حسب التشريع "إن تعيين الإداريين والمديرين الرئيسيين لشركات التأمين المعتمدين، ولفروع التأمين لشركات التأمين الأجنبية المعتمدة، و المسموح لها من قبل اللجنة العليا للتأمينات".
8 -مستخرج السوابق العدلية رقم 03 لكل عضو مؤسس، إداري مدير رئيسي للشركة. (الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 2006/01/20 المتعلق بمنح الاعتماد)
9 -نموذج بالأسعار الخاصة بكل عملية تأمينية التي سوف يمنح لأجلها الاعتماد.

10- نموذج لوثائق التأمين و المطبوعات التي سوف توجه للعامة(الزبائن)، الخاصة بكل عملية التي من أجلها سوف يمنح الاعتماد.

11- مخطط تحسبي (تدابيري، إجرائي) للثلاث سنوات الأولى، متضمنا الوثائق التالية:

- لأجل الثلاث سنوات الأولى:

- التقديرات المتعلقة بمصاريف التسيير دون مصاريف الإنشاء، بالأخص المصاريف العامة واللجان الوسطية.

- التقديرات المتعلقة بالأقساط أو الاقتطاعات الخاصة بالكوارث (المخاطر).

- الوضعية التقديرية للخزينة:

- التقديرات المتعلقة بالوسائل المالية الموجهة لتغطية الالتزامات .

- التقديرات المتعلقة بهامش القدرة على الوفاء(solvabilité) الذي تملكه الشركة توافقا والتشريع المعمول به.

- المبادئ التوجيهية التي تقترحها الشركة لمتابعة عملية إعادة التامين، بالأخص:

- مستولى حجوزات الأخطار بالملائمة و قدرتها المالية .

- مخطط إعادة التامين.

12 -القائمة و النوعية الخاصة بمعيدي التأمين، والمحسوبة على أنها تنشئ علاقات أعمال، أن منح الاعتماد خاضع لرأي لجنة الاعتماد والمجلس الوطني للتأمينات CNA. (الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 2006/01/20 المتعلق بمنح الاعتماد)

ثانيا: الشروط الشكلية : حيث نجد فيها:

1 شروط تأسيس الشركة

إن شركات التامين و /أو إعادة التامين خاضعة للقانون الجزائري، وعليه فإنه يمكن تأسيسها تحت شكل شركة ذات أسهم، أو تحت شكل تعاونية.

إن الشروط التأسيسية لشركات التامين خاضعة للقانون العام للشركات، وإلى المشرع الحامل على عاتقه أمور التأمينات، وبالتالي القانونيات المرتبطة بالنشاط هي كالتالي:

- الشركة تختار للاكتتاب في العمليات المتعلقة سواء بالتأمينات على الأشخاص، أو بالتأمينات على الخسائر(المادة203، 204، 204 مكرر للأمر 95-07 المعدل و المتمم). (الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 95-07 المؤرخ في 1995/01/25 المتضمن تحرير القطاع)
- موضوع الشركة مخصص حصرا لممارسة عمليات التأمين ولإقصاء جميع النشاطات التجارية الأخرى (المادة 96-267).
- المدراء الرئيسيين للشركة عليهم أن يكونوا في حالة عقلية جيدة و تأهيل مهني مبرر بوثائق.

- الرأسمال الاجتماعي أو أموال التأسيس الدنيا على الأقل، يتم تثبيتها حسب فروع التأمين التي يريد المؤسسون إحراز الاعتماد فيها:

- 450 مليون دينار للشركات ذات الأسهم الممارسة لكل فروع التأمين مع تحويلات لإعادة التأمين لطرف ثالث، كذلك فهذه التحويلات لإعادة التأمين مسموح بها من اجل حماية الشركة، ولكن عليها أولا أن تكون محلية وليس تحويلات إلى الخارج.
- 300 مليون دينار للشركات ذات الأسهم الممارسة لكل فروع التأمين بدون تحويلات إلى عمليات إعادة التأمين لطرف ثالث .
- 200 مليون دينار للشركات ذات الأسهم الممارسة بشكل حصري العمليات التأمينية على الأشخاص بدون تحويلات إلى عمليات إعادة التأمين لطرف ثالث .
- 50 مليون دينار للشركات على شكل تعاونيات الممارسة بشكل حصري لعمليات التأمين على الأشخاص فقط.
- 100 مليون دينار للشركات على شكل تعاونيات الممارسة لكل فروع التامين.

- هذا الرأسمال الاجتماعي عليه أن يحرر كله و نقدا، بواسطة الاكتتاب (بالنظر إلى المادة 216 للأمر المعدل و المتمم 95-07). (الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 96-267 المؤرخ في 1996/01/26 المتضمن تأطير شركات التامين)

2 شروط تأسيس مكتب التمثيل

إن شركة التامين، قبل أي قرار للاستثمار الدائم في الجزائر، يمكن لها أن تختار مكتبا للتمثيل كهيكل تمهيدي لعملياتها المستقبلية. القانون المتعلق بالتأمينات (المادة 20 من القانون 06-04) يسمح بفتح مكتب للتمثيل لشركات التأمين و /أو إعادة التأمين، وبالتالي فالسماح بهذا الفتح يكون تحت تزكية وسلطة وزارة المالية. ملف الترخيص يحتوي على:

-طلب الترخيص لأجل فتح مكتب للتمثيل حسب النموذج المستخرج لدى الهيئة المكلفة بالتأمينات التابعة لوزارة المالية.

-نموذج القانون الأساسي للشركة الأم.

-مستخرج للسجل التجاري أو كل وثائق الثبوتية اللازمة .

-قرار تعيين مسؤول مكتب التمثيل ممضي من طرف المؤهل القانوني التابع للشركة الأم.

-السيرة الذاتية و كل الوثائق الثبوتية للتأهيل الأكاديمي و المهني اللازمة لمسؤول مكتب التمثيل.

-مستخرج السوابق العدلية للإداريين و المديرين الرئيسيين لشركة التامين و/ أو إعادة التأمين .

- شهادة تثبت إيداع مبلغ بالعملة الصعبة يلاءم على الأقل مصاريف العمل السنوي للمكتب التمثيلي في حساب بالعملة الوطنية(الدينار) قابل للتحويل(CEDAC) حامل لاسم المكتب التمثيلي أو المسؤول

عنه. (الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 1996/01/28المتعلق بشروط فتح فروع و مكاتب التمثيل الأجنبية للتأمينات)

3 شروط فتح فرع الشركة:

المادة 204 من القانون تسمح بفتح فروع لشركات التامين الأجنبية، هذا الفتح خاضع لترخيص تمهيدي من وزارة المالية بتحفظ لمبدأ المعاملة بالمثل.

إن طلب الفتح عليه أن يرسل إلى الوزارة من قبل رئيس مجلس الإدارة لشركة التأمين الأجنبية وإن طلب الترخيص يحتوي على الوثائق التالية:

- مستخرج القانون الأساسي.
- وثيقة تبرر اعتماد الشركة في بلدها الأم.
- مستخرج السجل التجاري أو أي وثيقة رسمية إضافية أخرى.
- وثيقة تبرر إيداع الضمان.
- السيرة الذاتية و وثائق الثبوتية للمؤهل الأكاديمي و المهني للمديرين الرئيسيين.
- مستخرج السوابق العدلية للمديرين الرئيسيين الاثنين للفرع. (الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 1996/01/28المتعلق بشروط فتح فروع و مكاتب التمثيل الأجنبية للتأمينات).

إيداع الضمان يكون لدى الخزينة العمومية و عليه أن يكون على الأقل مساويا لرأس المال الأدنى الضروري، حسب الحالة لشركات التامين و/أو إعادة التأمين المعتمدة، وعليه أن تكون مبررة في كل لحظة. و هي حرة من ناحية حجزها من قبل المدير العام للخزينة العمومية، بعد اخذ رأي اللجنة المراقبة للتأمينات. كما أن شركة التأمين الأم عليها أن تعين اثنين من الأفراد ليسيروا الفرع داخل التراب الجزائري. (الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 1996/01/28المتعلق بشروط فتح فروع ومكاتب التمثيل الأجنبية للتأمينات)

المطلب الثاني: معوقات عمل القطاع التأميني في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من العديد من المشاكل المعيقة لقطاع التأمين والتي نذكر منها:

1 **نقص الثقافة التأمينية:** إن نقص الثقافة التأمينية من أهم العوائق التي تقف دون تبني الأفراد لفكرة التأمين وترجمتها إلى سلوك يعتاد عليه، وبالتكلم عن المجتمع الجزائري فإن ثقافة التأمين غير راسخة عند الأكثرية لتمسكهم بفكرة القضاء والقدر وأن التأمين لن يصدهما جهالة منهم بفوائد التأمين. (عوار هجيرة، 2015، ص65)

ومن أسباب نقص الثقافة التأمينية ما يلي:

- ضعف البنية الاقتصادية للبلاد واعتمادها على قطاعات إنتاجية تقليدية ونعني هنا اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.
- عدم اهتمام شركات التأمين بتطوير أي منتجات تأمينية جديدة.
- جهل المواطن بالقوانين و الإجراءات التأمينية و بأهمية دور التأمين في التعويض عن الأخطار والكوارث الطبيعية.
- تركيز شركات التأمين على مبدأ الربحية من خلال اعتمادها على الاتصال المباشر بالوكلاء وابتعادها عن الإعلام، مما أدى إلى عدم الثقة بها.
- عدم تركيز وسائل الإعلام على نشر الثقافة التأمينية.
- ضعف أداء العاملين في الجهاز الإنتاجي في السوق التأمينية من حيث الدراية الفنية وتكامل أداء الخدمة التأمينية. (عوار هجيرة، 2015، ص66)

2 -**البطالة:** إن لنسب البطالة الأثر الكبير على نشاط التأمين حيث أن انخفاض الدخل لدى الأفراد يؤدي إلى انخفاض إقبالهم على الخدمات التأمينية من جهة كما أن انخفاض عدد العمال في الشركات بسبب التسريح يؤدي إلى انخفاض الطلب على تأمينات الحياة في إطار التأمينات الجماعية التي يقوم بها أرباب العمل. (حدباوي أسماء، 2012، ص130)

3 -**العامل الديني:** يرتكز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية، حيث يرى الكثير من الأفراد بأن التأمينات تخالف التعليمات التي نادت الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الاتجاه أن الفرد في حاضره لا يشعر بقيمة التأمينات لأنها تحمي مستقبله أو مستقبل أسرته. (مصعب بالي، مسعود صديقي، 2016 ، ص33)

4 -**القوانين المنظمة للقطاع:** إن طبيعة احتكار السوق في الجزائر قبل صدور الأمر 07/95 شكل عائقا كبيرا لتطوير نشاط التأمين في ظل وجود منافسة محدودة بين المؤسسات العمومية وغياب المؤسسات الخاصة، وحتى بعد تحرير القطاع التأميني ابتداء من سنة 1995، إلا أن جو المنافسة بين المؤسسات العمومية خاصة لم يكن كافيا لخلق حركة تجارية تنافسية و ديناميكية، باعتبار أن أغلب

المؤسسات العمومية لا تزال تهيمن على فروع تخصصها التي كانت تحتكرها في فترة التخصص، ولم تستطيع تنويع محافظ النشاط لديها ما عدا الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "CAAT" مستعملة في ذلك أرصدتها المالية المجمعة في تلك الفترة للحفاظ عليها.

تأخر صدور التشريعات المنظمة للقطاع، وذلك إلى غاية 2006 لتغطية بعض النقائص والثغرات التي جاءت في القانون السابق، خاصة ما يتعلق بالسماح لشركات التأمين الأجنبية لدخول معترك المنافسة بغرض تعزيز وتفعيل قطاع التأمينات، إضافة إلى رفع الحد الأدنى المطلوب لتأسيس شركات التأمين بغية تعزيز الثقة. (حدباوي أسماء، 2012، ص130)

5 -العامل الجبائي: تخضع حاليا عقود التأمين إلى الرسم على القيمة المضافة TVA 19% و يتحملها حامل وثيقة التأمين المؤمن لهم في حين يخضع المؤمن إلى الضريبة على الأرباح IBS بنسبة 25% ويتحمل المؤمن له أيضا رسومات أخرى شبه جبائية حسب الفروع فبالنسبة لفرع السيارات يساهم بنسبة 3% في الصندوق الخاص للتعويضات(FSI)، أما فرع الأخطار الفلاحية فيساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية (FGCA) .

وبهذا تصبح الضرائب من بين العراقيل التي تقف أمام تقدم قطاع التأمين بدل أن تكون حافزا لتقدمه مثلما هو الحال في الدول المتقدمة التي تقدم الحوافز الضريبية خصوصا على عقود التأمين على الحياة.(فلاق صليحة، 2010، ص75)

6 -ضعف الدخل الفردي: يواجه سوق التأمين الجزائري مشكل مهم يتمثل في ضعف الدخل الفردي لدى شريحة واسعة من المجتمع، و خاصة تلك التي ترى في التامين نوعا ما من النفقات القانونية والكمالية، والتي يمكنها الاستغناء عنها أمام أعباء الحياة المختلفة، ومعالجة هذا المشكل ليس بالأمر الهين على اعتبار أن مسالة الدخل قضية من اختصاص القائمين على السياسة الاقتصادية الكلية كما تتعدد وتتدخل فيها عدة أسباب ولكن يمكن أن نرد هذا المشكل إلى سوء توزيع الدخل لذا فإن الحل لن يكون في الأجل القصير وإنما قد يتطلب الأمر عدة سنوات حتى يصبح دخل المواطن الجزائري يمكنه أولا من تلبية متطلبات المعيشة الضرورية ومن ثم سيتوجه إلى التأمين. (نور الهدى لعميد، 2010، ص183)

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال هذا الفصل بأن الجزائر شهدت إصلاحات عديدة في قطاع التأمين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ولعل أبزها صدور القانون 95 -07 والذي أنها احتكار الدولة للقطاع وفتح المجال لرأس المال الخاص بإنشاء شركات تأمينية خاصة أو برأسمال مختلط وقد جاءت عدة قوانين تضبط النشاط التأميني للحفاظ على أموال المؤمن لهم من الضياع، وكذا توجيه مختلف المعاملات التي تكون بين أطراف التعاقد، وابتكار منتجات تأمينية جديدة تلبي احتياجات الأفراد، كما توجد رقابة على كافة العمليات التأمينية التي تتم داخل التراب الوطني أو خارجه وفق هيئات مختصة في الرقابة وتنظيم العمليات التأمينية والمتمثلة في: الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين المجلس الوطني للتأمينات، مديرية التأمينات.

وإذا ما تم العمل على تقدم سوق الت أمين الجزائري وإعداده لمرحلة الانفتاح الاقتصادي على الوجه المطلوب ومحاولة إيجاد حلول للعراقيل التي تواجهه ، فمن المفترض أن يقوم القطاع بدوره كمحرك للاقتصاد الوطني و سيؤدي دوره على تحقيق التنمية و التقدم وبذلك يؤدي نفس الدور الذي يؤديه في اقتصاديات الدول المتقدمة.

الفصل الثالث: تحليل وضعية قطاع التأمين

في الجزائر خلال الفترة

من 2006-2015

مقدمة:

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية في التنمية، وإذا كان مفهوم التنمية أوسع بكثير من مجرد توفير وسائل التمويل بما تتطلبه قوى التنمية الاقتصادية، ووضع النظم وانتهاج السياسات الاقتصادية الملائمة.

حيث تلعب شركات التامين في الجزائر دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث تساهم في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال تجميع الأقساط المالية وتوظيفها في صور عديدة ومختلف مجالات الاقتصاد وزيادة الكفاية الإنتاجية، كما تساهم في تدعيم الثقة الائتمانية والتجارية، بالإضافة إلى ذلك أن لها أهمية بالغة في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، والمساهمة الفعالة في تحقيق قيمة مضافة للزيادة في الناتج الداخلي الخام ومنه الزيادة في نصيب الفرد.

فمن خلال هذا الفصل سنسلط الضوء حول حصاد وحصيلة إنتاج شركات التامين في الجزائر وأهم الأنشطة المالية التي تقوم بها خلال الفترة " 2006 – 2015 "

- **المبحث الأول:** مكانة قطاع التامين الجزائري على المستويين الإفريقي والعالمي خلال الفترة 2006 – 2015.
- **المبحث الثاني:** تطور إنتاج قطاع التامين في الجزائر خلال الفترة 2006 – 2015.
- **المبحث الثالث:** مساهمة قطاع التامين في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2006 – 2015.

المبحث الأول: مكانة قطاع التأمين الجزائري على المستويين العالميوالإفريقي

لتشخيص وضعية سوق التأمين الجزائري حاليا، لابد من معرفة موقعه بين مختلف أسواق التامين الإفريقية والعالمية ومنه سنطلع على الحصة السوقية التي يقدمها قطاع التامين الجزائري على المستويين الإفريقي والعالمي خلال سنوات الدراسة.

المطلب الأول: موقع قطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي

سيتم التعرف على مكانة قطاع التأمين الجزائري عالميا من خلال الحصة السوقية و ترتيبها العالمي.

الجدول رقم(1):الحصة السوقية لقطاع التامين الجزائري على المستوى العالمي 2006- 2009

الوحدة: مليون دولار

البيان	2006	الرتبة العالمية	2007	الرتبة العالمية	2008	الرتبة العالمية	2009	الرتبة العالمية
و.م.أ	%31,43	1	%30,28	1	%29,06	1	%28,03	1
اليابان	%12,36	2	%10,46	3	%11,08	2	%12,44	2
بريطانيا	%11,24	3	%11,41	2	%10,54	3	%7,61	3
فرنسا	%6,75	4	%6,62	4	%6,39	4	%6,96	4
الصين	%1,9	9	%2,28	10	%3,3	6	%4,01	7
جنوب إفريقيا	%1,09	17	%1,05	18	%1	19	%0,91	20
المغرب	%0,04	53	%0,05	53	%0,06	53	%0,06	53
مصر	%0,02	60	%0,03	59	%0,03	57	%0,04	57
الجزائر	%0,02	68	%0,02	72	%0,02	65	%0,02	70
تونس	%0,02	70	%0,02	71	%0,02	72	%0,02	74
إجمالي الأقساط	3723412	–	4060870	–	4269737	–	066095	–

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد Swiss réassurance cpmpany ,world assurance, sigma N°2 en 2009, p41

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن سوق التأمين العالمي بين وضعية قطاع التامين الجزائري على المستوى الدولي حيث نرى بأنه بقي يقبع في مراتب متأخرة رغم الإصلاحات العديدة التي قامت بها الدولة في هذه الفترة والتي بدأت بقانون رقم 06/ 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006، حيث بقي يساهم بنسبة 0,02% في السوق العالمي للتأمين طيلة أربعة مواسم متتالية أي من 2006 إلى 2009.

الجدول رقم(2): الحصة السوقية لقطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي 2010-2013

الوحدة: مليون دولار

البيان	2010	الرتبة العالمية	2011	الرتبة العالمية	2012	الرتبة العالمية	2013	الرتبة العالمية
و.م. أ	%26,88	1	%28 ,66	1	%27,55	1	%27,1	1
اليابان	%12,85	2	%14,53	2	%14,18	2	%11,4	2
بريطانيا	%7,15	3	%6 ,71	3	%6,75	3	%7,1	4
فرنسا	%6,46	4	%4,67	5	%5,26	5	%5,99	3
الصين	%4,95	6	%5,88	4	%5,32	4	%5,49	5
جنوب إفريقيا	%1,23	16	%1,23	16	%1,19	17	%1,17	18
المغرب	%0,06	52	%0,06	52	%0,06	53	%0,07	51
مصر	%0,04	58	%0,04	58	%0,04	59	%0,04	60
الجزائر	%0,021	61	%0,03	66	%0,03	67	%0,03	69
تونس	%0,02	74	%0,02	74	%0,02	77	%0,02	80
إجمالي الأقساط	4338964	_	4534562		4612614	_	4640941	_

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: Swiss réassurance cpmpany ,world assurance, sigma N°2, N°3,2013,p42

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن سوق التأمين الجزائري لازال في هذه الفترة أي من 2010 إلى 2013 يساهم بنسبة تعادل 0,03% في السوق العالمي وهي نسبة ضئيلة جدا بالنسبة لدولة بحجم الجزائر ومنه نستطيع القول بأن قطاع التأمين الجزائري لم يستجب للإصلاحات المتبناة وهذا بسبب قلة

إقبال الأفراد على الخدمات التي تقدمها شركات التأمين إلا تحت الإجبار مثل تأمين السيارات، حيث لاحظنا أنه أحتل المرتبة 61 سنة 2010 وبعدها تراجع إلى المرتبة 67 سنة 2013.

الجدول رقم(3): الحصة السوقية لقطاع التأمين الجزائري على المستوى العالمي 2014- 2015

الوحدة: مليون دولار

البيان	2014	الرتبة العالمية	2015	الرتبة العالمية
و.م.أ	%26,8	1	%28,9	1
اليابان	%10,04	2	%9,88	2
بريطانيا	%7,35	3	%7,03	4
الصين	%6,87	4	%8,49	3
فرنسا	%5,66	5	%5,06	5
جنوب إفريقيا	%1,03	18	%1.01	18
السعودية	%0,17	43	%0,22	40
المغرب	%0,07	52	%0,07	51
مصر	%0,04	60	%0,05	60
الجزائر	%0,03	64	%0,03	69
تونس	%0,02	80	%0,02	80
إجمالي الأقساط	4778248	-	45533785	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: Swiss réassurance cpmpany ,world assurance, sigma N°3, 2015 ;p47

نلاحظ من الجدول السابق بأن سوق التأمين الجزائري قد تقدم إلى المرتبة 64 خلال سنة 2014 ثم سجل تراجعا كبيرا سنة 2015 إلى المرتبة 69 عالميا وذلك بسبب سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة الجزائرية كوسيلة للتخفيض في قيمة النفقات العمومية وتقليص فاتورة الاستيراد والتي أثرت بدورها على التامين على النقل وخاصة منها التأمينات البحرية والتي كانت تنقل كم هائل من السيارات حيث تعتبر هذه الأخيرة اللبنة الأساسية لقطاع التأمين الجزائري لاجباريتها، وهو ما زاد من حدة التحديات التي يواجهها قطاع التأمين في الجزائر.

المطلب الثاني: موقع قطاع التامين الجزائري على المستوى الإفريقي

يعتبر سوق التأمين لجزائري من بين الأسواق الناشطة على المستوى الإفريقي ومن خلال هذا المطلب سنقوم بمقارنة سوق التأمين الجزائري مع باقي الأسواق الإفريقية ومعرفة مركزه.

الجدول رقم(4): الحصة السوقية لقطاع التأمين الجزائري على المستوى الإفريقي 2006- 2009

الوحدة: مليون دولار

البيان	2006	الرتبة	2007	الرتبة	2008	الرتبة	2009	الرتبة
جنوب إفريقيا	%81	1	%80	1	%76	1	%79	1
المغرب	%3 ,4	2	%4	2	%5	2	%4,5	2
مصر	%1,7	3	%2	3	%2 ,6	3	%2,7	3
أنغولا	%1 ,42	4	%1,8	4	%0,9	9	-	-
نيجيريا	%1,4	5	%1,5	5	%1,8	4	%1,3	6
كينيا	%1,11	8	%1,4	6	%1,51	6	%1 ,4	5
الجزائر	%1,31	6	%1 ,33	7	%2	5	%1,9	4
تونس	%1,30	7	%1 ,30	8	%1,5	7	%1,31	7
ناميبيا	%1,1	9	%1,1	9	%1 ,2	8	%1,3	8
بوتسوانا	%0,8	10	%0,8	10	-	-	-	-
دول أخرى	%4,8	-	%4,6	-	%6,2	-	%7,1	-
مجموع النسب	%100	-	%100	-	%100	-	%100	-
مجموع الأقساط	49874	-	53294	-	52829	-	49287	-

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

swiss re sigma, revue sigma, l'assurance dans le monde N°2, N°3, en 2009, p41

تعتبر أسواق التـأمين الإفريقية أسواق ناشئة ومن المرتقب أن تبدأ في التحرك شيئا فشيئا إذا ما أحسن استغلالها أحسن استغلال، وتبقى مساهمتها في السوق العالمي ضئيلة جدا ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها: الفقر، التخلف، المديونية، إضافة إلى السبب الديني ونقص الوعي التأميني دون أن ننسى عدم توفر مناخ اقتصادي ملائم لازدهار نشاط التأمين فيها.

ومن خلال الجدول السابق نلاحظ تصدر جنوب إفريقيا واحتلالها المرتبة الأولى إفريقيا بحصة سوقية كبيرة جدا مقدرة ب 81% ، 80% ، 76% ، 79%، على التوالي عبر السنوات، ويرجع ذلك إلى التطور الاقتصادي الكبير التي شهدته جنوب إفريقيا خلال السنوات الأخيرة في جميع المجالات وخاصة الخدمية منها ومن أبرزها السياحة والت أمين، ثم تليها الدولتان العربيتان المغرب ومصر لكن بنسب ضعيفة.

أما الجزائر فتعتبر مساهمتها في السوق الإفريقية ضعيفة جدا ب 1,3 %، 1,33% ، 2 % 1,9%، على التوالي بمبلغ 653,35 – 708,81 – 1056,58 – 936,45 مليون دولار على التوالي وذلك رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات العليا للنهوض بهذا القطاع.

الجدول رقم(5):الحصة السوقية لقطاع التأمين الجزائري على المستوى الإفريقي 2011– 2013

الوحدة: مليار دولار

البيان	2010	الرتبة	2011	الرتبة	2012	الرتبة	2013	الرتبة
جنوب إفريقيا	%80	1	%77	1	%76	1	%73,41	1
المغرب	%4	2	%4,2	2	%4,22	2	%4,52	2
مصر	%2,2	3	%2,5	4	%2,50	3	%2,70	3
أنغولا	–	–	%1 ,40	7	%1,41	7	%2,31	4
نيجيريا	%1,8	4	%2	3	%2,29	4	%2,15	6
كينيا	%1,3	6	%1,5	5	%1,80	5	%2,16	5
الجزائر	%1,7	5	%1,7	6	%1,69	6	%1,46	7
تونس	%1,32	7	%1	9	%1,16	9	%1,35	8
نامبيا	%1,2	8	%1,41	8	%1,40	8	%1,22	9

بوتسوانا	_	_	_	_	%1,13	10	%1,02	10
دول أخرى	%6,2	_	_	_	%6,31	_	%7,66	_
مجموع النسب	%100		%100		%100		%100	
مجموع الأقساط	66719	_	69274	_	71472	_	70294	_

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على

swiss Re sigma,Revue sigma, l'assurance dans le monde N°3/ 2013,p42

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ بأن مجموع الأقساط شهد زيادة كبيرة خلال هذه السنوات حيث كان يساوي 49287 مليون دولار خلال سنة 2009 ليبلغ 66719 مليون دولار خلال سنة 2010 ثم 70294 مليون دولار في سنة 2013، ونستطيع تفسير ذلك لعدة أسباب منها تطور اقتصاديات بعض الدول الإفريقية التي وجهت جهودها نحو التصنيع وذلك بجلب الاستثمارات الأجنبية وتوسيع الاستثمارات المحلية وتطويرها، وهو ما يرجع بعوائد كبيرة لشركات التامين ومنه الاقتصاد الوطني ككل، ونلاحظ أن جنوب أفريقيا لازالت تحتل المرتبة الأــولى بنسب كبيرة مقارنتا مع مثيلاتها من الدول الأفريقية.

أما الجزائر وبالرغم من كل الجهود التي تبذلها على المستوى الإفريقي من خلال انضمامها إلى كل من منظمة الإتحاد الإفريقي، بنك التنمية الإفريقية والمنظمة الإفريقية للتأمينات، التي تسعى من خلالها إلى تعزيز علاقات القائمين على التأمين لازالت تساهم بنسب ضئيلة في السوق الإفريقية للتأمينات وهو ما يبين الضعف الكبير للاقتصاد الوطني في خلق قيمة مضافة.

الجول رقم(6): الحصة السوقية لقطاع التأمين الجزائري على المستوى الإفريقي 2014- 2015

الوحدة:مليار دولار

البيان	2014	الرتبة	2015	الرتبة
جنوب إفريقيا	%71,27	1	%71,14	1
المغرب	%4,93	2	%4,85	2
مصر	%2,85	3	%3,29	3
انغولا	%2,59	4	%1,30	9
نيجيريا	%2,58	5	%2,35	5
كينيا	%2,31	6	%2,75	4
الجزائر	%1,65	7	%1,99	6
تونس	%1,35	8	%1,32	8
نامبيا	%1,29	9	%1,33	7
بوتسوانا	%1,11	10	-	-
دول أخرى	%8,05	-	%8,48	-
إجمالي الأقساط	%100		%100	
مجموع الأقساط	68974		63942	

المصدر: من

إعداد الطلبة بالاعتماد على: swiss Re sigma, Revue sigma, l'assurance dans le monde N°3/2015 ;p47

نلاحظ من خلال الجدول أنه لا تزال جنوب إفريقيا هي من تحتل الصدارة في الحصة السوقية رغم أن حصتها السوقية تشهد انخفاضا مستمرا إلى غاية 2015 بنسبة 71,14% من الحصة السوقية.

في حين نجد أن الجزائر في تحسن ملحوظ في الفترة الأخيرة حيث احتلت المرتبة (07) بنسبة 1,65% سنة 2014 و المرتبة (06) سنة 2015 بنسبة 1,99% من الحصة السوقية وهذا راجع إلى زيادة رقم أعمال شركات التامين نتيجة ابتكار منتجات تأمينية جديدة وانتشار الوعي التأميني وتنوع مجالات التأمين.

فيما لوحظ كذلك أن باقي الدول كأنغولا، نيجيريا، نامبيا، كينيا وتونس عرفت تدبدب فهناك من انخفضت وهناك من ارتفعت من حيث حصتها السوقية و كذلك رتبتها في التصنيف، وعلى غرار مصر التي ارتفعت حصتها السوقية من 2,85% سنة 2014 إلى 3,29% سنة 2015 مع ثبات رتبتها إفريقيا.

المبحث الثاني: تطور إنتاج قطاع التأمين في الجزائر خلال الفترة من 2006-2015

شهدت الصناعة التأمينية تطورا ملحوظا خلال الآونة الأخيرة و تطورات واسعة في هذا المجال من فرع لأخر و من شركة لأخرى في ظل الإصلاحات والتغيرات التي عرفتها الجزائر.

المطلب الأول: تطور إنتاج القطاع حسب الفروع

إن قطاع التأمين الجزائري في تطور محسوس خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (7): تطور رقم الأعمال التأمين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: مليون دج

الفروع / السنوات	تأمين السيارات	تأمين الحرائق و الأخطار المتنوعة	تأمين النقل	تأمين الفلاحي	التأمين على الأشخاص	التأمين على القرض	المجموع
2006	21082	16990	4495	569	3045	322	46504
2007	24540	19403	5122	520	3647	723	53861
2008	29566	26641	5761	717	5430	895	68009
2009	35337	28533	6185	1044	5760	820	77678
2010	39645	26507	6093	1237	7180	422	81082
2011	43552	28909	5780	1626	7044	489	87329
2012	52466	32055	5333	2247	7499	582	100182
2013	60922	36470	5436	2786	8619	573	115107
2014	63879	41834	6497	3269	6976	1017	125472
2015	66021	41329	5522	3641	9184	1189	126886

المصدر: **cna** , Note statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2006-2015

نلاحظ من خلال الجدول رقم (7) أن فرع السيارات يحتل الصدارة في هذا النوع حيث أنه في ارتفاع مستمر ليبلغ 66021 مليون دينار سنة 2015 بينما كان سنة 2006 يبلغ 21082 مليون دينار، ويرجع سبب هذا الارتفاع المسجل سنة 2015 إلى إجبارية تأمين السيارات من طرف الدولة.

كما شهد فرع التأمين على الحرائق والأخطار المتنوعة قفزة نوعية من حيث النمو في رقم الأعمال من 16999 مليون دينار سنة 2006 إلى 41329 سنة 2015 وذلك راجع إلى التوقيع على عدة عقود هامة في مجال الاستثمار التي بادرتها السلطات العمومية في السنوات الأخيرة.

أما في مجال النقل نرى تزايد رقم أعمال ه ذا النوع باستمرار من سنة 2006 ب4495 مليون دينار إلى 6093 مليون دينار سنة 2010 بعدها تم تسجيل انخفاض من سنة 2011 إلى 2013 وهذا راجع إلى انخفاض ضمان النقل البحري والجوي الذي يرجع بالأساس إلى تقليص فاتورة الاستيراد، ليبلغ 5522مليون دينار سنة 2015 بعدما كان يبلغ 6497 مليون دينار سنة 2014.

أما التامين الفلاحي فقد شهد زيادة ملحوظة عبر السنوات الأخيرة وذلك بفضل اهتمام الدولة الجزائرية به ذا القطاع ومحاولة تطويره لكنة تراجع ليقدر ب 3641 مليون دينار سنة 2015، فيما يخص التامين على الأشخاص فقد شهد نمو متسارع في رقم أعماله و ذلك راجع بالأساس إلى زيادة الكثافة السكانية وزيادة الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع الجزائري، بينما شهد التامين على القروض تطورا محسوسا ودلك بفضل قروض الصادرات والقروض العقارية.

الشكل رقم(3):رقم أعمال التأمين في الجزائر حسب الفروع خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: مليون دج

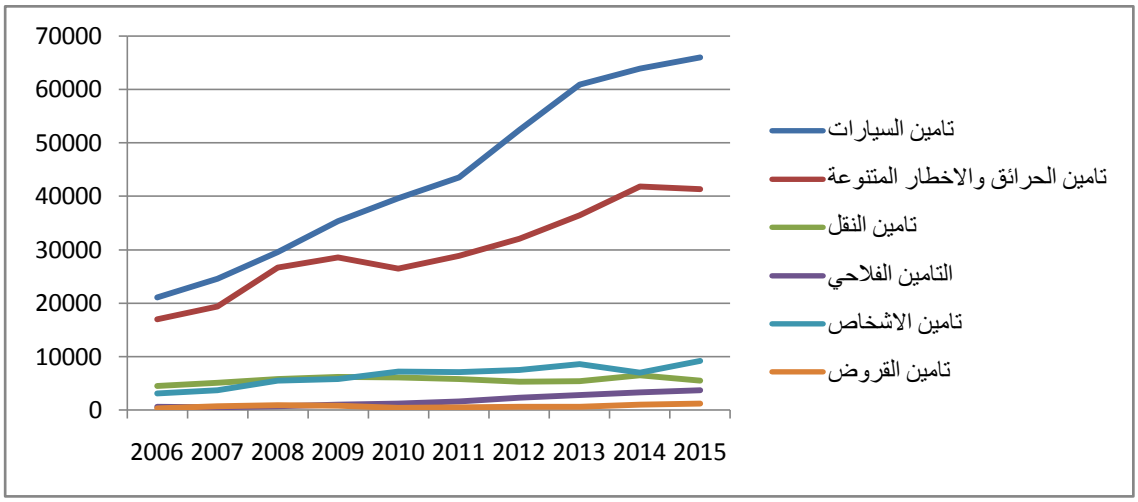

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(07)

نلاحظ من خلال المنحنى البياني بأن فرع تأمين السيارات وفرع تأمين الحرائق والأخطار المتنوعة يتزايد رقم أعمالهما بصفة مستمرة من سنة لأخرى ودلك راجع لتزايد حجم الحضيرة الوطني للسيارات أما الأخيرة فقد ظهرت أقطاب فلاحية وصناعية كبرى في الجزائر في السنوات الأخيرة أصبحت تؤمن على ممتلكاتها، وبالنسبة للفروع الأخرى فلازالت تساهم برقم أعمال ضعيف في السوق التأمينية وذلك لعدم اهتمام المواطن الجزائري بهذه المنتجات.

المطلب الثاني: تطور إنتاج القطاع حسب الشركات

إن رقم أعمال قطاع التأمين حسب الشركات يشهد تطور مستمر وهذا ما سنبينه في الجدولين الآتيين.

الجدول رقم(8): تطور رقم أعمال شركات التأمين في السوق الجزائري للفترة 2006-2010

الوحدة:مليون دج

الشركة	القطاع	2006	2007	2008	2009	2010
SAA	عامة	13422	14719	16408	18677	20072
CAAR	عامة	7573	8157	12688	13260	12802
CAAT	عامة	8068	10588	11068	13345	14083
TRUST ALG	خاصة	1009	1433	1340	1461	1859
CIAR	خاصة	2830	3345	4628	6075	5981
2A	خاصة	1852	2118	2121	2622	3039
MAATEC	عامة	29	32	36	40	60
CNMA	عامة	2823	3141	3959	4975	6748
CASH	عامة	6174	6563	10172	8898	7481
SALAMA	خاصة	1055	1422	1916	2490	2540
GAM	خاصة	1337	1322	1645	2108	2911
ALLIANCE	خاصة	302	932	1676	2852	3423
CARDIF	خاصة	–	17	227	536	715
AXA D	مختلطة	–	–	–	–	–
AXA VIE	مختلطة	–	–	–	–	–
SAPS	مختلطة	–	–	–	–	–
TALA	عامة	–	–	–	–	–
CAARAMA	عامة	–	–	–	–	–
MACIR VIE	خاصة	–	–	–	–	–
MUTUALISTE LE	عامة	–	–	–	–	–
المجموع		46474	53789	67884	77339	81713

الجدول رقم(9): تطور رقم أعمال شركات التأمين في السوق الجزائري للفترة 2011-2015

الوحدة:مليون دج

الشركة	القطاع	2011	2012	2013	2014	2015
SAA	عامة	21147	23163	25759	26586	27413
CAAR	عامة	13740	14097	15198	16088	16638
CAAT	عامة	14637	15502	18214	20192	21160
TRUST ALG	خاصة	1868	2314	2725	2613	2152
CIAR	خاصة	6113	6680	7585	8859	9079
2A	خاصة	3203	3595	4057	3943	3594
MAATEC	عامة	81	157	397	512	553
CNMA	عامة	6732	8085	9593	11268	12452
CASH	عامة	7900	8376	9720	12002	9946
SALAMA	خاصة	2797	3277	4015	4491	4707
GAM	خاصة	2849	3377	3303	3506	3203
ALLIANCE	خاصة	3903	3715	4150	4427	1565
CARDIF	خاصة	901	1073	1208	1374	2496
AXA D	مختلطة	2	382	1211	2491	1290
AXA VIE	مختلطة	-	251	769	1165	1479
SAPS	مختلطة	241	1070	1199	1272	2131
TALA	عامة	516	1169	1327	1556	1784
CAARAMA	عامة	-	1799	1929	1539	1358
MACIR VIE	خاصة	-	977	1131	1109	467
LE MUTUALISTE	عامة	-	578	606	512	1
المجموع		86675	99630	113995	125505	127900

المصدر:إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير Direction des assurances (2006 – 2015)

من خلال الجدولين السابقين يتبين لنا أن الشركات ذات الطابع العمومي تسيطر على سوق التـأمين في الجزائر، حيث نجد الشركة الوطنية الت أمين SAA رائدة في بنية الشركات العمومية الناشطة في السوق باعتبارها تمتلك أكبر حصة سوقية ورقم أعمال من سنة 2006 إلى سنة 2015 حيث قدر رقم

أعمالها ب 13422 مليون دج سنة 2006 و هو في ارتفاع تدريجي حتى بلغ27413 مليون دينار سنة 2015، ثم تليها وتنافسها الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT برقم أعمال قدر سنة 2006 يقدر ب8068 مليون دج إلى بلوغه 21160 مليون دج سنة 2015، ثم تليها الشركة الجزائرية الت أمين وإعادة التأمينCAAR ، التي ارتفع رقم أعمالها من 7573 مليون دج سنة 2006 إلى 16638مليون دج سنة 2015، ويعتبران هدين الشركتين من أهم المنافسين للشركة الوطنية التأمين SAA في السوق.

أما بالنسبة لشركات التأمين الخاصة تعرف تطورا مستمرا ارتفع رقم أعمالها مجمعة من 8385 مليون دج سنة 2006 إلى27272 مليون دج سنة 2015، وهو ما يفسر بازدياد عددها حيث أصبحت 8 شركات سنة 2015.

ويتضح لنا كذلك من الجدول ظهور عدة شركات تأمين بداية من سنة 2011، وهي الشركات التي أنشأة بموجب القانون رقم 06- 04 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 95 / 07 الذي يقر بتقسيم سوق التأمين إلى فئتين رئيسيتين من شركات الت أمين أي فصل تأمين الأضرار عن تأمين الأشخاص، وهدا بإنشاء شركات مختصة في ت أمين الأضرار فقط وأخرى مختصة في ت أمين الأشخاص.

المبحث الثالث : مساهمة قطاع الت أمين في الاقتصاد الوطني خلال الفترة 2006-2015

تلجأ شركات التأمين إلى توظيف أموالها عمليا بطريقتين مباشرة وغير مباشرة، أما المباشرة فتساهم فيها شركات التامين في تكوين مؤسسات بالاشتراك مع مؤسسات أخرى أو أفراد، أما غير المباشر فتتمثل في إيداع أموالها لدى البنوك التجارية من أجل الاستفادة من معدلات الفائدة التي تقترحها البنوك لجذب الودائع فهي إذا تمول المشروعات الاقتصادية مما يؤدي إلى الزيادة في إقامة مشاريع اقتصادية جديدة وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وزيادة الإنتاج، ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التوظيفات المالية لقطاع التامين حسب مؤشري الناتج الداخلي الخام PIB و نصيب الفرد من أقساط التامين

يعتبر قطاع التامين من أهم القطاعات الاقتصادية التي تلعب دور أساسي في زيادة الناتج الداخلي الخام و زيادة نصيب الفرد.

أولا: التوظيف المالي لقطاع التأمين حسب مؤشر الناتج الداخلي الخامPIB

جدول رقم(10): نسبة أقساط التأمين من ناتج المحلي الخام خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الناتج الداخلي الإجمالي	النسبة	نسبة التغير
2006	8460	%0 ,55	-
2007	9306	%0,58	%0,03
2008	11045	%0,62	%0,04
2009	10034	%0,77	%0,05
2010	12049	%0 ,67	%-0,1
2011	14519	%0,60	%-0,07
2012	15843	%0 ,63	%0,03
2013	16644	%0,69	%0,06
2014	17205	%0,73	%0,04
2015	17230	%0,74	%0,01

المصدر: cna, Notes statistiques le Marche Algérien Des Assurances en 2015

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن مساهمة أقساط التأمين في الناتج الداخلي الخام تبقى ضئيلة جدا حيث أنها لم تتجاوز نسبة 1% خلال الفترة 2006- 2015 وهو ما يبين الضعف الكبير لقطاع التأمين الجزائري في تنمية الاقتصاد الوطني، أما من ناحية نسبة التغير فنلاحظ بأنها متذبذبة خلال السنوات الأولى للدراسة من 2006 الى2011 حيث في هده الأخيرة عرفت انخفاض شديد ب -0,07 %

ثم بعد ذلك بزيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة إلى أنها متناقصة سنة 2015 بسبب ضعف رقم أعمال التأمينات خلال هده السنة بسبب السياسة الانكماشية التي اتخذتها الدولة الجزائرية.

الشكل رقم(04): منحنى يبين نسبة أقساط التأمين من ناتج المحلي الخام

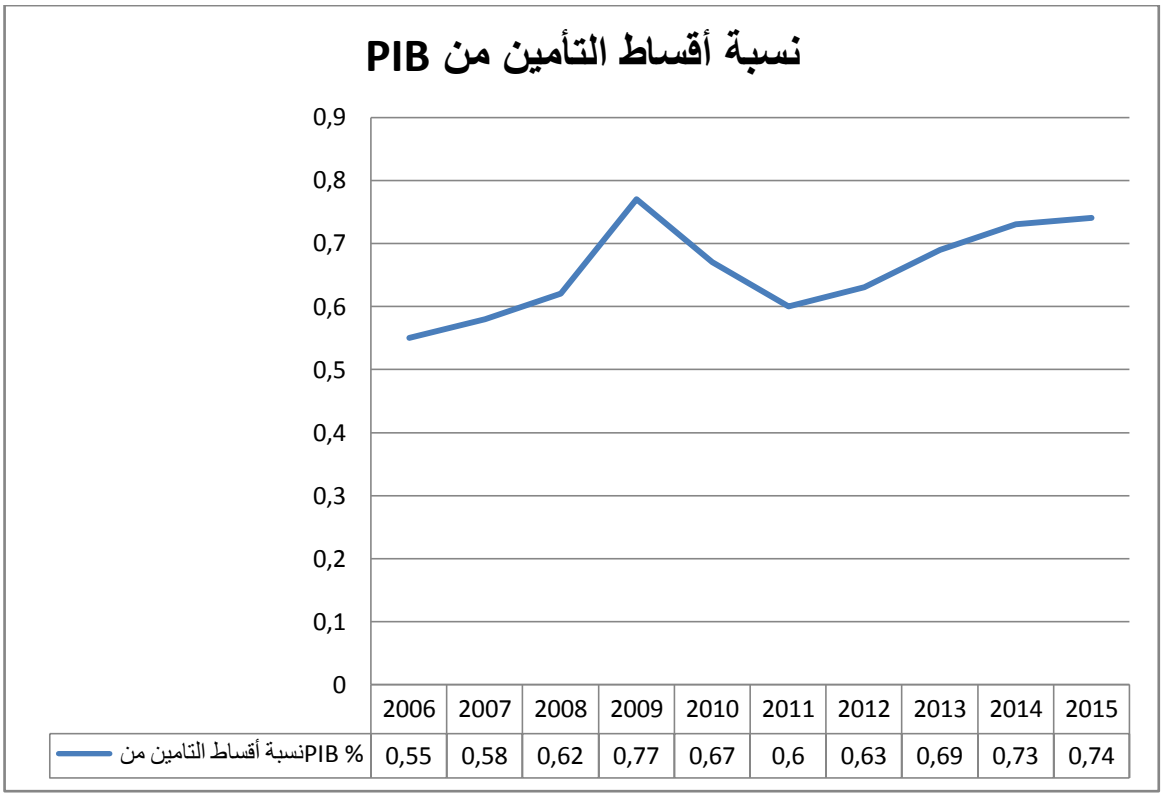

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة أقساط التامين من PIB %	0,55	0,58	0,62	0,77	0,67	0,6	0,63	0,69	0,73	0,74

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(10)

من خلال المنحنى نلاحظ نسبة أقساط التامين من الناتج الداخلي الخام في تذبذب مستمر من 2006الى2015 حيث ارتفعت هذه النسبة من 0,55% سنة 2006 إلى 0,77% سنة 2009 ثم انخفضت سنة 2010 إلى 0,67% و سنة 2012 بنسبة 0,63%، في حين شهدت هذه النسبة ارتفاع محسوس في السنوات الأخيرة إلى غاية سنة 2015 بنسبة 0,7% وهذا راجع إلى التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة.

ثانيا: التوظيف المالي لقطاع التأمين حسب مؤشر نصيب الفرد من أقساط التامين

الجدول رقم(11): نصيب الفرد من أقساط التأمين في الجزائر خلال الفترة 2006-2015

الوحدة: دج

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
نصيب الفرد	1389	1580	1957	2203	2253	2378
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	\	
نصيب الفرد	2672	3006	3208	3319	\	

المصدر: cna.Notes statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2006-2015

من الجدول نلاحظ أن هناك تحسن طفيف في نصيب الفرد من أقساط التأمين المدفوعة من سنة إلى أخرى و لا يوجد فرق كبير مقارنة بالسنة السابقة حيث كان 1389 و 1580 دج سنتي 2006 و2007 على التوالي، ليحقق سنتي 2014 و 2015 مبلغ 3208 و 3319 على التوالي، وهذا راجع إلى تطور الوعي التأميني أو الثقافة التأمينية تدريجيا واستيعاب المواطن الجزائري أهمية التأمين و مزاياه ففي السابق كان يراه مجرد نفقة و ربا.

الشكل رقم(05): يمثل نصيب الفرد من أقساط التأمين خلال 2006-2015

الوحدة:مليار دج

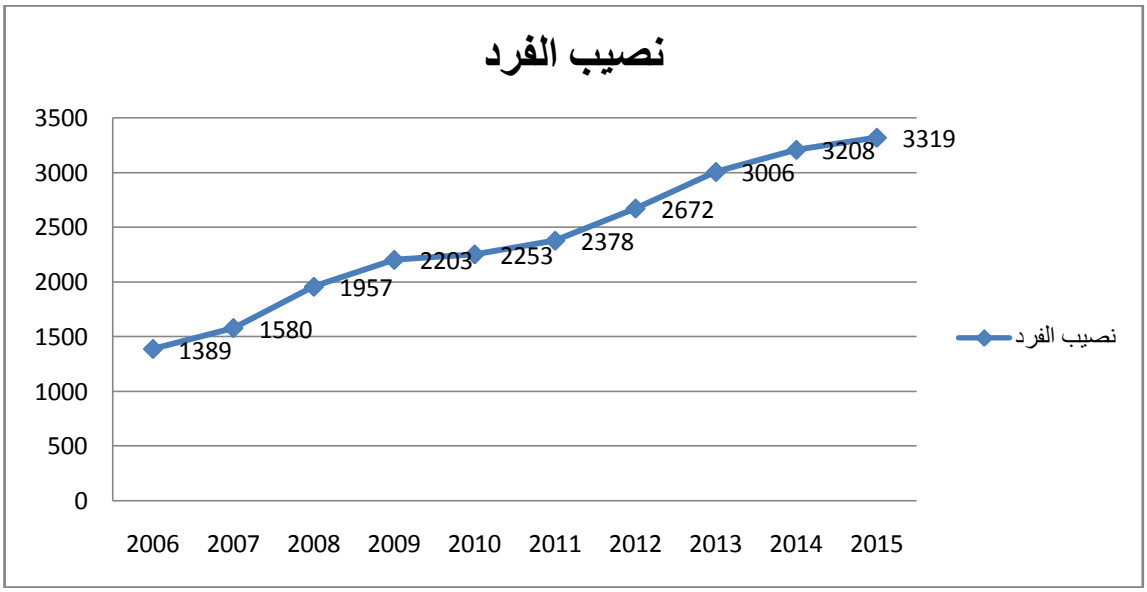

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات الجدول(11)

الشكل رقم(06): منحنى يمثل رقم أعمال قطاع التأمين

الوحدة: مليون دج

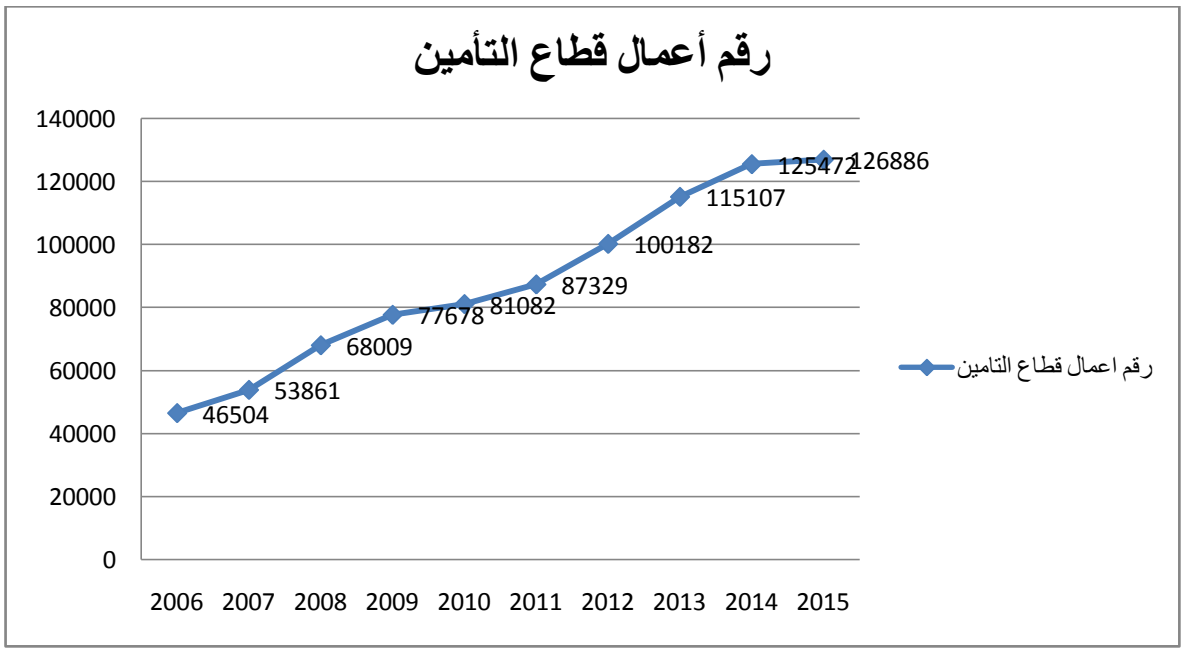

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على cna.Notes statistiques le Marche Algerien Des Assurances en 2006-2015

من خلال المنحنيين السابقين نلاحظ أن رقم الأعمال في تزايد مستمر إلى غاية سنة 2014 في حين نجد أنه يشهد نموا بقيمة معتبرة في سنة 2015 وهذا راجع للأزمة الاقتصادية وقانون المالي لنفس السنة كما نرى تزايد في نصيب الفرد من أقساط التامين ومنه نجد أن العلاقة بينه وبين رقم الأعمال هي علاقة طردية حيث كلما زاد إنتاج التأمين الإجمالي زاد نصيب الفرد والعكس صحيح كلما انخفض إنتاج التأمين الإجمالي انخفض نصيب الفرد و نلاحظ أيضا أنهما يرتفعان بنفس الوتيرة تقريبا أو بنفس المسار إن صح القول.

المطلب الثاني: التوظيفات المالية لشركات التأمين في الاقتصاد الوطني

التوظيف المالي هو ترك مبلغ مالي إلى الغير(هيئات أو خواص) قصد الحصول على فوائد من وراء ذلك قد تكون مبلغ مسبق أو في نهاية المدة، تعتبر عملية إدارة أموال مؤسسات التأمين وظيفة أساسية حيث أن توظيف هذه الأموال يسمح لها بتحقيق نواتج مالية معتبرة تساهم في تكوين نتائجها المحاسبية وهذا ما يحتم ضرورة التسيير الأمثل لتحقيق أكبر ربح ممكن، وضمان ملاءة واستقرار الوضعية المالية للمؤسسة وحقوق المؤمن لهم، ولهذا تخضع مؤسسات التأمين في أي اقتصاد إلى مراقبة وتقييم من طرف الدولة. (عمر موساوي وعبد الغني دادان، مرجع سابق، ص7)

وتحدد النصوص التشريعية في الجزائر هيكلة التوظيفات المالية حيث جاء في القرار رقم 001 المؤرخ 07-01- 2002 المعدل و المتمم للقرار المؤرخ في 1996 والذي يحدد نسب التوظيف الواجب احترامها حسب كل الأصناف المذكورة في المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 95 الصادر في 30-10- 1995 المتعلق بالالتزامات المقننة كما يلي:(غجاتي الهام، مرجع سابق، ص201)

- 50%على الأقل مخصصة للقيم الحكومية وتشتمل على:سندات الخزينة، إيداعات لدى الخزينة، وسندات تصدر من طرف الدولة 40% على الأقل تكون في شكل قيم متوسطة وطويلة الأجل، وما تبقى من الالتزامات المقننة يوزع ما بين عناصر الأصول الأخرى وفقا للفرص المتاحة في السوق ولتوجهات هيئات تسيير شركة التأمين وإعادة التأمين.
- كذلك حددت ب % 20 الحد الأقصى الممكن تخصيصه للمساهمات في الشركة غير المصنفة في البورصة.

وتوجد أربعة أصناف لتوظيف أموال شركات التأمين في الجزائر تتمثل في:

1. قيم الدولة:

- سندات الخزينة والسندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.
- ودائع لدى الخزينة.

2. القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء:

- السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين، والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر.
- السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقيات الحكومية عن شركات التأمين و/أو إعادة التأمين غير المقيمة في الجزائر.
- السندات والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

3. الأصول العقارية:

- العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، غير المقيدة بحقوق عينية.
- الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر.

4. توظيفات أخرى:

- السوق النقدية.
- ودائع لأجل لدى البنوك.
- أي نوع آخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.(بارة سهيلة، مرجع سابق،ص203)

الجدول رقم(12): يمثل التوظيفات المالية لشركات التامين الجزائرية من 2007-2010

الوحدة: مليون دج

اسم الشركة	2007	2008	2009	2010
SAA	12354	12854	25660	31111
CAAR	8079	7097	16663	19874
CAAT	9061	7894	14638	18860
TRUST ALG	377	557	2181	3112
CIAR	993	1180	1755	2022
2A	530	565	959	818
MAATEC	151	151	6095	6519
CNMA	2234	1914	901	2436
CASH	3497	3583	1025	1242
SALAMA	326	355	567	1067
GAM	324	377	297	318
ALLIANCE	148	323	1799	2859
CARDIF EL DJAZAIR	0	10	460	1065
مجموع شركات التامين المباشر	**38074**	**36860**	**73300**	**91303**
مجموع شركات اعادة التامين	**5294**	**5859**	**18259**	**26938**
المجموع الكلي	**43368**	**42719**	**91559**	**118241**

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2008-2010

الجدول رقم(13): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية من 2011-2015

الوحدة: مليون دج

اسم الشركة	2011	2012	2013	2014	2015
SAA	40943	40595	45513	47586	48586
CAAR	20370	20929	21740	21960	22341
CAAT	20463	21467	24082	24445	26942
TRUST ALG	3283	3534	3209	3998	3658
CIAR	3022	3022	3123	3878	4055
2A	820	939 ,6	706	1132	1216
MAATEC	274	223,8	209	316	402
CNMA	4165	4850	6110	8283	9789
CASH	2041	12152	13205	15083	17054
SALAMA	1883	2139	2583	2990	3805
GAM	1622	1762	2608	2858	2768
ALLIANCE	2041	2318	2620	2702	2322
CARDIF EL DJAZAIR	1095	745	1260	1310	1750
مجموع شركات التامين المباشر	**108154**	**114676,5**	**126968**	**136241**	**146658**
مجموع شركات إعادة التامين	**30298**	**34277**	**37881**	**43375**	**50550**
المجموع الكلي	**138452**	**148953,5**	**164849**	**179616**	**197208**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2012-2015, p31

يتضح من خلال معطيات الجدولين أن شركة SAA تحتل الصدارة في السنوات المدروسة، وتليها كل من CAATوCAAR، وما يعرف عن هذه الشركات خبرتها في سوق التامين الجزائري وتوفيرها لمنتجات تأمينية عديدة توفر لها عدد كبير من الزبائن، الأمر الذي يوفر لها أقساط متعددة ومدخرات تعمل على توظيفها. على عكس 2A و Cardif ElDjazair و MAATEC نظرا تنوع خدماتهم عن باقي الشركات نلاحظ أن مساهماتهم في تطور نسبي إلى أنها لا تزال ضعيفة مقارنة بتاريخ تأسيسها ومقارنة بمثيلاتها من الشركات الأخرى. وعلى العموم نلاحظ أن هناك تراجع في المجموع الكلي لمساهمة شركات التامين الجزائرية في التوظيفات المالية ما بين السنة 2007 و 2008، في حين نشهد

تحسن منظور خلال سنة 2009 قدر ب 91559 مليون دج وفي سنة 2010 قدر ب 118241 مليون دج، ليبلغ مبلغ التوظيفات إلى 179616مليون دج سنة 2014، وإلى 197208 مليون دج سنة 2015 وهو يعتبر ثروة هائلة توجه لتمويل لمختلف الاستثمارات التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة خاصة وتدعم الاقتصاد الوطني الجزائري ككل بصفة عامة.

جدول رقم(14): التوظيفات المالية لشركات التأمين الجزائرية حسب الأصناف2007 – 2015

الوحدة: مليون دج

الأصناف		قيم الدولة	السوق النقدي	قيم منقولة	ودائع لأجل	أصول ثابتة	المجموع
2007	**المبلغ**	43368	200	7439	15247	11083	**77337**
	النسبة	%56	%0	%10	%20	%14	**%100**
2008	**المبلغ**	42719	0	10032	23696	17214	**93661**
	النسبة	%46	%0	%11	%25	%18	**%100**
2009	**المبلغ**	50427	12234	28898	17723	109282	**218564**
	النسبة	%46	/	%11	%26	%16	**%100**
2010	**المبلغ**	59774	14206	44260	19887	138128	**276255**
	النسبة	%43	/	%10	%32	%15	**%100**
2011	**المبلغ**	63840	17073	25667	60051	/	**166632**
	النسبة	%38	%10	%15	%36	/	**%100**
2012	**المبلغ**	73336	7349	17413	56528	/	**154626**
	النسبة	%41	%4	%10	%31	/	**%86**
2013	**المبلغ**	80426	8597	17293	66629	/	**172946**
	النسبة	%40	%4	%9	%33	/	**%86**
2014	**المبلغ**	94800	/	/	69885	29255	**193940**
	النسبة	%42	/	/	%31	%13	**%86**
2015	**المبلغ**	113431	/	/	69960	35447	**218838**
	النسبة	%45	/	/	%28	%14	**%87**

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2015 ,p30

تشير نتائج هذا الجدول إلى أن توظيفات شركات التأمين موجهة ومقيدة حسب ما ينص عليه القانون

الجزائري قبل التعديل كما لاحظنا سابقا، حيث تعتبر هذه الشركات مجبرة على إتباعه، الأمر الذي نجده ينعكس على نتائج الجدول، إذ نجد أن أكبر نسبة موجهة لقيم الدولة، ولكنها في تراجع مستمر من 56% سنة2007 إلى 46% في كل من2008 و 2009، ثم تهاوت إلى نسبة 38% وهي أضعف نسبة سجلت خلال سنة 2011 وبعد دلك ارتفعت إلى 41% في 2012، ونرى بأنه خلال السنوات الأخيرة أي 2014 و 2015 لم توظف الشركات أموالها لا في السوق النقدي ولا في السوق المالي(قيم منقولة) ودلك بسبب زيادة حدة التضخم من جهة وتقليص فاتورة الاستيراد من جهة أخرى خاصة منها السيارات مما أدى إلى نقص الفوائض المالية لشركات التامين، أما توظيف الأموال في ودائع لأجل يحتل المرتبة الثانية نظر لأنّها مضمونة وترجع بعوائد على هذه الشركات، كما تسهم في تمويل الاقتصاد عن طريق ادخار هذه الأموال في البنوك التي تعمل على إعادة استثمارها وتنشيط حركة الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ نشهد أن هناك تحسن في الودائع لأجل من 20 % سنة 2007 إلى 25% في 2008، لتصل إلى 33% كأكبر نسبة سجلت في سنة 2013 وكما نجد أيضا أن هناك مساهمة في الأصول الثابتة من خلال التمويل والاستثمار في سوق العقارات بكثرة، لكنها تقل عن باقي التوظيفات التي تقوم بها شركات التامين لأن هذه الأخيرة مقيدة بما هو موجود في المرسوم التنفيذي رقم 13/ 144 المؤرخ في 28 مارس 2013 والمتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين وإعادة التأمين بهدف تعزيز قدرة شركات التأمين على الوفاء من خلال أرصدة مقننة، وأضعف النسب نجدها في صنف القيم المنقولة، كون السوق المالي الجزائري ضعيف ويتميز بقلة الشركات المستثمرة فيه، إضافة لوجود عنصر المخاطرة في هذا النوع من الاستثمارات وهو ما يهدد أموال حملة الوثائق، ونتعرف بالتفصيل على مساهمة كل شركة في كل صنف من القنوات الاستثمارية المتوفرة في سوق التأمين الجزائري في الجدول التالي.

الجدول رقم(15):التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية 2006- 2010

الوحدة: مليون دج

اسم الشركة		2007	2008	2009	2010
قيم الدولة	SAA	12354	12854	13154	14119
	CAAR	1888	2002	10174	12579
	CAAT	8079	7097	9091	11366
	TRUSTALG	377	557	483	453
	CIAR	993	1180	1723	2003
	2A	530	565	543	741
	MAATEC	151	151	151	130
	CNMA	2234	1914	1710	2125
	CASH	3497	3583	4300	5730
	SALAMA	326	355	445	942
	ALLIANCE	1386	1395	37	165
	GAM	324	377	747	947
	CARDIF EL DJAZAIR	1019	343	12	34
	المجموع	**33158**	**32373**	**42570**	**51335**
	مجموع إعادة التامين	**5294**	**5859**	**7313**	**7948**
	المجموع الكلي	**38452**	**38232**	**49883**	**59283**
مساهمات	SAA	1804	1823	2292	2292
	CAAT	878	887	2074	2074
	CAAR	2345	3890	3815	3815
	TRUST ALG	533	1364	1365	2318
	CIAR	21	17	17	19
	2A	63	49	412	73

	41	42	0	0	MAATEC
	202	67	70	42	CNMA
	200	200	200	0	CASH
	7	5	5	5	SALAMA
	119	88	78	38	ALLIANCE
	120	120	120	120	GAM
	0	0	0	0	CARDIF EL DJAZAIR
	11280	**10100**	**8473**	**5849**	**المجموع**
	2426	**2134**	**1634**	**1590**	**مجموع إعادة التامين**
	13706	**12234**	**10107**	**7439**	**المجموع الكلي**
ودائع لأجل	14700	10679	16176	8368	SAA
	4207	2397	2394	512	CAAR
	4693	3682	3682	1986	CAAT
	341	333	333	384	TRUSTALG
	0	15	0	40	CIAR
	4	4	3	3	2A
	147	404	145	136	MAATEC
	532	22	22	1100	CNMA
	589	1595	2019	1040	CASH
	1487	451	399	83	SALAMA
	482	359	728	70	ALLIANCE
	0	0	0	130	GAM
	1015	445	340	410	CARDIF EL DJAZAIR

المجموع				**28196**	**20086**	**26241**	**14262**
مجموع إعادة التامين				**16064**	**8812**	**9312**	**5466**
المجموع الكلي				**44260**	**28898**	**35553**	**19728**
	SAA			8377	8377	7898	2267
	CAAT			942	942	822	822
	CAAR			922	922	922	4281
	TRUSTALG			419	419	533	0
أصول ثابتة	CIAR			5385	5105	5026	1611
	2A			1687	113	113	113
	MAATEC			0	4	0	0
	CNMA			447	319	478	837
	CASH			0	0	0	0
	SALAMA			409	405	326	325
	ALLIANCE			370	183	132	30
	GAM			814	820	820	653
	CARDIF EL DJAZAIR			0	0	0	0
	المجموع			**19773**	**17609**	**17070**	**10939**
	مجموع إعادة التامين			**114**	**114**	**114**	**114**
	المجموع الكلي			**19887**	**17723**	**17184**	**11053**
	المجموع الإجمالي			**137136**	**108738**	**101076**	**76672**

المصدر:من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2010 ;p32

نلاحظ من خلال الجدول السابق والذي يبين مختلف التوظيفات المالية التي تقوم بها شركات التأمين الجزائري، حيث نشهد بأن شركات التأمين العمومية تحتل المقدمة من حيث مساهمتها في قيم الدولة حيث تحتل SAA الصدارة بحيث تنمو مساهمتها تدريجيا من سنة لأخرى ب 12354 مليون (دج) سنة 2007 إلى 14119 مليون (دج) سنة 2010 ثم تليها CAAR في المرتبة الثانية ثم CAAT في المرتبة الثالثة ويرجع السبب دائما لكون هذه الشركات تمتاز بملاءة مالية كبيرة من جهة و معروفة على مستوى سوق التأمين الجزائري من جهة أخرى، ونلاحظ أيضا أن CNMA تتواجد في المرتبة الرابعة حسب التوظيفات في قيم الدولة، أما باقي الشركات في مراتب أخرى بمساهمات متقاربة وفيها تحسن في بعض السنوات وتراجع في سنوات أخرى، ونلاحظ هدا من نتائج شركة CARDIF EL DJAZAIR في سنة 2009 حيث تمثلت في مساهمة قدرها 12 مليون (دج) ثم بعدها تحسنت في 2010 لتصل إلى 34 مليون (دج)، أما من ناحية المجموع الكلي نجد فيه تحسن مساهمة الشركات في قيم الدولة خلال السنوات الأربعة نظرا لحصولها على عائد ثابت ومضمون من وراء توظيف أموالها في هدا النوع من الاستثمارات.

أما بالنسبة للمساهمات نجد انه بعد صدور المرسوم التنفيدي رقم 09- 375 الموافق ل 16 نوفمبر 2009 والمتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين، والدي أدى بهده الشركات إلى استخدام جزء من فوائضها المالية في عملية الرفع من رأسمالها الاجتماعي.

كما نجد أنه خلال سنة 2007 تحتل CAAR الصدارة بمساهمة تقدر ب 2345 مليون(دج) وعرفت تحسن بعدها في السنوات الموالية لتصل إلى 3890 لكل من سنتي 2008 و2009، ثم تليها بالتدرج كل من SAA و CAAT، كما نجد في معطيات هذا الجدول مساهمة معدومة لشركة CARDIF EL DJAZAIR حيث طبيعة عمل هذه الشركات مع البنوك، إذ تثبت ذلك من خلال نتائج مساهمتها في الودائع لأجل، حيث نرى أن مساهمتها تصل إلى 1015 مليون (دج) في سنة 2010 بالرغم من حداثة نشأتها وما نلاحظه أيضا أن كل من CIAR,2A , GAM، تحتل المراتب الأخيرة من حيث توظيف أموالها في البنوك وذلك راجع بالأساس إلى أن هذه الشركات تمتلك رأسمال غير كافي لتوظيفه في كل القنوات الاستثمارية، بينما نجد في الأصول الثابتة التي توظف فيها شركات التأمين أموالها في شكل شراء مباني ومحلات تشكل منها وكالات وفروع تابعة لها، إذ نجد أن شركة SAA في المرتبة الأولى لكونها تمتلك أكبر شبكة توزيع على مستوى الجزائر (تتضمن 22 وحدة جهوية و 35وكالة مباشرة إضافة إلى مراكز أخرى تابعة لها) وبما أنها تهيمن على فرع السيارات فإنّها بحاجة إلى مباني ومحلات تستثمر فيها أموالها، ولكون قيمة العقار في تزايد نجد مساهمتها في الأصول الثابتة في تزايد تليها بعد ذلك كل منCAAT CIAR.CAAR ، وما يثير الانتباه في هذه النتائج أن CIAR بالرغم من أن شبكة توزيع خدماتها أقل من بعض الشركات إلا أنها تحتل المرتبة الثالثة من حيث توظيفاتها المالية في الأصول الثابتة، لأنها ترى أن في هذه الاستثمارات عوائد مالية ناتجة عن إيجارها

للعقارات كما تشير نتائج الجدول أن مساهمة CARDIF EL DJAZAIR معدومة لأنها لا تملك فروع في أي مكان في الوطن ماعدا الجزائر العاصمة الأمر الذي لا يجعلها بحاجة لشراء عقارات ولا الاستثمار فيها، وهذا لم يؤثر على المجموع الكلي للأصول الثابتة، إذ نجده في تزايد من 11053 (م دج) في 2007 ليتحسن ويصل إلى 17184 (م دج) في 2008 ، ثم تحسن بارز خلال 2010 يصل إلى19887 (م دج) و

على العموم المجموع الإجمالي لمساهمات شركات التأمين المباشر وإعادة التأمين في كل القنوات المتاحة يبقى في تحسن مستمر من سنة لأخرى، حيث كان يقدر ب 76672 (م دج) في 2007، ليرتفع إلى 101076 (م دج) في 2008، ثم ارتفعت إلى 137136(م دج) سنة 2010.

الجدول رقم(16):التوظيفات المالية حسب شركات التأمين الجزائرية 2011- 2015

الوحدة: مليون دج

	اسم الشركة	2011	2012	2013	2014	2015
قيم الدولة	SAA	13326	14875	16659	19432	21537
	CAAR	10381	11074	10708	10455	11906
	CAAT	14094	15081	16790	19463	22503
	TRUSTALG	950	1052	722	1206	746
	CIAR	2003	2003	2103	2857	3035
	2A	751	871	636	835	1191
	MAATEC	127	127	111	214	302
	CNMA	2715	3520	4153	6235	7600
	CASH	3160	8994	9744	10495	12445
	SALAMA	1140	1040	1360	1536	2070
	ALLIANCE	1116	1468	1778	1800	1850
	GAM	1500	1500	1500	1900	1900
	CARDIF EL DJAZAIR	80	410	410	410	200
	المجموع	**54313**	**62015**	**66674**	**76835**	**87074**
	مجموع إعادة التامين	**9170**	**9245**	**10001**	**12386**	**16650**
	المجموع الكلي	**63483**	**71260**	**76675**	**89223**	**103724**

مساهمات	SAA	2533	2738	2840		
	CAAR	4748	4586	4239		
	CAAT	2249	2261	2479		
	TRUSTALG	2321	2469	2474		
	CIAR	1019	1019	1020		
	2A	65	65	66		
	MAATEC	0	0	1		
	CNMA	676	676	684		
	CASH	200	202	2		
	SALAMA	7	7	12		
	ALLIANCE	49	49	101		
	GAM	122	122	18		
	CARDIF EL DJAZAIR	0	0	0		
	المجموع	**13990**	**14076**	**13936**		
	مجموع إعادة التامين	**3083**	**3337**	**3557**		
	المجموع الكلي	**17073**	**17413**	**17293**		
ودائع لأجل	SAA	25083	22982	26014		
	CAAR	5241	5269	6793		
	CAAT	4120	4125	4813		
	TRUSTALG	13	13	13		
	CIAR	0	0	0		
	2A	4	4	4		
	MAATEC	147	97	97		
	CNMA	774	654	1273		
	CASH	2938	2959	3459		

ودائع لأجل	SALAMA	736	1091	1211		
	ALLIANCE	876	801	741		
	GAM	0	260	1090		
	CARDIF DZ	1015	335	850		
	المجموع	**40946**	**38585**	**46357**		
	مجموع إعادة التامين	**18045**	**14346**	**15926**		
	المجموع الكلي	**58991**	**52931**	**62283**		
قيم منقولة	SAA	13379	13395	13445		
	CAAR	928	897	584		
	CAAT	942	942	942		
	TRUST ALG	419	419	419		
	CIAR	5145	5155	4715		
	2A	1614	1614	1845		
	MAATEC	0	0	0		
	CNMA	582	569	-		
	CASH	0	82	2338		
	SALAMA	1223	1223	1223		
	ALLIANCE	507	577	778		
	GAM	814	810	816		
	CARDIF DZ	0	0	0		
	المجموع	**25553**	**25683**	**27105**		
	مجموع إعادة التامين	**114**	**114**	**610**		
	المجموع الكلي	**25667**	**25797**	**27715**		
المجموع الإجمالي	**165214**	**167401**	**183966**			

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على: Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2015 ;p32

نلاحظ من خلال إحصائيات الجدول أن شركة CAAT تحتل المرتبة الأولى من حيث توظيف أموالها في قيم الدولة خلال السنوات من 2011 إلى 2015 بمبلغ قدر ب 22503 مليون دينار، ثم تليها saa ب21537 مليون دج، ثم caar 11906 مليون دج ، ثم بعدها Cash والتي عرفت مساهمتها تحسنا مقارنة بالسنوات السابقة لتصل إلى 12445 مليون دج في حين كانت سنة 2011 تساهم ب3160 مليون دج، أما بالنسبة لباقي الشركات بدأت توظيفاتها المالية تعرف تحسنا طفيفا بداية من سنة 2012.

بالنسبة للمساهمات تبقى دائما شركة CAAT على رأس كل الشركات في توظيف أموالها على شكل مساهمات ولكنها تبقى متناقصة من سنة لأخرى و تليها بعد ذلك saa ثم caar، وما نلاحظه أن شركة MAATEC نتائجها معدومة نظرا لعدم توظيفها للاموا لها في قنوات استثمارية أخرى، وهذا يرجع لحداثة نشأتها ورأسمالها الأمر الذي لا يمكنها من توظيف أموالها في شكل مساهمات.

كما أشارت نتائج الجدول في التوظيفات المالية على شكل ودائع لأجل وجود شركة saa في المقام الأول وتليها caar وcaat، وفي المرتبة الرابعة نجد شركة cash. وما نشهده أن شركة ciar توظيفاتها معدومة بسبب عدم توجيهها للبنوك، وعرفت باقي الشركات تحسنا في نشاطها المالي من سنة لأخرى.

كما عرفت شركة cardif el jazair انخفاضا سنة 2012 حيث وصلت توظيفاتها إلى 335 مليون دج بينما كانت تقدر ب 1015سنة 2011 ثم طرأ عليها تحسين ليس بكثير في السنوات الموالية.

وكذلك شهدت شركة cash قفزة لا بأس بها فيما كانت توظيفاتها معدومة سنة 2011 لتحقق سنة 2013 توظيف 1090 مليون دج، وعلى العموم يبقى القسط الأكبر من توظيفات هذه الشركات موجه للتوظيف في قيم الدولة.

خلاصة الفصل الثالث:

شهد قطاع التأمينات في الجزائر تحولات عميقة، انعكس دوره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حيث عرف جملة من الإصلاحات وعلى رأسها التشريعات والقوانين المؤطرة للقطاع والتي حررته من الاحتكار ومنحت فرص للمستثمر المحلي والأجنبي.

كما عرف قطاع التامين في الآونة الأخيرة تطورا في مختلف الفروع نتيجة تعدد الشركات حيث احتل التأمين على السيارات الصدارة لكونه إجباريا من طرف الحكومة، وبالرغم كل الجهود المبذولة والإمكانات المسخرة في تحسين القطاع من طرف الدولة إلا أن سوق التأمينات في الجزائر لا يزال يراوح مكانته حيث يعد القطاع آلة منشطة للاستثمار لو جرى توظيفها على النحو الأكمل، حيث وبلغة الأرقام لا يزال قطاع التامين في الجزائر محدودا إذ يساهم بنسبة 0,03% في السوق العالمي للتأمينات سنة 2015.

وكل هذا راجع إلى مجموعة التحديات والعراقيل التي لازالت تواجهه كغياب بصيرة الثقافة التأمينية لدى الفرد الجزائري واختلاف العلماء حول حكمه بالإضافة إلى أهم تحدي يواجه قطاع التامين في الوقت الراهن هو مرحلة التقشف التي تشهدها الجزائر.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

يعتبر التأمين من أهم عناصر السياسة الاقتصادية للبلاد، وذلك لقوة الترابط بين التأمين والاقتصاد وتترجم هذه العلاقات بالبحث عن استمرارية الموارد، والتوزيع العادل لها من خلال التوظيفات التي يقدمها (العينية و النقدية).

وفي ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية و الاجتماعية يظل دائما الفرد معرضا إلى الإصابة بالعديد من المخاطر، ويظل التأمين الوسيلة الوحيدة للتصدي والتخفيف من حدة هذه المخاطر، كونه وسيلة حماية وادخار ووسيلة تعاون مع الآخرين، وما شركات التأمين وإعادة التأمين إلا وسيلة لتنظيم العمليات التأمينية وتسويقها، ويعد قطاع التأمين من القطاعات التي تبني الاقتصاد وهذا من خلال مساهمته في بعث الضمان والأمن والطمأنينة والاستقرار لدى الأشخاص، بالإضافة إلى عمله على تحقيق استقرار المشروعات والحفاظ على الثروة المستغلة، والقيام بوظيفة التمويل وزيادة الكفاية الإنتاجية وكل هذا يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات للدولة، ومن جهة أخرى له أثر سلبي على الاقتصاد والذي أساسه استخدام مؤسسات التأمين كقناة لتبييض الأموال.

وفي إطار موضوع بحثنا، قمنا بتقديم نظرة شاملة حول التأمين من خلال عرض بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بجوانب التأمين، شركات التامين و التنمية الاقتصادية، ومختلف القواعد القانونية والشروط الخاصة بفتح شركة التامين وإعادة التأمين.

كما قمنا أيضا بتسليط الضوء على التوظيفات المالية لشركات التأمين ومجالات استثماراتها في الجزائر كونها ذات أهمية بالغة في تمويل المشاريع الاستثمارية الوطنية.

وتجدر الإشارة إلى أن التوظيف في قطاع التأمين الجزائري يعرف تأخرا حيث لم يسمح لشركات التأمين بالحرية في اختيار التوظيف الملائم، إضافة إلى محدودية نشاط سوق المال (البورصة) وسوق العقارات، كما أصبحت توظيفات شركات التأمين الجزائرية توجه إلى قيم الدولة (إلزامية التوظيف على الأقل 50%) وإيداعات لأجل مما يقلل من مساهمتها في تمويل الاستثمارات الوطنية والتمويل بصفة عامة.

هذا وإلى جانب المشاكل العديدة التي يتخللها القطاع، منها ما تعود إلى المحيط الخارجي وتتمثل أساسا في انخفاض القدرة الشرائية للفرد، العادات، والعامل الديني ... الخ، ومنها ما تعود إلى عوامل داخلية تخص تنظيم هذا القطاع كطول مدة تسوية المتضررين، نقص في الديناميكية التجارية...الخ.

نتائج اختبار الفرضيات:

لقد سمحت دراستنا هذه حول دور شركات التامين في تنمية الاقتصاد الوطني بالتوصل لمجموعة من النتائج وهي:

- **بالنسبة للفرضية الأولى: يعتبر التامين أحد الركائز الأساسية التي تبنى عليه السياسة الاقتصادية التنموية في أي دولة.**

تعتبر هذه الفرضية صحيحة نسبيا لأنه من الضروري توفير مختلف الخدمات التأمينية للأفراد للنهوض بأي قطاع اقتصادي أو لجلب أي استثمار أجنبي، و ذلك عند تامين مشاريع الأفراد من الخطر تتولد لديهم الرغبة في إنشاء مشاريع استثمارية أخرى مما يساهم في الرفع من اقتصاد الدولة و هذا بتحسس الفرد بنوع من الثقة و الأمان .

- **الفرضية الثانية: إن للأوضاع الاقتصادية السائدة أثار على شركات التامين، وكذا على فعاليتها في تقديم الخدمات التأمينية، فمنها ما يؤثر بالإيجاب ومنها ما يؤثر بالسلب.**

تعتبر هذه الفرضية صحيحة فهو يؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وخير مثال على ذلك نجد للتامين دور مهم في الحد من الضغوطات التضخمية الناجمة عن زيادة الكتلة النقدية المتداولة حيث تقوم شركات التامين برفع تسعيرة الخدمات التأمينية من اجل سحب جزء من السيولة المفرطة المتداولة، وبالتالي يتم القضاء على التضخم وكما يساهم أيضا في الرفع من قيمة العملة و الاقتصاد ككل.

- **الفرضية الثالثة آفاق قطاع التأمين في الجزائر مرتبطة بمدى اهتمام الدولة به.**

تعتبر هذه الفرضية خاطئة حيث أن الدولة أعطت اهتمام كبير بهذا القطاع بتسخيرها موارد مادية وبشرية من أجل تطويره لكن هناك عوائق حالت دون تحقيق ذلك.

- **أما بالنسبة للفرضية الرابعة: تعتبر التوظيفات المالية النشاط الرئيسي لشركات التامين حيث تساهم في تمويل المشروعات الاستثمارية ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية.**

قد تم تأكيد صحة هذه الفرضية من خلال دراسة و تحليل رقم أعمال شركات التامين ومختلف توظيفاتها في شتى المجالات منها قيم الدولة، و ودائع لأجل، أصول ثابتة...الخ.

كما لاحظنا أن شركات التامين العمومية هي الرائدة في السوق التأميني سواء من حيث رقم أعمالها أو من حيث توظيفاتها المالية إلى أن اغلب التوظيفات المالية تصب في قيم الدولة، وهذا دليل على أن الدولة قامت بوضع قوانين وإجراءات تجبر الشركات على توظيف النسبة الأكبر من أموالها في قيم الدولة من أجل تدعيم مختلف المشاريع التنموية والاستثمارية وتوسيعها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة:

من بين أهم النتائج التي توصلنا إليها والتي هي في الأساس عبارة عن أسباب ومعوقات تحول دون تقدم هذا القطاع الاقتصادي الحساس والتي تمثلت في:

- مفهوم التأمين مرتبط مباشرة بمفهوم الخطر والذي يعد محل التأمين، لذا فليس كل خطر قابل للتأمين وإنما يجب توفر مجموعة من الشروط لكي يصبح الخطر قابل للتأمين.
- حقق قطاع التأمين منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، تطورات هائلة على المستوى المحلي وهذا راجع لجهود الدولة المبذولة، محاولة منها لجعله يواكب التطورات العالمية.
- في ظل البيئة الجديدة لم يعد التأمين ذلك النشاط الذي يهدف إلى تغطية المخاطر فقط، و إنما أصبح أحد مكونات القطاع المالي في الاقتصاد، والذي ازدادت أهميته مع تطور نشاط التأمين و إعادة التأمين، حيث أصبح مكملا للنشاط المصرفي بل ولا يقل عنه من حيث الأهمية فيما يخص الأصول المتداولة لديه، والموارد المالية التي يجمعها والموجهة إلى تمويل الاقتصاد من خلال القروض المقدمة أو الاستثمارات المباشرة.
- الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث انتهجت في البداية سياسة احتكار الدولة لكل النشاطات الاقتصادية بما فيها قطاع التأمين، و قامت بإنشاء عدة شركات.
- الأثر الإيجابي لدخول إحدى شركات التأمين الخاصة البورصة، وهي أليانس لتأمينات حيث ساهم دخولها في التدعيم المالي للبورصة.
- يعتبر الإشراف والرقابة على النشاط التأميني لشركات التأمين من الأمور الواجبة والضرورية، لأنه يحقق حماية الدولة لاقتصادها الوطني، وحماية مصالح المتعاقدين مع شركات التأمين كما يشمل ضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها.
- لشركات التأمين دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تساهم به في تمويل وتوفير الاحتياجات المالية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، هذا إلى جانب تأثيره في العديد من المتغيرات، فهو وسيلة لتشجيع الصادرات، وتسهيل الائتمان، والحد من التضخم، ولجلب العملة الصعبة وبالتالي المساهمة في التخفيف من عجز ميزان المدفوعات.

التوصيات:

ومن خلال ما درسنا في هذا الموضوع يمكن الوصول إلى:

- دفع الشركات على تقديم وابتكار منتجات جديدة في السوق الذي مازال مفتوحا للمزيد من الخدمات والمنتجات و تطوير منتجات التأمين.

- ضرورة الاهتمام بالمورد البشري في صناعة التامين، والذي يتطلب مستوى عالي من التأهيل وقدر كاف من الخبرات الفنية والمهنية.
- ضرورة توجه شركات التأمين نحو التأمين التكافلي كمنتج جديد على اعتبار أن هذا الأخير يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وبالتالي قد يلقى قبولا من طرف أفراد المجتمع.

مع الإشارة في الأخير إلى أن العلاقة بين التأمين والتنمية الاقتصادية تبقى علاقة تكاملية: فمستوى معين من النمو الاقتصادي والذي يضمن بدوره حداً أدنى للدخول الفردية يدفع إلى نجاح قطاع التأمين في الدولة، وفي نفس الوقت فان التنمية الاقتصادية تتطلب وجود قطاع مالي سليم يحوي قطاعا تأمينيا فعالاً.

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع لا يمكن القول بأن هذه الدراسة شملت جميع الجوانب المتعلقة بقطاع التأمين ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني، إذ يتطلب الأمر إجراء المزيد من الدراسات حول نفس الموضوع نظرا لأهميته، وعليه اتضحت لنا الأفاق التالية:

- ✓ أثر الاستثمارات الأجنبية على قطاع التامين.
- ✓ أثر صناعة التأمين على المتغيرات الاقتصادية.
- ✓ ضعف ديناميكية نمو الاقتصاد الوطني وعدم مواكبته التطورات العالمية.

*****تمت بحمد الله*****

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

1. الكتب:

- إبراهيم أبو النجأ، **التامين في القانون الجزائري** ، الجزء الأول، الطبعة الثانية، 1995، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التامين التجاري** ، 2003، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية مصر.
- أحمد أبو السعود، **عقد التامين بين النظرية و التطبيق** ، _دراسة تحليلية شاملة_ مستشار الأمانة العامة للجان الفصل في المنازعات و المخالفات التأمينية، الطبعة الأولى، 2009 ، جار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
- أسامة عبيد، **استراتيجيات التامين _ المفهوم و الأهداف_** الطبعة الأولى، 2016، دار أمجد للنشر و التوزيع، عمان الأردن.
- طارق قندوز، بلال بن بتيش، **سوق التامين العربي المنجزات و المعوقات** ، الطبعة الأولى،2016 م، دار جرير للنشر و التوزيع،عمان.
- عبدا لهادي صدقي ، محمد الزماميري، **إدارة التامين** ، الطبعة الأولى، 2014، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريد.
- محمد عريقات حربي ، سعيد جمعة عقل، **التامين و إدارة الخطر (النظرية و التطبيق)** الطبعة الثانية، 2010، دار وائل للنشر و التوزيع.
- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية_ نظريات و سياسات و موضوعات_** ، الطبعة الأولى، 2007 دار وائل للنشر، جامعة البلقاء التطبيقية عمان.
- منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار و أثره على التنمية الاقتصادية** ، الطبعة الأولى، 2012، دار الراية للنشر و التوزيع.
- ەواري معراج، جهاد بوعزوز، احمد مجدل، **تسويق خدمات التامين واقع السوق الحالي وتحديات المستقبل** ، الطبعة الأولى، 2013، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان الأردن.
- وليد أبو العدس، **التامين و الأصول العلمية للخطر** ، الطبعة الأولى، 2016، دار امجد للنشر والتوزيع، عمان الأردن.

2. المذكرات و الأطروحات الجامعية:

–أسامة السنوسي، **هيكل قطاع صناعة التامين في الجزائر** ، شهادة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاد صناعي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

-أسماء حدباوي ، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات و ضرورة تجاوز المعوقات-دراسة السوق الجزائرية-**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك و تأمينات، جامعة المسيلة،2012 .

-أمال هبور ، **التامين:دراسة مقارنة ما بين الجزائر و المملكة العربية السعودية** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد تخصص مالية دولية، جامعة وهران، 2013.

-حسين ليتيم ، **النظام القانوني لعقد التامين** ، رسالة ماستر حقوق، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2016.

-زهرة مختاري ، **التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء في شركة التامين – دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين خلال الفترة 2005 – 2007** ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بومرداس، 2011.

- سليم قادة ، **تأثير هيكل قطاع التامين على المؤسسات-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات SAA**- شهادة ماجستير العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

-سليمة طبايبية ، **دور محاسبة شركات التامين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ الدولية- دراسة حالة الشركات الجزائرية للتامين-**، رسالة دكتوراه العلوم، جامعة سطيف1، 2014.

-صليحة لزعر ، **التامين و دوره في تنمية الاقتصاد-دراسة حالة الشركة العامة للتأمينات المتوسطةGAM** - شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية تخصص تأمينات و بنوك، 2017.

-صندرة لعور، **التامين على أخطار المؤسسة -دراسة حالة تامين خسائر الاستغلال-** ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2005.

-فائزة بن عمروش ، **واقع تسويق الخدمات في شركات التامين -دراسة حالة:الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA-**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية فرع الإدارة التسويقية، جامعة بومرداس، 2008.

-فطيمة يحياوي ، **دور هيئات الإشراف في الرقابة على النشاط التأميني – دراسة حالة الجزائر-** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة المسيلة، 2012.

-كريمة شيخ ، **إشكالية تطوير ثقافة التامين لدى المستهلك ببعض ولايات الغرب الجزائري** ، رسالة ماجستير علوم التسيير تخصص تسويق دولي، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،2010.

-محمد الأمين معوش ، **دور الرقابة على النشاط التقني في شركات التامين على الأضرار لتعزيز ملاءتها المالية -دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات 2A-**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاديات التامين، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2014.

-محمد أمين بوسبعين ، عبد الحق أعراب ، **دور قطاع التامين في تنمية الاقتصاد الوطني-دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمينات SAA-** شهادة ماستر علوم تجارية تخصص مالي و بنوك، جامعة البويرة، 2015.

-محمد خيري ، دور **مؤسسات التامين في تمويل الاقتصاد الوطني -حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير علوم التسيير فرع نقود و مالية، جامعة الجزائر، 2011.

-مريم قرواني ، **دور إعادة المبيعات في جذب العملاء في شركات التامين -دراسة حالة شركة التامين الدولية للتامين و إعادة التامين بالجزائر العاصمة CIAR-**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص اقتصاديات، جامعة فرحات عباس سطيف 1، 2015.

-نبيلة بوفولة ، **فعالية السياسة التسويقية في تطوير خدمات شركات التامين- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامينات"CAAT"** -، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة، 2006.

-نور الهدى لعميد ، **واقع وق التامين الجزائري في ظل الانفتاح الاقتصادي** ، شهادة ماجستير علوم التسيير فرع إستراتيجية السوق في ظل اقتصاد تنافسي، جامعة المسيلة، 2010.

-الهام غجاتي ، **مويلي قطاع التأمينات في الاقتصاد الجزائري** ، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص مالية و بنوك و تامين، جامعة المسيلة،2012.

-هجيرة عوار ، **واقع التامين الفلاحي في ولاية سعيدة-دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسعيدة CRMA-**، شهادة الماستر علوم تجارية تخصص بنوك وأعمال، جامعة سعيدة،2015.

-هدى بن محمد، **تحليل ملاءة و مردودية شركات التامين-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT-**، رسالة ماجستير علوم اقتصادية تخصص بنوك و تأمينات، جامعة منتوري قسنطينة 2005.

3. الجرائد والقوانين:

- الجريدة الرسمية العدد 13 المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 1996/01/28.
- الجريدة الرسمية العدد 13المتضمنة القانون رقم 06-04 المؤرخ في 2006/01/20.
- الجريدة الرسمية العدد13 المتضمنة القانون رقم 95-07 المؤرخ في 1995/01/25.
- الجريدة الرسمية المتضمنة القانون رقم 96-267 المؤرخ في 1996/01/26 .

4. المجلات

- سهيلة بارة ، **حجم مدخرات شركات تامين الأشخاص و دورها في تمويل الاستثمار** ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 2016/02، جامعة باجي مختار_عنابة.
- طالم علي، فيلالي بومدين، **إشكالية التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة الاقتصاد و التنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، العدد 06، جوان 2016، جامعة يحي فارس المدية.
- عمر موساوي، عبد الغني دادن، **محددات إيراد قطاع التامين الجزائري للفترة 1990-2012** مجلة البحث، العدد 14/ 2014، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
- مصعب بالي، مسعود صديقي، **مساهمة قطاع التامين في نمو الاقتصاد الوطني** ، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية و المالية، العدد 02/ 2016، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر.

5. المقالات:

- ياسين بوضياف، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية المستقبل**، جامعة الشلف، الجزائر.

<u>ثانيا: باللغة الفرنسية</u>

1. <u>المجلات</u>

- sara Doukani et Sarah AKROUR et Hassiba DJEMA, **le secteur des assurances en Algérie un états des lieux**, revue algérienne d économie et de mangement N°9, 2017

2. المذكرات والأطروحات الجامعية:

3. fatiha Charef**, évolution du marche des assurances en Algérie –cas: la Compagni algérienne des assurances ,** mémoire pour l'obtention du diplôme de master en science de gestion, département: sience de gestion, université de Bejaia, 2016.
4. Rima bouchebbah et sara ouabi, **essai d'analyse de la position concurrentielle de la compagnie algérienne des assurances "2A"** , mémoire pour l'obtention du diplôme de mastère en siense commercial, université de Bejaia,2016

3. التقارير:

- Conseil National des assurances : rapport sur la situation général du secteur des assurances –exercice2006-2015
- Direction des assurances, Activité des assurances en Algérie, Ministère des Finances, Rapport annuel 2011, 2013, 2015.
- Note statistiques le Marche Algérien Des Assurances en 2006-2015 .
- swiss Re sigma, Revue sigma, l'assurance dans le monde N°3/2014-2015.
- Swiss réassurance cpmpany, world assurance, sigma N°2/2008-2010

مواقع الانترنيت:

- www.cna.dz
- www.uar.dz